المكتبة الفلسفية

شرح الأخضري

على " سلم المنورق " في علم المنطق

تصنيف

العالم العلامة

الشيخ عبد الرحمن الأخضري

المتوفى 983 هـ

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الأولى
1439هـ - 2018
حقوق الطبع محفوظة للناشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد – القاهرة
25922620-25938411 / فاكس : 25936277
E-mail: Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

رقم الإيداع:	2017/26605
الترقيم الدولي	978-977-341-701-7

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله، جعل من الرسل بقايا من أهل العلم، ينفون عن دين الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، أحمده تعالى وأشكره، وأتوب إليه وأستغفره، وأسأله لي ولسائر المسلمين الهدى واليقين، والعز والنصر والتمكين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي المؤمنين، وخالق الخلق أجمعين، وقيوم السماوات والأرضين، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله إمام المتقين، وأشرف الأنبياء والمرسلين، وقائد الغر المحجلين، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابتة الغر الميامين، والتابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد كان لعلماء الأمة العربية والإسلامية دور كبير في الحفاظ على مقوماتها وإبراز هويتها على مر العصور المتباينة والحقب التاريخية المختلفة، ودور هؤلاء الأعلام يكمن في كونهم فرسان علم بالنهار ورهبان دين وورع بالليل، وقد كانت لمؤلفاتهم بعد رحيلهم عنا سمة مميزة راحت تشتعل في قلوب الباحثين والمهتمين بتراثهم، فراحوا ينفضون عنها الغبار دراسة وتحقيقًا وتعليقًا ونشرًا.

ومن جملة هؤلاء الأعلام العالمُ العلّامة والشاعر النّاظم الجيِّدُ فارسُ المعقول والمنقول الشيخ عبد الرحمن الأخضري، الذي كان عَلامة مضيئة في عصره أنارت الشمال الإفريقي، وأطبقت شهرته الآفاق، وغدت تآليفه تُدرس في شتى حواضر العلم والمعرفة من بغداد إلى الأزهر بالقاهرة إلى الزيتونة بتونس؛ حتى وصفه مترجموه بأنه من أشهر وأهم علماء القرن العاشر الهجري.

وقد ألف كثير من الكتب والمنظومات في فنون شتى من العلم، والتي تجاوزت الثلاثين أثرًا.

ومن أهم منظوماته التي ذاعت شهرتها: " السُّلَّم المُنَوْرَق " وهو عبارة عن متن في علم المنطق من بحر الرجز نظمه سنة 941هـ وهو ابن إحدى وعشرين سنة، ويحتوي على مائة وثلاث وأربعين بيتًا.

وقد تلقف طلبة العلم هذه المنظومة وحفظوها، حتى أنهم طلبوا من الشيخ الأخضري شرحها، فشرحها شرحًا مفيدًا يوضح معانيها، وتميز شرحه بالاختصار والسهولة واليسر.

وقد وفقنا الله تعالى بالعثور على نسخة نادرة لشرح الشيخ الأخضري، فحاولنا جاهدين إخراجه في أبهى صورة، وندعو من الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلَّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري

اسمه ونسبه:

هو العالم، العلامة، الفهامة، وحيد عصره، المصلح، عالم المنقول والمعقول:

أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد بن عامر البنطيوسي البسكري الجزائري، الشهير بالأخضري، مالكي المذهب، أشعري العقيدة، ويُعد من العلماء البارزين، وعَلَمًا من أعلام الجزائر في القرن العاشر الهجري (10هـ).

مولده:

أجمعت جل المصادر على أن مولده في "نبطيوس" ونشأ بها في بداية حياته، وهي قرية من قرى بسكرة. وبسكرة -بكسر الباء والكاف أو يفتحها – كما أشار إلى ذلك ياقوت الحموي، حيث عرفها بقوله:"بلدة بالمغرب من نواحي الزاب بينهما وبين قلعة بني حماد مرحلتان، وبينهما وبين طنجة مرحلة"، ووصفها أبو عبيد البكري بكثرة بساتينها ونخيلها ، مشيرًا إلى أهم القبائل والأمم التي استوطنتها.

وقد كان مولده سنة 920هـ/1514م على أرجح الروايات، إلا أن هناك اختلافًا وتضاربًا بسيطًا في آراء مترجميه، فنجد من بعض من ترجموا له على أن سنة ولادته كانت 918هـ/1514م. ونشير إلى أن هذه السنة استدركها عادل نويهض في آخر معجمه، بعد أن أرخ لمولده في بداية معجمه على أنه ولد في سنة 910هـ/1504م.

غير أن هناك مصادر أخرى لم تطلعنا على تاريخ ولادته ولا تاريخ وفاته، وهذا ما نلحظه في كل من تعريف الخلف برجال السلف، شجرة النور الزكية، معجم المطبوعات العربية والمعربة، دائرة المعارف الإسلامية، واكتفى أصحاب هذه المصادر بالإشارة إلى أنه من أعلام القرن العاشر الهجري، وهذا نظرًا لاكتناف الغموض لشخصية الشيخ عبد الرحمن الأخضري. ففي الحفناوي: "لم أطلع على ما ترجمته". وفي دائرة المعارف الإسلامية: "مؤلف عربي لم نعرف عن حياته شيئًا".

فالخلاف حول ميلاده ليس اختلافًا كبيرًا كما هو جلي لدى العام والخاص، لكن إذ رجعنا إلى منظومته المسماة بـ"السُّلَّم المُنَوْرَق " تأكدت لنا الرواية الصحيحة حول تاريخ ميلاده، إذ يقول في نظمه هذا:

وَلِبَنِـيْ إِحْـدَى وَعِشْـرِيْنَ سَنَـةْ مَعْـــذِرَةٌ مَقْبُولَـــةٌ مُسْتَحْسَنَـــةْ

لا سِـيَّمَا فِـيْ عَاشِـرِ القُـرُونِ ذِيْ الجَهْـلِ وَالفَسَـادِ وَالفُتُـونِ
وَكَـانَ فِـيْ أَوَائِـلِ المُحَـرَّمِ تَأْلِيْـفُ هَـذا الرَّجَـزِ المُنَظَّـمِ
مِـنْ سَنَـةِ إِحْـدَى وَأَرْبَعِـيْنْ مِـنْ بَعْـدِ تِسْعَـةٍ مِـنَ المَئِيْـنْ

ومن هنا ندرك كل الإدراك على أن ولادته كانت سنة 920هـ على أصح الروايات المذكورة آنفًا، وربما هذا الرجز هو ما اعتمده بعض المؤرخين كمعيار أو كسند رسمي في إثبات سنة ولاته.

نشأته:

لقد نشأ الشيخ عبد الرحمن الأخضري نشأة علمية تميزت بالعلم والصلاح، فساعده محيطه على حب العلم وأن يتبوأ من العلم مقعدًا مرموقًا شغوفًا، مسخرًا حياته للعلم وحده.

ونلمس ذلك من خلال والده محمد الصغير الذي اكتنفه بالرعاية والتعليم والتربية والتهذيب، ساعده في ذلك فطانته وذكاؤه وحرصه على المعرفة منذ حداثة سنه، إما بالاجتهاد والمثابرة، وإما بالمطالعة والمذاكرة في شتى الفنون، فجمع بين العلوم العقلية والنقلية منها حدًا سواء، يقول سركيس: "عالم زاهد ورع ذو قدم راسخ في المعقول والمنقول".

ومن خلال رحلاته التي اكتسبت نُضجًا وإدراكًا، سفره إلى تونس وبالضبط بجامع الزيتونة ليكتمل المراد، فقد كان احتكاكه بالعلماء ومجالسته لهم، أثر بالغ على شخصيته، فراح ينهل علمه ويرسخه من مشارب مختلفة جعلته ملمًا بالمعرفة، منكبًا على فهمها واستيعابها، وما لبث أن عاد إلى بنطيوس ليشد الرحال مرة أخرى إلى قسنطينة، لِمَا كانت تزخر به من جهابذة العلماء آنذاك، فالتقى بعلمائها وتدارس معهم وأخذ عنهم، بعدها رجع إلى بنطيوس واستقر بها وجعل من الزاوية التي أسسها جده "محمد بن عامر" مدرسة علمية ذات إشعاع علم ساطع نوره في الآفاق حيث اعتكف على التدريس وتلقين دروس العلم للطلبة وتخريج العلماء فكانت بحق أكبر مدرسة علمية يشيدها الشيخ عبد الرحمن الأخضري وتجلب أنظار العديد من طلاب العلم، فراحوا يتوافدون من كل فج عميق من بقاع القطر، فكانت تصله الوفود الكثيرة فمثلا من

نواحي: وادي ريغ (بضواحي المغير) من جهة الجنوب ومن قسنطينة ونواحيها، وكل من كانت له رغبة في تحصيل العلم.

وقد حُببت الخلوة إلى الشيخ الأخضري فكان زاهدًا عاكفًا على العبادة، فكان يصول ويجول من حين لآخر إلى الجبال القريبة من بلدته التي كان يجد بها الراحة التامة، والزيادة على شعوره بالصفاء الروحي، وتأمله في قدر الله تعالى.

وهو ما كان مدعاة له في التأليف بعض مصنفاته، ومن هذه الجبال التي كان يأوي إليها الشيخ عبد الرحمن الأخضري جبل "أحمد حدو" الذي هو جزء من سلسلة جبال الأوراس المشرفة على الصحراء، وجبل "عياض" وهو أيضا من جبال الأوراس، إضافة إلى الهضاب العليا بسطيف والتي كانت تشكل مكانا خصبا للانعزال والخلوة.

وكما سبق ذكره آنفًا أن هذه الأماكن كانت دافعًا أساسيًا لتأليف عددا من المؤلفات مثل: الدرة البيضاء التي ألفها بجبل أحمد حدو، وأتم شرح علم البيان من كتابه الجوهر المكنون بجبل عياض، حيث نجده يقول في شرحه: "وكان الفراغ من هذا الفن عشية الجمعة المباركة آخر يوم من ربيع الثاني عام اثنين وخمسين وتسعمائة ببعض بلاد جبل عياض".

شيوخه وتلاميذه:

إن موسوعية الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري، وتطلعه في علوم شتى وحبه للعلم والمعرفة جعلته يتطلع إلى أفق أوسع وأشمل من سابقيه، فنهل علمه من مجموعة من الشيوخ العلماء، الذين لم تتناول كتب التراجم الجوانب الأساسية من حياة هذا الرجل العلامة، فأكثرها لم يتعرض بإسهاب كبير لشيوخه وتلاميذه، ولم تصرح حتى بأسمائه ولا أسماء من أخذ عنهم ولا أسماء من تتلمذوا أو تخرجوا على يديه.

والواضح أن الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري قد أخذ علمه على من كانت لهم شهرة واسعة وذيوع كبير في مجال خدمة الثقافة العربية الإسلامية، هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم الباع الكبير في تكوين شخصيته وتزويده بكم هائل من علوم عقلية ونقلية كان لها بالغ الأثر في إثراء ملكته العقلية والعلمية أكثر وهو ما جعلها فيما بعد في متناول تلاميذه الذين درسوا عليه.

ومن شيوخه:

- والده الشيخ محمد الصغير، أخذ عنه الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري مبادئ علم الحساب والفرائض مشافهة، حيث تمكن بعد فهمها واستيعابها من نظمها في متن سماه "الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء".

- أخوه أحمد بن محمد الصغير، وهو أكبر إخوته أخذ عنه أمور الفقه والمنطق والبيان ولم يخلف وراءه تأليفًا.

- الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي فقيه ومحدث وصوفي ولد بقرية قرقاش من قرى طرابلس الغرب بليبيا ونشأ بالجزائر سنة959هـ، أخذ عنه الأخضري واستفاد منه وتلقى على يديه ورد الطريقة الشاذلية والزروقية، له رسالة ذوي الإفلاس إلى خواص أهل فاس، والأنس في التنبيه عن عيوب النفس ومزيل اللبس عن آب وأسرار القواعد الخمس، توفي سنة 963هـ.

- الشيخ عبد الرحمن بن القرون أحمد مرابطي قرية لياشنة الواقعة بالقرب من مدينة طولقة استفاد منه الأخضري كثيرًا، ودس على يديه.

- الشيخ عمر بن محمد الكماد المعروف بالوزان، كان من أكابر علماء قسنطينة، فقيه وصوفي وعالم في المعقول والمنقول، من تأليفه البضاعة المزجاه، وفتاوى في الفقه والكلام، وحاشية على صغرى السنوسي.

وفاته:

رغم هذا العطاء السخي للشيخ عبد الرحمن الأخضري من تأليف لعدد من المصنفات في شتى العلوم والفنون، ورحلات علمية صال وجال من خلالها من أجل تحصيل العلم، وتلك الخلوة والانعزال التي حُببت إليه وكانت في بعض الأحيان سببًا في تأليف العديد مصنفاته، شاء القدر أن يرحل إلى تلك الدار الأبدية.

غير أن السنة التي توفي فيها الشيخ عبد الأخضري بدت غامضة بعض الشيء عند أكثر من ترجموا له، حتى أن بعضهم اكتفى بأن وفاته كانت في القرن العاشر الهجري. وعلى هذا الأساس نلاحظ تباينًا واضحًا في تحديد سنة الوفاة في جل المصادر التي ترجمت له غير أن الراجح منها هو 983هـ/1575م.

وهو ما ذهب إليه كل من حاجي خليفة والزركلي ومحمد شطوطي، وعادل نويهض فيما استدركه من كتابه معجم أعلام الجزائر، بعدما ثبت له خطوة في السنة التي ذكرناها سابقًا.

رغم هذا التباين المتضارب في الآراء حول وفاة الشيخ عبد الرحمن الأخضري إلا أننا نرجح كما سبق ذكره أنه عاش إلى بداية الثمانين من القرن العاشر الهجري، فكانت وفاته سنة 983هـ أثناء تواجده بـ"كحال"، ثم نقل جثمانه إلى مسقط رأسه بناء على وصيتة أوصى بها تلاميذه أثناء مرضه.

ودُفِنَ –رحمه الله- بجوار "محمد عامر" ووالده الصغير "أحمد بن محمد الصغير"، ولا يزال ضريحه قائمًا إلى اليوم بزاوية جده بقرية "بطنيوس" وزار قبره الحسين الورتلاني، حيث يقول: "وقد زرت قبر الشيخ سيدي عبد الرحمن، وله تآليف كثيرة ومفيدة وهو من العارفين بالله تعالى شرقً وغربًا".

يُعد الشيخ عبد الرحمن الأخضري من كبار العلماء الأجلاء؛ الذين أفنوا عمرهم في خدمة العلم، وما أحوجنا اليوم لمثل هؤلاء الرجال العلماء العظام الذين يرجع لهم الفضل الكبير في نشر كثير من فنون العلم التي اندثرت زمنا وعادت إلى الوجود بفضل الله ثم بفضلهم.

مؤلفاته:

مؤلفات الأخضري تزيد عن العشرين مؤلفًا بين متن وشرح، أو تربو عن الثلاثين كما جاء ذلك في مقال للمهدي البوعبدلي منها ما هو مطبوع طبعات قديمة أو حديثة، ومنها ما هو مخطوط ينتظر الطبع ومنها ما تعرض للضياع والتلف.

1- الجوهر المكنون في الثلاثة فنون:

عبارة عن متن يحوي علوم البلاغة من بحر الرجز يقع في 291 بيتًا وعليه شروح منها شرح الأخضري نفسه وهو شرح بالغ الأهمية.

2- السراج في الهيئة:

وهو عبارة عن نظم من البحر الطويل موضوعه علم الفلك: نظمه سنة (939هـ) وهو ابن تسعة عشر سنة.

وقد قام بشرح هذا النظم تلميذه عبد العزيز بن أحمد بن المسلم، وهو شرح مفيد، كما قام بشرحه أيضًا سحنون بن عثمان الميدوي الونشريسي وسمى شرحه "مفيد المحتاج في شرح السراج".

3- الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء:

أرجوزة في التروكات والحساب نظمها سنة 940هـ، وهو ابن عشرين سنة، يوم كان تلميذًا على يد والده، وكان الفراغ منها في شهر رمضان سنة 947هـ، ويحتوي على خمسمائة بيت.

وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام: الأول في الحساب والثاني في الفرائض والثالث في تصحيح الفروض وتوضيح القسمة الصحيحة للتركات.

وكان قد بدأ بشرحها غير أنها سرقت منه، ثم أعيدت إليه فشرح منها القسم الثاني فقط ويشير إلى ذلك الأستاذ أبو القاسم سعد الله بقوله:"كان الأخضري قد بدأ الشرح ثم سرقت منه النسخة لكن أعيدت له بعد مدة، والمعروف أنه أكمل شرح القسم الثاني على الأقل، أما الأول فليس من المؤكد أنه هو الذي شرحه، وكذلك القسم الثالث" ولكن أتم شرحها أبو محمد عبد اللطيف المبيح.

ونشير إلى أنها طبعت مع الشرح سنة 1325هـ بمطبعة التقدم مع حاشية لعبد المنعم الدمنهوري. وحاشية أخرى لعبد الله بن محمد الدرقاوي.

4- أزهر المطالب في علم الإسطرلاب في هيئة الأفلاك والكواكب:

وهي أرجوزة نظمها سنة 940هـ وهو ابن عشرين سنة.

5- شرح السنوسية:

وهو كتاب في شرح الصغرى السنوسية في العقيدة وتسمى أيضا بأم البراهين.

6- السُّلَّم المُنَوْرَق:

وسوف نتحدث عن هذه المنظومة بالتفصيل.

7- منظومة في قواعد الإعراب على كتاب مغني اللبيب

لم يرد ذكرها في جل المصادر وجاء في مقدمتها:

هذا بحمـــــد الله نظـــم سهل مـــــــورده للطالبين سهـــــل

معتمدا على كتـــــاب المغني لابن هشام تنسيج هـــــذا الفن

8- الدرة البهية في نظم الأجرومية:

وهي عبارة عن نظم للأجرومية في النحو، نظمها سنة 981هـ وعدد أبياتها مائة وسبعون (170) بيتًا يقول في بدايتها:

قال الفقير ناظـــــــم الأوزان الأخضري عابـــــــــد الرحمن
مصليا على رســـــــــول الله وآله ذوي الهـــــــــدى والجاه

ويقول في ختامها:

تم بحمـــــــد الله ما قصـــــدنا وكان في محـــــــــــرم الحرام
أبياتها يا سائلا قد وجـــــــدت فهي لما في أصلهـــــــــا نحوية
من بعد تسعمائـــــــة مستحسنة سميتها بالـــــــدرة البهيـــــــة
في عام إحـــــدى وثمانين سنة من نظم هـــــــــذه التي أوردنا
بدءا وختما لـــــــــذا النظام سبعين بعد مائـــــــة قد رسمت

نشير إلى أن هناك نظما آخر للأجرومية للشيخ العمريطي(ت970هـ)، أسماه أيضا الدرة البهية في نظم الأجرومية، يقول في مطلعها:

الحمد لله الـــــــــذي قد وفقنا

ويقول في آخرها

نظـــــم الفقير الشرف العمريطي
للعلم خير خلقـــــــــه وللتقى
ذي العجز والتقصير والتفريط

9- الفريدة الغراء:

هي عبارة عن نظم في العقيدة نفيس جدا.

10- القدسية:

عبارة عن نظم في آداب السلوك، وتسمى المنظومة القدسية في طريق السنة، نظمها في سنة 944هـ وهو ابن أربع وعشرين سنة وتحتوي على ستة وأربعين وثلاث مائة (346) بيتا يتناول فيها المسائل المتعلقة بالتصوف في تطهير النفس والروح وما يتعلق بمجتمعاتنا من اتباع البدع والخرافات.

ولـم يتعـرض الأخضـري لشـرحها، يقـول أبـو القاسـم سـعد الله:"لا نعـرف أن الأخضري قد شرحها رغم شهرته بشرح منظوماته بنفسه". وهناك من تعرض لشرحها:

- كالشيخ الحسين بـن محمـد السـعيد الـورتلاني صـاحب الرحلـة الورتلانيـة (ت 1193هـ) المسمى "الكواكب العرفانية والشوارق الأنسية في شرح ألفاظ القدسية".

- الشيخ الحسين بن مصباح المسمى " تحفة المستمع والقاري في شرح قدسية الأخضري".

11- مختصر في فقه العبادات:

وهو عبارة عن متن اشتهر باسمه "مختصر الأخضري" يتعرض فيه إلى مسائل فقه العبادات من طهارة وأقسامها والصلاة وفرائضها وشروطها ويختمه بباب السهو، وهو على المذهب المالكي وعلى المختصر شروح كثيرة:

- شرح عبد اللطيف المسبح المسمى "عمدة البيان في عروض الأعيان"

- شرح عبد الكريم الفكون المسمى "الدرر على المختصر"

- شرح صالح عبد السميع الأبي الأزهري المسمى "هداية المتعبد السالك شرح مختصر الأخضري في مذهب الإمام مالك".

- شرح أحمد بن يعقوب وهو شرح لطيف ناسخه إبراهيم الزقاق سنة1160هـ.

- الشيخ عبد الله بن محمد بن آب، نظم باب السهو، يقع في مائة وتسعة وخمسين (159) بيتًا سماه "العبقري في نظم سهو الأخضري".

12- رسالة في التحذير من البدع:

لـم تـذكر المصـادر محتـوى هـذه الرسـالة، وقـد أشـار إليهـا كـل مـن عـادل نـويهض والحفناوي وشطوطي في كتابه الشيخ عبد الرحمن الأخضري (الكاشف والمنطقي) وربما تكون هذه الرسالة جزءا من منظومته القدسية.

2- مصنفاته الأدبية:

لقد خلف الأخضري وراءه مجموعة معتبرة من القصائد الشعرية المختلفة، في شتى الميادين منها ما هو موجود في بعض الخزائن والمكتبات ينتظر نفض الغبار عنه، ومنها ما اعتبر في حكم المفقود وتعرض للضياع والنهب والسرقة. غير أنه تغلب على شعره طابع الشعر التعليمي، حيث نجد محمد الطمار يقول:"شعر الأخضري لا يخاطب

وجدانا، بل استخدمه للمعاني العلمية، فنجد فيه الحقيقة تسبق الخيال، والطبع يغلب التصنع، والجزالة في غير ضعف ولا غرابة.

مصادر ومراجع الترجمة:

1- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر.
2- محمد الطمار، تاريخ الأدب الجزائري.
3- الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1 .
4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 .
5- مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني .
6- شطوطي، الشيخ عبد الرحمن الأخضري الكاشف والمنطقي.
7- رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج2
8- إلياس سكريس، معجم المطبوعات العربية والمغربية، ج1 .
9- عبد الرحمن الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، ج3 .
10- زكي خورشيد إبراهيم زكي، أحمد الشناوي، محمد ثابت الهندي، عبد الحميد يونس، دائرة المعارف الإسلامية، ط1933، ج1
11- عبد الرحمن الأخضري، السُّلَّم المُنَوْرَق في علم المنطق مع إيضاح المبهم للدمنهوري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
12- عبد الرحمن الأخضري، شرح الجوهر المكنون .

السُّلَّمُ المُنَوْرَقُ

هو عبارة عن متن في علم المنطق من بحر الرجز نظمه سنة 941هـ وهو ابن إحدى وعشرين سنة. ويحتوي على مائة وثلاث وأربعين (143) بيتًا، يقول في بدايته:

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذي قَدْ أَخْرَجا ... نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا
وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ ... كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الجَهْلِ
حَتى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفهْ ... رَأَوْا مُخَدَّراتِها مُنْكَشِفَهْ
نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلى الإِنْعامِ ... بِنِعْمَةِ الإِيمانِ وَالإِسْلامِ
مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلا ... وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقامَاتِ العُلَى
مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى ... العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ما دامَ الحِجا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعاني لُجَجا
وآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى ... مَنْ شُبِّهُوا بَأَنْجُمٍ في الاهْتِدا
وَبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ ... نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسانِ
فَيَعْصِمُ الأفكارَ عَنْ غَيِّ الخَطا ... وَعَنْ دَقيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
فهَاكَ مِنْ أُصولِهِ قَواعِدا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا
سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ ... يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

ويقول في آخر هذا النظم:

وَكَانَ فِيْ أَوَائِلِ المُحَرَّمِ ... تَأْلِيْفُ هَذا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنْ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المَئِيْنْ

نشير إلى أن نظم السُّلَّم قد تُرجم إلى الفرنسية من طرف الأستاذ " دومنيك لوسيان" حيث عمل هذا الأخير على تنشيط التعليم الفرنسي بالجزائر وساهم في ترجمة الكتب العربية ابتداء من سنة 1894م وقد قام بترجمة الدرة البيضاء في الفرائض لعبد الرحمن الأخضري أيضًا، والعقيدة للسنوسي وجوهرة التوحيد لابراهيم اللقابي. وكان ضمن مقررات برامج التعليم في الأزهر (كتاب السُّلَّم).

غرضه من تأليف السُّلَّم:

يتضح لنا ذلك جليًا من خلال ما جاء في مقدمة شرحه للسلم حيث يقول: "فلما وضعت الأرجوزة المسماة بالسُّلَّم المُنَوْرَق، وجاءت بحمد الله جملة كافية، ولمقاصد من فنها حاوية، راودني بعض الإخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة أن أضع عليها شرحًا مفيدًا يبث ما انطوت عليه من المعاني ويشيد ما تقاصر فيها من المباني، فأسميته لذلك طالبًا من الله تعالى حسن التوفيق إلى مهايع التحقيق".

ويذكر تواضعه في ذلك قائلا:"وإن كنت لست أهلا لذلك ولكني حملني عليه تفاؤلي ولم أضعه لمن هو أعلى مني بل لأمثالي من المبتدئين...".

وإضافة إلى شرح الأخضري لنظمه هناك شروحات أخرى منها:

أ- شرح الشيخ أبو راس الناصر المعسكري (ت 1192هـ): المسمى "القول المسلم في شرح السُّلَّم".

ب- شرح الشيخ أبو عبد الله محمد بن خليفة (ت 1094هـ).

ج- شرح الشيخ أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري (ت 1192هـ): المسمى" إيضاح المبهم في معاني السُّلَّم".

د- شرح الشيخ أبو عبد الله محمد الصالح بن سليمان العيسوي الزواوي (ت 1243هـ).

هـ- شرح الشيخ الحسن الدرويشي القوسني (ت 1254هـ)، وهو الشرح الذي بين أيدينا.

و- شرح الشيخ أحمد عبد الفتاح بن يوسف المجيري.

ي- شرح الشيخ أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة (ت 1066هـ).

كما نجد العلامة الشيخ الأخضري يضع فهرسة محكمة لشرحه تتمثل فيما يلي:

- فصل في جواز الاشتغال به (المنطق)
- أنواع الحكم الحادث
- أنواع الدلالة الوضعية
- فصل في مباحث الألفاظ
- فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

- فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئين
- فصل في المعرفات
- باب في القضايا وأحكامها
- فصل في التناقض
- فصل في العكس والمستوى
- باب في القياس
- فصل في الأشكال
- فصل في القياس الاستثنائي
- لواحق القياس
- أقسام الحجة
- خاتمة

الفرق بين (المُنَوْرَق) و (المُرَونَق)

أولا طرة جميع المخطوطات لكتاب السُّلَّم يذكر عليها العنوان بدون هاتين الكلمتين، ويأتي العنوان هكذا تقريبًا: (متن السُّلَّم في المنطق)، ولكن الشيخ الأخضري يذكر في البيت الثاني عشر اسم المنظومة فيقول:

سَمَّيْتُـــهُ بِالسُّلَّـــمِ المُنَـــوْرَقِ يُرْقَـى بِـهِ سَـماءُ عِلْـمِ المَنْطِـقِ

ورد البيت هكذا في ثلاث نسخ هي: (الثانية والثالثة والخامسة)، وفي النسختين (الأولي والرابعة) ورد بلفظ (المُرَونَق).

وجاء الشيخ القويسني في شرحه ليحل هذا الإشكال؛ وشرح البيت على لفظ (المُنَوْرَق)، وأجاز اللفظة الأخرى فقال:

"**(المُنَوْرَقِ) بتقديم النون على الراء كما هو الرواية عن المصنف، ويصح تقديم الراء ومعناه المزين المزخرف**".

فاللفظتين صحيحتين، واخترنا نحن ما اختاره الشيخ القويسني لفظ (المُنَوْرَقِ).

نظم السُّلَّم المُنَوْرَق في عِلْمِ المَنْطِقِ للأَخْضَرِيّ

([مقدمة])

الحَمْـدُ لِلَّهِ الَّـذي قَـدْ أَخْرَجـا نَتائِـجَ الفِكْـرِ لأَرْبـابِ الحِجَـا
وَحَـطَّ عَـنْهُمْ مِـنْ سَـمَاءِ العَقْـلِ كُـلَّ حِجَـابٍ مِـنْ سَـحابِ الجَهْـلِ
حَتى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفهْ رَأَوْا مُخَدَّراتِـها مُنْكَشِفَـهْ
نَحْمَـدُهُ جَـلَّ عَلـى الإِنْعـامِ بِنِعْمَـةِ الإِيمـانِ وَالإِسْـلامِ
مَـنْ خَصَّـنا بِخَيْـرِ مَـنْ قَـدْ أَرْسَـلا وَخَيْـرِ مَـنْ حَـازَ المَقامَـاتِ العُلَـى
مُحَمَّـدٍ سَيِّـدِ كُـلِّ مُقْتَفَـى العَرَبِـيِّ الهَاشِـمِيِّ المُصْطَفَـى
صَـلَّى عَلَيْـهِ اللَّهُ مـا دامَ الحِجـا يَخُـوضُ مِـنْ بَحْـرِ المَعـاني لُجَجا
وآلِـهِ وَصَحْبِـه ذَوِي الهُـدَى مَـنْ شُـبِّهُوا بَـأَنْجُمٍ فـي الاهْتِـدا
وَبَعْـدُ فَالمَنْطِـقُ لِلْجَنَـانِ نِسْبَتُـهُ كَالنَّـحْوِ لِلِّسـانِ
فَيَعْصِـمُ الأفكـارَ عَـنْ غَـيِّ الخَطـا وَعَـنْ دَقيـقِ الفَهْـمِ يَكْشِـفُ الغِطَـا
فهَـاكَ مِـنْ أُصُولِـهِ قَواعِـدا تَجْمَـعُ مِـنْ فُنُونِـهِ فَوائِـدا
سَمَّيْتُـهُ بِالسُّلَّـمِ المُنَـوْرَقِ يُرْقَـى بِـهِ سَـماءُ عِلْـمِ المَنْطِـقِ
وَاللَّـهَ أَرْجُـو أَنْ يَكُـونَ خَالِصَـا لِوَجْهِـهِ الكَرِيـمِ لَـيْسَ قالِصَـا
وَأَنْ يَكـونَ نافِعـاً لِلْمُبْتَـدي بِـهِ إِلـى المُطَـوَّلاتِ يَهْتَـدي

(فَصْلٌ في جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

وَالخُلْـفُ فـي جَـوازِ الاشْـتِغالِ بِـهِ عَـلى ثَلاثَـةِ أَقْـوالِ
فَـابْنُ الصَّـلاحِ وَالنَّـواوي حَرَّمـا وَقـالَ قَـوْمٌ يَنْبَغـي أَنْ يُعْلَمـا
وَالقَوْلَـةُ المَشْـهُورَةُ الصَّحِيحـهْ جَـوَازُهُ لِكامِـلِ القَريحَـهْ
مُمَـارِسِ السُّنَّـةِ وَالكِتـابِ لِيَهْتَـدي بِـهِ إِلـى الصَّـوابِ

(فَصْلٌ في أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

إِدْراكُ مُفْـــرَدٍ تَصَـــوُّراً عُلِـــمْ وَدَرْكُ نِسْبَـــةٍ بِتَصْديـــقٍ وُسِـــمْ
وَقُـــدِّمَ الأَوَّلُ عِنْـــدَ الوَضْـــعِ لأَنَّـــــهُ مُقَـــــدَّمٌ بِالطَّبْـــــعِ
وَالنَّظَـــرِيْ مـــا احْتـــاجَ لِلتَّأَمُّـــلِ وَعَكْسُـــهُ هُـــوَ الضَّـــروريُّ الجَـــلي
وَمـــا بِـــهِ إِلـــى تَصَـــوُّرٍ وُصِـــلْ يُـــدْعَى بِقَـــوْلٍ شَـــارِحٍ فَلْتَبْتَهِـــلْ
وَمَـــا لِتَصْدِيـــقٍ بِـــهِ تُـــوُصِّلا بِحُجَّـــةٍ يُـــعْرَفُ عِنْـــدَ العُقَـــلا

(فَصْلٌ في أَنوَاعُ الدّلالةِ الوَضْعِيَّةِ)

دَلالـــةُ اللَّفْـــظِ عَلـــى مَـــا وافَقَـــهْ يَدْعُونَهـــــا دَلالَـــــةَ المُطابَقَـــــةْ
وَجُزْئِـــــهِ تَضَمُّنـــــاً وَمـــــا لَـــــزِمْ فَهْـــوَ الْتِـــزَامٌ إِنْ بِعَقْـــلٍ التَـــزَمْ

(فَصْلٌ في مباحِثِ الأَلفاظِ)

مُسْـتَعْمَلُ الأَلْفـاظِ حيـثُ يوجـدُ إِمَّـــا مُرَكَّـــبٌ وَإِمَّـــا مُفْـــرَدُ
فَـــأَوَّلٌ مـــا دَلَّ جُـــزْؤُهُ عَـــلى جُـــزْءِ مَعْنـــاهُ بِعَكْـــسِ مـــا تـــلا
وَهْـوَ عَـلى قِسْـمَيْنِ أَعْني المُفْـرَدا كُلِّـــيٌّ أَوْ جُزْئِـــيٌّ حَيْـــثُ وُجِـــدا
فَمُفْهِـــمُ اشْتِـــراكٍ الكُلِّـــيُّ كَأَسَـــدٍ وَعَكْسُـــهُ الجُزْئِـــيُّ
وَأَوَّلاً لِلـــذَّاتِ إِنْ فيهـــا انْـــدَرَجْ فَانْسِبْـــهُ أَوْ لِعـــارِضٍ إِذا خَـــرَجْ
وَالكُلِّيَّـاتُ خَمْسَـةٌ دُونَ انْتِقـاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ
وَأَوَّلٌ ثَلاثَـــةٌ بِـــلا شَطَـــطْ جِـنْسٌ قَريـبٌ أَوْ بَعيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

(فَصْلٌ في بَيانِ نِسْبَةِ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني)

وَنِسْبَـــةُ الأَلْفـــاظِ لِلْمَعـــاني خَمْسَـــةُ أَقْسَـــامٍ بـــلا نُقْصـــانِ
تَواطُـــؤٌ تَشَاكُـــكٌ تَخَالُـــفُ وَالاشْتِـــراكُ عَكْسُـــهُ التَّـــرادُفُ
وَاللَّفْـظُ إِمَّـا طَلَـبٌ أَوْ خَبَـرُ وَأَوَّلٌ ثَلاثَـــــةٌ سَتُذْكَـــــرُ
أَمْـرٌ مَـعَ اسْتِعْـلا وَعَكْسُـهُ دُعـا وَفـي التَّسـاوِي فَالْتِمـاسٌ وَقَعـا

(فَصْلٌ في بَيانِ الكُلِّ والكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

الكُـلُّ حُكْمُنـا عَلـى المَجْمُـوعِ كَكُـلِّ ذاكَ لَيْـسَ ذا وُقُـوعِ
وَحَيْثُمـا لِكُـلِّ فَـرْدٍ حُكِمـا فَإِنَّـهُ كُلِّيَّـةٌ قَـدْ عُلِمـا
وَالحُكْـمُ لِلْـبَعْضِ هُـوَ الجُزْئِيّـةْ وَالجُـزْءُ مَعْرِفَتُـهُ جَلِيَّـةْ

(فَصْلٌ في المُعَرِّفاتِ)

مُعَـرِّفٌ علـى ثَلاثَـةٍ قُسِـمْ حَـدٌّ وَرَسْمِـيٌّ وَلَفْظِـيٌّ عُلِـمْ
فَالحَـدُّ بِـالجِنْسِ وَفَصْـلٍ وَقَعـا وَالرَّسْـمُ بِـالجِنْسِ وَخاصَـةٍ مَعـا
وَنـاقِصُ الحَـدِّ بِفَصْـلٍ أَوْ مَعـا جِنْـسٍ بَعيـدٍ لا قَريـبٍ وَقَعـا
وَنـاقِصُ الرَّسْـمِ بِخَاصَـةٍ فَقَـطْ أَوْ مَـعَ جِـنْسٍ أَبْعَـدٍ قَـدِ ارْتَبَـطْ
وَمَـا بِلَفْظِـيٍّ لَـدَيْهِم شُهِـرا تَبْديـلُ لَفْـظٍ بِرَديـفٍ أَشْهـرَا
وَشَـرْطُ كُـلٍّ أَنْ يُـرى مُطَّـرداً مُنْعَكِسـاً وَظاهِـراً لا أَبْعَـدا
وَلا مُساوِيـاً وَلا تُجُـوِّزا بِـلا قَرِيْنَـةٍ بِهـا تُحُـرِّزا
وَلا بِمـا يُـدْرَى بِمَحْـدُودٍ وَلا مُشْتَـرَكٍ مِـنَ القَرينَـةِ خَـلا
وَعِنْـدَهُم مِـنْ جُمْلَـةِ المَـرْدودِ أَنْ تَـدْخُلَ الأَحْكـامُ فـي الحُـدُودِ
وَلا يَـجُوزُ فـي الحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ وَجَـائِزٌ فـي الرَّسْـمِ فَـادْرِ مـا رَوَوْا

(بَابٌ في القَضايا وَأَحْكامِها)

مـا احْـتَمَلَ الصِّـدْقَ لِذاتِـهِ جَـرى بَيْـنَهُمُ قَضِيَّـةً وَخَبَـرا
ثُـمَّ القَضَـايا عِنْـدَهُم قِسْمـانِ شَرْطِيَّـةٌ حَمْلِيَّـةٌ وَالثَّـاني
كُلِّيَّـةٌ شَخْصِيَّـةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّـا مُسَـوَّرٌ وَإِمَّـا مُهْمَـلُ
وَالسُّـورُ كُلِّيـًا وَجُزْئِيـاً يُـرَى وَأَرْبَـعٌ أَقْسَامُـهُ حَيْـثُ جَـرى
إِمَّـا بِكُـلٍّ أَوْ بِبَعْـضٍ أَوْ بـلا شَـيْءَ وَلَـيْسَ بَعْـضٌ اَوْ شِبْـهٍ جَـلا
وَكُـلُّها مُوجَبَـةٌ أَوْ سالِبَـهْ فَهْـيَ إِذنْ إِلـى الثَمـانِ آيِبَـهْ

والأَوَّلُ الموضوعُ في الحملِيَّهْ والآخرُ المحمولُ بالسَّويَّهْ
وَإِنْ عَلى التَّعْليقِ فيها قَدْ حُكِمْ فَإِنَّها شَرْطِيَّةٌ وَ تَنْقَسِمْ
أَيْضاً إِلى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلُها شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلهْ
جُزْ آهُما مُقَدَّمٌ وَتالِيْ أَمَّا بَيانُ ذاتِ الاتِّصالِ
ما أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الجُزْأَيْنِ وَذاتُ الانفِصالِ دُونَ مَيْنِ
ما أَوْجَبَتْ تَنافُراً بَيْنَهُما أَقْسامُها ثَلاثَةٌ فَلْتُعْلَما
مانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَما

(فَصْلٌ في التَّناقُضِ)

تَناقُضُ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَيْفٍ وَصِدْقُ واحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُها بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِها المَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةْ نَقِيضُها سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةْ
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبةً كُلِّيَّةْ نَقيضُها موجَبَةٌ جُزْئِيَّةْ

(فَصْلٌ في العَكْسِ المُسْتَوِيْ)

العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ
وَالكَمِّ إِلاّ المُوجِبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوْضُها المُوجبَةُ الجُزْئِيَّةْ
وَالعَكْسُ لازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمثلُها المُهْمَلَةُ السَّلبيَّهْ لأَنَّهَا في قُوَّةِ الجُزئيَّهْ
وَالعَكْسُ في مُرَ تَّبٍ بِالطَّبْع وَ لَيْسَ في مُرَ تَّبٍ بِالوَضْعِ

(بابٌ في القِيَاسِ)

إِنَّ القِياسَ مِنْ قَضايا صُوِّرا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرا
ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاقْتِراني

وَهْـوَ الَّـذي دَلَّ علـى النَتيجَـةِ ... بِقُـوَّةٍ وَاخْـتَصَّ بالحَمْلِيَّـةِ
فَـإِنْ تُـرِدْ تركيبَـهُ فَرَكِّبـا ... مُقَـدِّماتِهِ عَلـى مَـا وَجَبَـا
وَرَتِّـبِ المُقَـدِّماتِ وَانْظُـرا ... صَـحِيحَهَا مِـنْ فَاسِـدٍ مُخْتَبِـرا
فَـإِنَّ لازِمَ المُقَـدِّمـاتِ ... بِحَسَـبِ المُقَدِّمـاتِ آتِ
وَمـا مِـنَ المُقَدِّمـاتِ صُغْـرَى ... فَيَجِـبُ انْـدِراجُها فِـي الْكُبْـرى
وَذاتُ حَـدٍّ أَصْغَـرٍ صُـغْراهُما ... وَذاتُ حَـدٍّ أَكْبَـرٍ كُبْراهُمـا
وَأَصْـغَرٌ فَـذاكَ ذُو انْـدِراجِ ... وَوَسَـطٌ يُلْغَـى لَـدَى الإِنْتـاجِ

(فَصْلٌ في الأَشْكالِ)

الشَّـكْلُ عِنْـدَ هـؤُلاءِ النَّـاسِ ... يُطْلَـقُ عَـنْ قَضِيَّـتَيْ قِيَـاسِ
مِـنْ غَيْـرِ أَنْ تُعْتَـبَرَ الأَسْـوارُ ... إِذْ ذَاكَ بِالضَّـرْبِ لَـهُ يُشَـارُ
وللمُقَـدِّماتِ أَشْكـالٌ فَقَـطْ ... أَرْبَعَـةٌ بِحَسَـبِ الحَـدِّ الوَسَـطْ
حَمْـلٌ بِصُـغْرَى وَضْـعُهُ بِكُبْـرَى ... يُدْعَـى بِشَكْـلٍ أَوَّلٍ وَيُـدْرَى
وَحَمْلُـهُ فِـي الْكُـلِّ ثَانِيـاً عُـرِفْ ... وَوَضْعُـهُ فِـي الْكُـلِّ ثَالِثـاً أُلِـفْ
وَرَابِـعُ الأَشْـكَالِ عَكْـسُ الأَوَّلِ ... وَهْـيَ عَلـى التَّرْتِيـبِ فِـي التَّـكَمُّلِ
فَحَيْـثُ عَـنْ هـذا النِّظَـامِ يُعْـدَلُ ... فَفَاسِـدُ النِّظَـامِ أَمَّـا الأَوَّلُ
فَشَـرْطُهُ الإِيْجَـابُ فِـي صُغْـرَاهُ ... وَأَنْ تُـرَى كُلِّيَّـةً كُبْـرَاهُ
وَالثَّـانِ أَنْ يَخْتَلِفـا فِـي الْكَيْفِ مَعْ ... كُلِّـيَّةِ الْكُبْـرَى لَـهُ شَـرْطٌ وَقَـعْ
وَالثَّالِـثُ الإِيْجَـابُ فِـي صُـغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُـرَى كُلِّيَّـةً إِحْـدَاهُمَا
وَرَابِـعٌ عَـدَمُ جَمْـعِ الخِسَّتَيْـنْ ... إِلاّ بِصُـورَةٍ فَفِيهـا يَسْتَبِيـنْ
صُـغْرَاهُمَا مُوجِبَـةٌ جُزْئِيَّـةْ ... كُبْرَاهُمَـا سَالِبَـةٌ كُلِّيَّـةْ
فَمُنْتِـجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَـةٌ ... كَالثَّـانِ ثُـمَّ ثَالِـثٌ فَسِتَّـةٌ
وَرَابِـعٌ بِخَمْسَـةٍ قَـدْ أَنْتَجَـا ... وَغَيْـرُ مَـا ذَكَرْتُـهُ لَـمْ يُنْـتِجا

وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّماتِ هكَذا زُكِنْ
وَهذِهِ الأَشْكالُ بِالحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
وَالحَذْفُ في بَعْضِ المُقَدِّماتِ أَوْ النَّتيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ
وَتَنْتَهي إِلى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

(فَصْلٌ في القياس الاستثنائي)

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَاءِ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلا امْتِرَاءِ
وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ أَوْ ضِدِّها بِالفِعْلِ لا بِالقُوَّةِ
فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى
وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذا
وَذَاكَ فِيْ الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

(فَصْلٌ في لَوَاحِقُ القِيَاسِ)

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ مُقَدِّمَةْ
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا بِأُخْرَى نَتِيْجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا
مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَها كُلٌّ سَوَا
وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ
وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسَ المَنْطِقِيْ وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ
وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

(أَقسامُ الحُجَّةِ – [وهي تقسيم للقياس باعتبار مادته] –)

وَحُجَّـــةٌ نَقْلِيَّـــةٌ عَقْلِيَّـــةْ أَقْسَـــامُ هَـــذِي خَمْسَـــةٌ جَلِيَّـــةْ
خِطَابَـــةٌ شِـــعْرٌ وَبُرْهَـــانٌ جَـــدَلْ وَخَـــامِسٌ سَفْسَطَـــةٌ نِلْـــتَ الأَمَـــلْ

([الكلام على البرهان])

أَجَلُّـــهَا الْـــبُرْهَانُ مَـــا أُلِّـــفَ مِـــنْ مُقَدِّمَـــاتٍ بِاليَقِـــيْنِ تَقْـــتَرِنْ
مِـــنْ أَوَّلِيَّـــاتٍ مُشَاهَـــدَاتِ مُجَرَّبَـــاتٍ مُتَوَاتِـــرَاتِ
وَحَدَسِيَّـــاتٍ وَمَحْسُوسَـــاتِ فَتِلْـــكَ جُمْلَـــةُ اليَقِيْنِيَّـــاتِ
وَفِـــيْ دَلالَـــةِ المُقَدِّمَـــاتِ عَلَـــى النَّتِيْجَـــةِ خِـــلافٌ آتِ
عَقْلِـــيٌّ أَوْ عَـــادِيٌّ أَوْ تَـــولُّـــدُ أَوْ وَاجِـــبٌ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّـــدُ

(خَاتِـمَةٌ [في خطأ البرهان])

وَخَطَـــأُ الْـــبُرْهَانِ حَيْـــثُ وُجِـــدَا فِـــيْ مَـــادَّةٍ أَوْ صُـــورَةٍ فَالمُبْتَـــدَا
فِـيْ اللَّفْـظِ كَاشْـتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْـلِ ذَا تَبَـــايُنٍ مِثْـــلَ الرَّدِيْـــفِ مَأْخَـــذَا
وَفِـيْ المَعَـانِيْ لالْتِبَـاسِ الكَاذِبَـهْ بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـافْهَمِ المُخَاطَبَـهْ
كَمِثْـلِ جَعْـلِ العَرَضِـيْ كَالذَّاتِـيْ أَوْ نَـــاتِجٍ إِحْـــدَى المُقَدِّمَـــاتِ
وَالحُكْـمِ لِلْجِـنْسِ بِحُكْـمِ النَّـوْعِ وَجَعْـلِ كَالقَطْعِـيِّ غَيْـرِ القَطْعِـيْ
وَالثَّـانِ كَـالخُرُوجِ عَـنْ أَشْكَالِـهِ وَتَـرْكِ شَـرْطِ النُّتْـجِ مِـنْ إِكْمَالِـهِ
هَـذا تَمَـامُ الغَـرَضِ المَقْصُـودِ مِـنْ أُمَّهَـاتِ المَنْطِـقِ المَحْمُـودِ
قَـدِ انْتَهَـى بِحَمْـدِ رَبِّ الفَلَـقِ مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ المَنْطِـقِ
نَظَمَـهُ العَبْـدُ الـذَّلِيْلُ المُفْتَـقِر لِرَحْمَـةِ المَـوْلَى العَظِـيْمِ المُقْتَـدِرْ
الأَخْضَـــرِيُّ عَابِـــدُ الرَّحْمـــنِ المُرْتَجِـــيْ مِـــنْ رَبِّـــهِ المَنَّـــانِ
مَغْفِـــرَةً تُحِيْـــطُ بِالذُّنُـــوبِ وَتَكْشِـفُ الغِطَـا عَـنِ القُلُـوبِ
وَأَنْ يُثِـــيْبَنَا بِجَنَّـــةِ العُلَـــى فَإِنَّـــهُ أَكْـــرَمُ مَـــنْ تَفَضَّـــلا

وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا ... وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ
إِذْ قِيْلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا ... لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ ... العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَةْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةْ
لا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ ... ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ
وَكَانَ فِيْ أَوَائِلِ المُحَرَّمِ ... تَأْلِيْفُ هَذا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنْ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المَئِيْنْ
ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا ... عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ ... السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا ... وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى

وصف النسخ الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وهي كالآتي:

1- النسخة الأولي: وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك سعود برقم (6824)، وهي نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، وتقع في (43) لوحة، وفي الصفحة (14) سطرًا، وفي السطر حوالي (5) كلمات، ومقاس الورق (24×17سم).

2- النسخة الثانية: وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك سعود برقم (6423)، وهي نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، وتقع في (25) لوحة، وفي الصفحة (21) سطرًا، وفي السطر حوالي (9) كلمات، ومقاس الورق (22.5×16.5سم).

3- النسخة الثالثة: وهي نسخة محفوظة في جامعة أم القرى بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية قسم المخطوطات برقم (1333)، وفي الصفحة (25) سطرًا، وفي السطر حوالي (9) كلمات، وهي نسخة ناقصة الآخر.

منهج التحقيق

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

1- نسخ المخطوط نسخًا علميًا دقيقًا.

2- مطابقة النص ومراجعته.

3- ضبط نص المنظومة ضبطاً كاملاً بالشكل.

4- وضع تعليقات من شرح الشيخ حسن درويش القويسني الشيخ السابع عشر للأزهر الشريف المتوفى عام 1254هـ، وتعليقات الشيخ حطاب عمر الدروي في الحاشية لأهميتها وجمعها من مختلف شروح السُّلَّم.

5- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

6- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

7- صنع مقدمة حول الشيخ الأخضري ومنظومة السُّلَّم المُنَوْرَق واعتناء العلماء بها.

8- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

صور النسخ الخطية

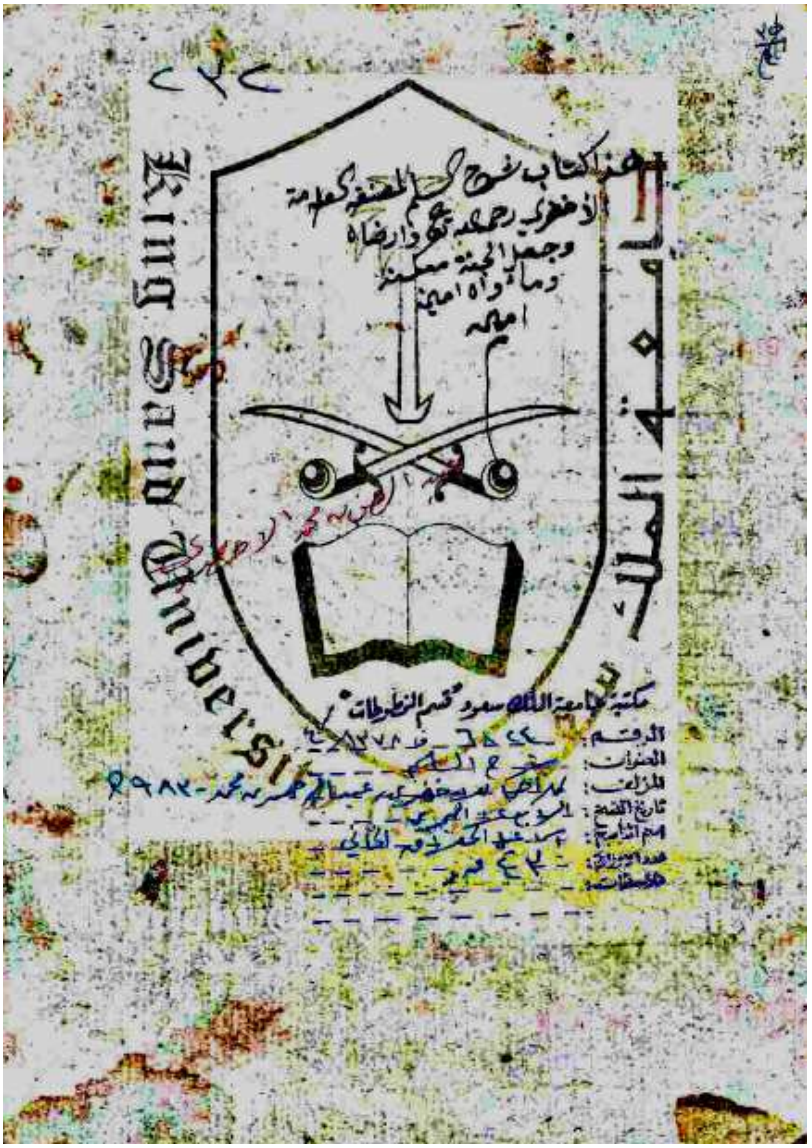

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

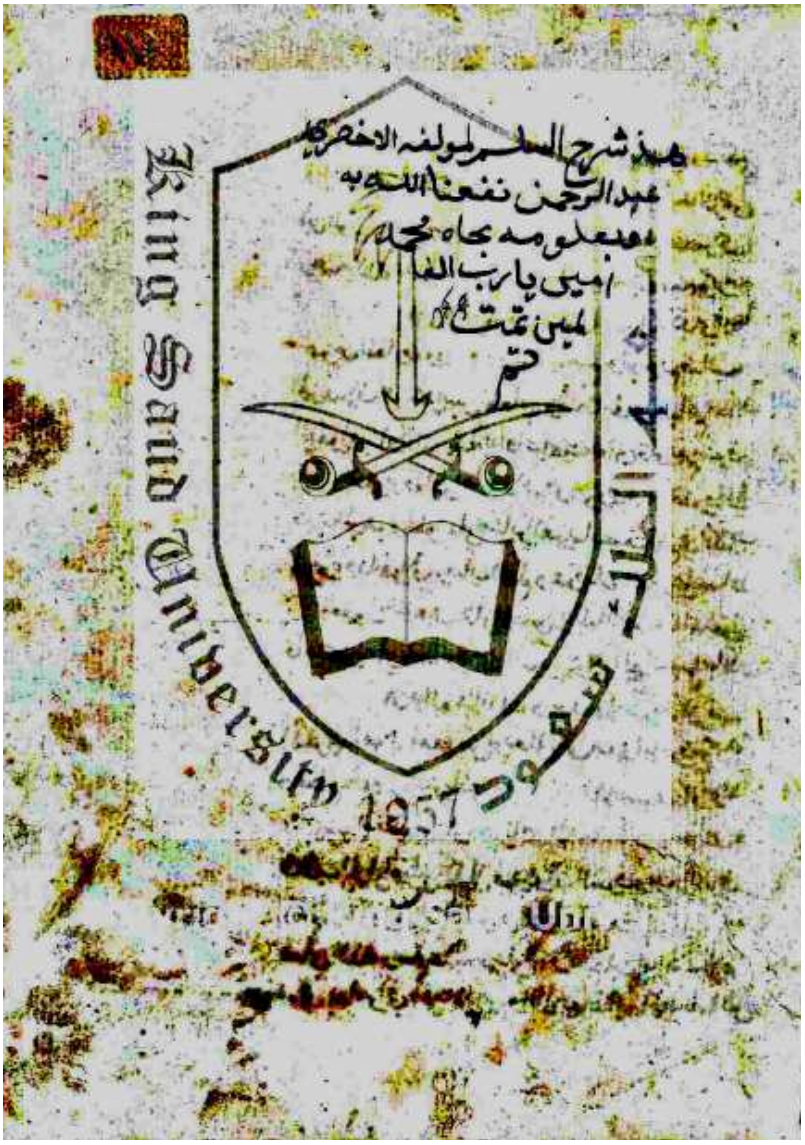

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

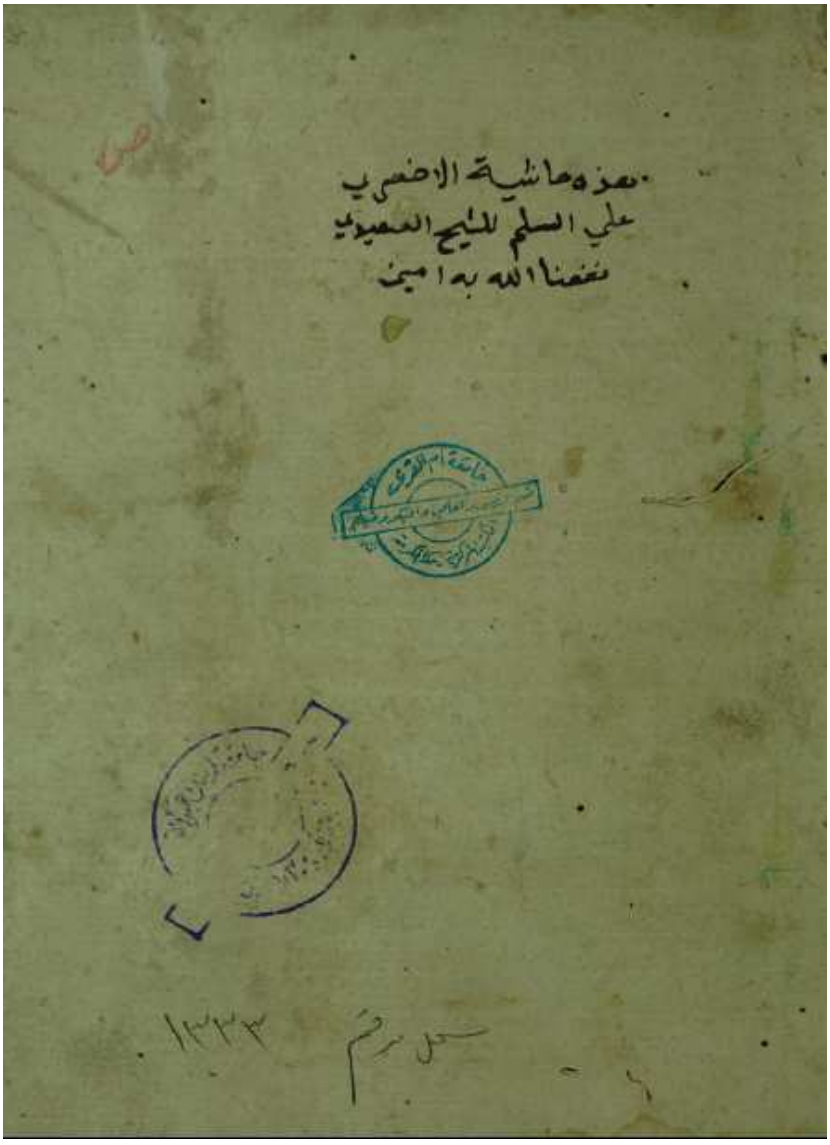

صور النسخ الخطية

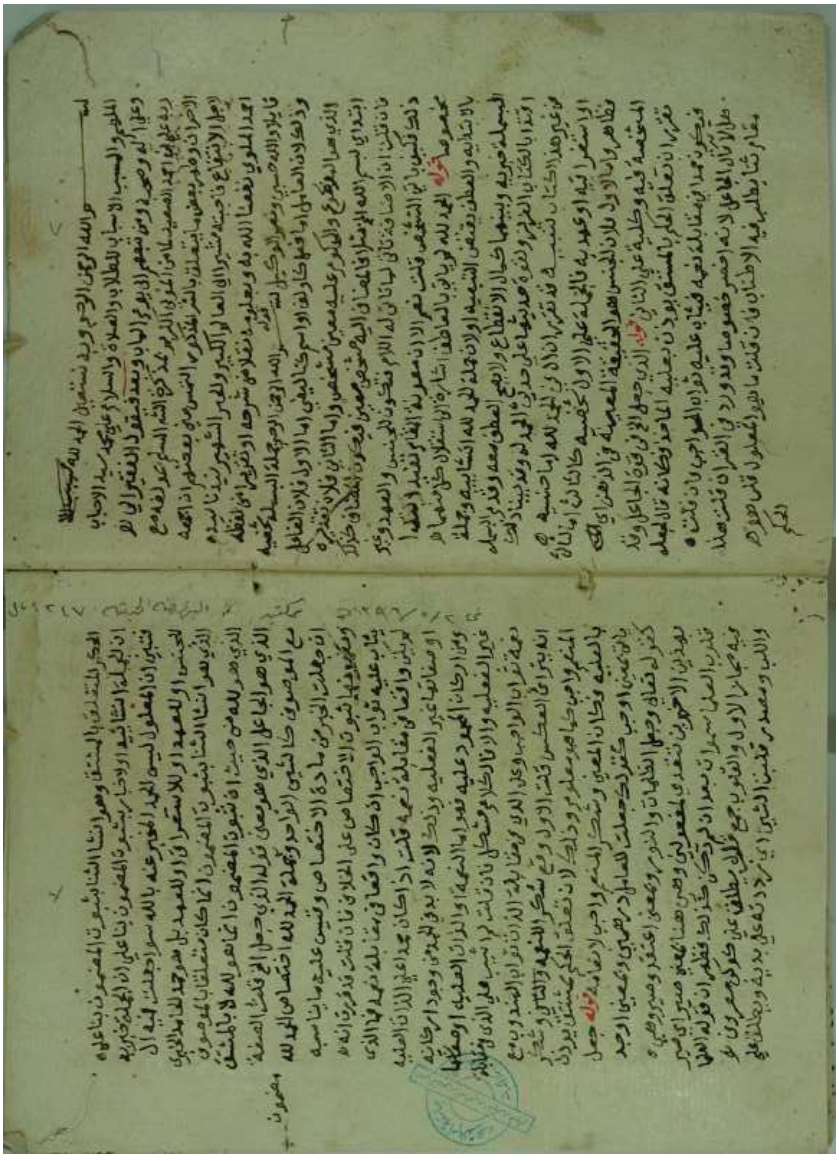

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سماوات تتجلى فيها شموس المعارف، ووسع دوائر أفهامهم فأولجهم قباب المخدرات من عرائس المعاني واللطائف، وحباهم بحدائق العقول فتناولوا من ثمراتها فأصبحت آفاق قلوبهم مشرقة بسائر العلوم، ففاقوا من عداهم من الورى واستقروا على ذرى المجد وحلوا منابر العز بما سبق لهم في الكتاب المرقوم، فتاهوا في رحاب العلم وعرصات الفهم على بساط حجج المعقول متبعين آثار الأصول طلباً لتحقيق المنقول، فأصبحوا على بصيرة من الدين، وفي أبهج السبل سالكين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الرب الكريم الذي تقدّس وتعالى عن أن يُحاط رفيع مجده وعظيم جلاله وكبريائه؛ وأشهد أن سيدنا ومولانا وحبيبنا وشفيعنا وذخرنا محمداً عبده ورسوله قطب الجمال وتاج الكمال وديوان الشرف وبدر الترف خاتم رسله وأنبيائه وسيد أصفيائه وأزكى أوليائه صلى الله عليه وآله وأصحابه صلاة أرقى بها مراقي الإخلاص وأنال بها غاية الاختصاص.

(أما بعد):

فلما وضعت الأرجوزة المسماة بـ"السلم المرونق في علم المنطق" وجاءت بحمد الله كافية، ولمقاصد من فنها حاوية، راودني بعض الإخوان من الطلبة أكرمهم الله المرة بعد المرة على أن أضع عليها شرحاً مفيداً يبث ما انطوت عليه من المعاني ويشيد ما تقاصر فيها من المباني، فأجبته لذلك طالباً من الله تعالى حسن التوفيق إلى مهايع التحقيق، وإن كنت لست أهلاً لذلك، ولكني حملني عليه تفاؤلي، ولم أضعه لمن هو أعلى مني بل لأمثالي من المبتدئين؛ واللهَ اللهَ يا أخي في الاعتذار وترك الاعتراض، المؤمن يلتمس العذر لأخيه المؤمن، واللهَ واللهَ في الدعاء لي ولوالديّ بالمغفرة والرحمة وبالله التوفيق.

بسْمِ اللّهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيْمِ

[شرح المقدمة]

[قال الناظم:]

الحَمْــدُ لِلَّهِ الَّــذي قَــدْ أَخْرَجــا نَتائِــجَ الفِكْــرِ لأَرْبــابِ الحِجَــا

قال المحققون: الحمد[1] هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته مطلقاً سواء كانت من باب الإحسان أو الكمال؛ والشكر هو الثناء بالكلام وغيره على المنعم بسبب إنعامه على الشاكر. فتبين من هذا أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان في صورة ويتفرد كل قسم بصورة، فالحمد أعم سبباً وأخص محلاً، والشكر بالعكس. وإنما عبرنا بالكلام دون اللسان كما فعل بعض ليشمل الحمد المحامد الأربعة، وفي كون أل في الحمد جنسية أو عهدية اضطراب والأصح أنها جنسية واختار بعضهم العهدية محتجاً بما يخرجنا بسطه عن الغرض من الإيجاز والاختصار.

---

(1) قوله : (الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، وعُرفًا : فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره، وأل في الحمد .

أما للعهد أو للاستغراق أو للجنس، وعلى كل فاللام في لله إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك؛ فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها، لكن على جل أل للعهد يمتنع جعل اللام للملك أن جعل المعهود الحمد القديم فقط ؛ لأن القديم لا يملك، فإن جعل حمد من يعتد بحمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه لم يمتنع ذلك ؛ لأن المعهود حينئذٍ الجملة وهي حادثة إذا المركب: أي المجتمع من القديم والحادث حادث، وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث إن لوحظ أن الأفراد غير مركبة ؛ أي غير مجتمعة، وإلا لم يتنع أصلًا لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث .

ومما ينبغي التنبيه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات فهو من أنواع الكلام اعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد، وقد اشتهر أن جملة الحمدلة ي صح أن تكون إنشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر ؛ أي لأنه لا يسمى بها الإنشاء، وأن تكون خبرية، وعليه فتسمى قضية، ثم إن جعلت أل فيها للعهد كانت قضية شخصية، وإن جعلت للاستغراق كانت قضية كلية، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية، وإن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية الجزئية كانت قضية مهملة ولا مانع من جعلها هنا طبيعية بأن تجعل أل فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد .

ولما كان اسم الجلالة أعظم الأسماء لكونه جامعاً للذات والصفات اقترن به الحمد دون غيره من الأسماء. وإنما افتتحنا هذا الرجز بالحمد اقتداء بالقرآن العظيم وبالنبي صلى الله عليه وسلم إذ كان يفعله في خطبه ولما روي عليه الصلاة والسلام أنه قال: " كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بالحمد لله فَهُوَ أَبْتَرُ"[1]، وبعضهم يكتفي بالبسملة عن الحمد بناء على أن المراد بالحمد في الحديث معناه بأي لفظ كان وبه أجيب عن مالك وغيره من المصنفين كابن الحاجب.

وفي البيت براعة استهلال ومعناها عند أهل البلاغة أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده وتسمى بالإلماع؛ والحجا العقل، وبالله التوفيق.

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الجَهْلِ

وحط[2] معطوف على أخرج، والضمير في عنهم معطوف يعود على أرباب الحجا، وسمى العقل سماء مجازاً لكونه محلا لطلوع شمس المعارف المنيرة كما أن السماء محل لظهور شمس الإشراق الحسية.

وسمى الجهل أيضاً سحاباً مجازاً لكونه يحجب العقل عن الإدراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن مطالعة الشمس الحسية، هذا وجه المشاكلة بينهما.

فإن قلت: إن السحاب أمر وجودي والجهل أمر عدمي إذ هو نفي العلم، وتشبيه الوجودي بالعدمي غير سديد فلا مشاكلة إذن بينهما.

---

(1) أخرجه «أحمد» 2/ 359 (8697) قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا ابن مبارك، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن. و «ابن ماجة» (1894) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن خلف العسقلاني، قالوا: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن الأوزاعي، عن قرة. و «أبو داود» (4840) قال: حدثنا أبو توبة، قال: زعم الوليد، عن الأوزاعي، عن قرة. كلاهما (قرة بن عبد الرحمن، وسعيد بن عبد العزيز) عن ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة، فذكره.

ـ قال أبو داود: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، مرسلا.

(2) قوله : (وحط) عطف على قوله : (أخرجا نتائج الخ) من عطف السبب على المسبب ؛ لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج أو المعلول على علته الغائبة ؛ لأن غاية حط الحجب إخراج النتائج إفادة في الكبير اهـ . ص

قلت: سقوط هذا السؤال لا يخفى على كل ذي بال إذ لا نسلم أن الجهل أمر عدمي بل هو أمر وجودي بدليل أن الإنسان أي الروح قبل حجبه بالحجاب الناشئ عن التراب كان مدركاً لدقائق المعاني وهو الأصل في نفوس الأحياء وإنما عاقها عن ذلك وجود الحجب الجسمانية والنفسانية التي على عدد الأطوار، ويدلك على إدراكه قبل الحجاب إقراره في الظهور يوم ألست بربكم بالوحدانية لانتفاء الحجاب الحائل بينه وبين الصواب، وذلك أن الأرواح من العوالم الملكوتية والأبدان من العوالم الملكية فوضع العالم الروحاني في القالب الجسماني ليتم الوعد الرباني فصارت أطوار البدن حجباً للروح فنسيت ما أدركته بسبب تلك الحجب فخوطبت بعد الظهور بما أقرت به في الظهور فتبين من هذا أن الجهل أمر وجودي وهو الناشئ عن الحجاب الحائل بين الروح والمعاني الدقيقة حتى صارت لا تدركها إلا بالتفكر وخرق الحجب العادية لمن وفقه الله تعالى وبه أستعين.

حَتى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفهْ رَأَوْا مُخَدَّراتِـــــها مُنْكَشِفَـــــهْ

هذا البيت من تمام ما قبله بين فيه ثمرة رفع الحجاب عن قلوب أولي الألباب، والمعنى حط عنهم ذلك حتى انتهى بهم الأمر إلى أن ظهرت لهم شموس من الأفهام والمعارف فنظروا مخدرات عرائس المعاني واللطائف.

وقولنا: رأوا مخدراتها[1] على حذف مضاف أي رأوا مخدرات عرائس المعرفة منكشفة؛ وهذا النوع من المجاز الذي يعرف بلزوم تقييده كجناح الذل؛ والخدر الستر قال امرؤ القيس[2]:

ويـومَ دخَلْـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عَنِيـزَةٍ فقالـتْ لَـكَ الـوَيْلاتُ إِنـك مُرْجِلِي

---

(1) قوله : (مخدراتها) إضافة مخدرات إلى الضمير . قال الشارح في كبيره : إما بيانية أو من إضافة الخاص إلى العام اهـ ص .

(2) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص 11؛ وخزانة الأدب 9/ 345؛ وشرح التصريح2/ 227؛ وشرح شواهد المغني 2/ 766؛ ولسان العرب 5/ 384 (عنز)؛ والمقاصد النحوية 4/ 374؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 136؛ وشرح الأشموني 2/ 541؛ ومغني اللبيب 2/ 343؛ وكتاب العين 6/ 104.

والضمير في قوله رأوا عائد أيضا لأرباب الحجا؛ وهذا البيت نظير قولنا في الأرجوزة الموسومة بالزهرة السنية:

فأصبحت شمس القلوب مشرقه وبجـــــــــلال ربهـا محققـه

[قال الناظم:]

نَحْمَـــدُهُ جَـــلَّ عَلَـــى الإِنْعَـــامِ بِنِعْمَـــةِ الإِيمَـــانِ وَالإِسْـــلامِ

عبر بالمضارع في نحمده[1] دون الماضي إشعاراً منه بدوام الحمد واستمراره إذ هو مشعر بالثبوت، والماضي بالانقطاع؛ وقوله على الإنعام متعلق بنحمده، وجلّ بمعنى عظم، والحمد هنا مقيد. ولا شك أن من أجل النعم التي يجب أن يحمد عليها تبارك وتعالى نعمة الإيمان والإسلام، إذ هي محل الفائدة ونجاة العائده نسأله سبحانه أن يختم لنا بأكمل حالات الإيمان والإسلام وبالله التوفيق.

مَنْ خَصَّنا[2] بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقامَاتِ العُلَى

هذا إقرار بنعمة أخرى من أعظم النعم التي يجب علينا أن نحمد الله تعالى عليها وهي أن جعلنا من أمة سيد أهل السموات والأرض رئيس الأشراف وسلطان الموقف صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً لأنه خيرة المرسلين وأمته خير الأمم، قال الله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ الآية [آل عمران:110]، وقال ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ الآية [البقرة:143]؛ ومن في قولنا من خصنا موصولة خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي خصنا ثم فسره صلى الله عليه وسلم باسمه الأعظم بقوله:

مُحَمَّـــدٍ سَيِّـــدِ كُـــلِّ مُقْتَفَـــى[3] العَرَبِـــيِّ الهَاشِـــمِيِّ المُصْطَفَـــى

---

(1) قوله : (نحمده) النون : إما للمتكلم المعظم نفسه ؛ لإظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس، والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدثًا بنعمة الله أو المتكلم مع غيره احتقارًا لنفسه عن أن يستقبل بحمده تعالى اهـ ص .

(2) قوله: (مَنْ خَصَّنَا) بدلٌ من الضمير المنصوب بنحمده الراجع إلى الله أي: الذي خصنا، أي: ميزنا معاشر المسلمين (بـ) بمزايا أو شفاعة أو متابعة.

(3) (مُحَمَّدٍ) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة، فالجر بدلٌ من خير، والرفع خبر محذوف، والنصب مفعول أمدح، لكن الرسم لا يساعد النصب والرفع أرجح معنًى ليناسب ارتفاع رتبته - صلى الله

محمد بدل من لفظ خير في البيت المتقدم، وسيد نعته، والمقتفى المتبع، والمراد به المرسلون ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم أشرف المرسلين لقوله صلى الله عليه وسلم : "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"، وقوله: "أنا العاقب".

وتقديم العربي في البيت على الهاشمي من حسن الترتيب العقلي لأن بني هاشم نوع من العرب وتقديم الجنس على نوعه أولى.

ثم قال المصطفى أي من بني هاشم إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار[1] من خيار من خيار" وبالله التوفيق.

صَـلَّى عَلَيْـهِ اللَّهُ مـا دامَ الحِجـا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعـاني لُجَجا[2]

لما ذكرنا اسمه صلى الله عليه وسلم في البيت المتقدم وجب أن نصلي عليه لأن من ذكره أو ذُكر بين يديه ولم يصل عليه بخيل؛ والصلاة على النبي واجبة على كل مسلم مرة في عمره وتبقى بعد ذلك مؤكدة قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ [الأحزاب:56] وقال صلى الله عليه وسلم : "أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة"، وقال صلى الله عليه

=

عليه وسلم – (سَيِّد) يطلق لمعان منها متولي السواد، أي الجيوش العظيمة (كُلِّ مُقْتَفَى) اسم مفعول، أي متبع من الأنبياء والعلماء، وإذا كان سيد كل متبوع لزم أن يكون سيد التابعين من باب أولى.

(1) قوله : (فأنا خيار الخ) كان مقتضى صدر الحديث أن يزاد في عجزه من خيار، وحينئذٍ يكون قوله خيار الأول كناية عنه صلى الله عليه وسلم، والثاني كناية عن بني هاشم، والثالث كناية عن قريش، والرابع : كناية عن كنانة، وذكر بعضهم الجواب عن ذلك بأن لا تتكرر الأشياء زيادة على الثلاث، وإن اقتضاها المقام فليراجع اهـ باجوري .

(2) قوله: (مِنْ بَحْرِ المَعَانِي) أي: من المعاني التي هي كالبحر في الكثرة والاتساع (لُجَجَا) جمع لجة وهو: الماء العظيم المضطرب، فشبه المسائل الصعبة باللجج بجامع عسر الخوض في كل، واستعار اللجج للمسائل الصعبة على طريق الاستعارة المصرحة، وحاصل المعنى: أطلب منك يا ألله أن تصلى على النبي – صلى الله عليه وسلم – مدة دوام العقل يخوض، أي: يقطع مسائل صعبة من المعاني الكثيرة الشبيهة بالبحر، وفي الإتيان بمن للتبعيض إشارةٌ إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى المحيط علمه بجميع الأشياء.

وسلم : "صلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم"، وقال عليه الصلاة والسلام: "الصلاة علي نور يوم القيامة ونور في القلب ونور في القبر ونور على الصراط"، وقال صلى الله عليه وسلم : "إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا علي من الصلاة فيه؛ والأحاديث في فضلها جمة لا تنحصر وخصائصها لا تنضبط، فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمة في جميع الأوقات، واتفق العلماء على أن جميع الأعمال منها مقبول ومردود إلا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فإنها مقطوع بقولها إكراماً له عليه الصلاة والسلام؛ وورد أن كل دعاء مفتتح ومختتم بها لا يرد، وناهيك بهذا شرفاً وكفى به تفضيلاً.

والصلاة من الله تعالى زيادة تشريف وإكرام ورفع درجة وإنعام؛ ومن الملائكة تسبيح، ومنا دعاء.

وما من قولنا (ما دام الحجا) مصدرية ظرفية أي مدة دوام الحجا يخوض الحجا[1] من بحر المعاني؛ واللجج جمع لجة وهي البركة، وفي هذا تنبيه على أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى كما قال تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ الآية [البقرة:255]، وقال ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف:76]، وقال تعالى ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه:114]؛ وهذا البيت من تمام البراعة المذكورة في أوّل بيت وبالله تعالى التوفيق.

وآلِـهِ[2] وَصَحْبِـه ذَوِي الهُـدَى مَـنْ شُـبِّهُوا بَـأَنْجُمٍ فـي الاهْتِـدا

ورد في الحديث أنهم قالوا: "أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك" فقال: "قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل

---

(1) لعلها (اللجج).

(2) قوله: (وَآلِهِ) بالجر عطفًا على الضمير في عليه بدون إعادة الخافض وهو جائزٌ عند المحققين كابن مالك وإن أوجب الجمهور إعادة الجار، وآل النبي - صلى الله عليه وسلم - هم مؤمنو بني هاشم والمطلب في مقام الزكاة عند الشافعي، والأنسب بمقام الدعاء حمله على أتباعه المؤمنين ليعم كل الأمة، وفي مقام المدح على الأتقياء منهم.

إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد". فلذلك وجب أن نصلي عليه وعلى آله كما أمرنا.

واختلف في معنى الآل فقيل هم أهل بيته وعترته، وقيل بنو هاشم وقيل بنو عبد المطلب؛ واختلف في إضافته إلى الضمير فمنعها الكسائي والنحاس وأجازها الجمهور، وزعم الزبيدي أن إضافته إلى الضمير من لحن العامة؛ قال المرادي: والصحيح أنها من كلام العرب.

واختلف في الصلاة على غيره عليه الصلاة والسلام على أقوال ثالثها الأصح تجوز بالتبعية.

وأما صحبه[1] فهم كل من اجتمع معه مؤمناً به، وعبارة من اجتمع أولى من عبارة من رأى ليدخل مثل ابن أم مكتوم، ولفظ الصحب اسم جمع لصاحب.

وقولنا: (مَنْ شُبِّهُوا بَأَنْجُمٍ في الاهْتِدا) إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم : "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"[2]، وفي البيت العطف على الضمير الخفض من غير إعادة حرف الجر وهو ممنوع عند جمهور البصريين وأجازه الكوفيون والشلوبين والأخفش وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك، أما دليله عندهم نثراً فقراءة حمزة ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النساء:1] بخفض الأرحام، وقولهم ما فيها غيره وفرسه بخفض فرسه، وأما نظماً فما أنشده سيبويه[3]:

---

(1) قوله: (وَصَحْبِهِ) اسم جمعٍ لصاحب بمعنى الصحابي، وهو من اجتمع مؤمنًا بنبينا – صلى الله عليه وسلم – بعد البعثة ولا يصح كونه جمعًا لأن فَعْلاً لا يكون جمعًا لِفَاعِل (ذَوِي) نعت صحبه، أي: أصحاب (الهُدَى) أي الهداية للخلق، وهي الدلالة على طريقٍ توصل للمقصود سواء حصل الوصول إليه أم لا (مَنْ) أي الذين (شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ) جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر (في الاهْتِدَا) بهم، والْمُشَبَّهُ لهم هو الله أولاً، والنبي – صلى الله عليه وسلم – ثانيًا.

(2) هذا التشبيه للتقريب على المعقول بما ألفوه وإلا فالاهتداء بالصحب أشرف من الاهتداء بالنجوم؛ لأن الاهتداء بهم ينجي من الهلاك الأخروي والخلود في النار، بل ومن الدنيوي بخلاف النجوم.

(3) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف ص 464؛ وخزانة الأدب 5/ 123 - 126؛ 128، 129، 131؛ وشرح الأشموني 2/ 430؛ والدرر 2/ 81؛ 6/ 151؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 207؛ وشرح ابن عقيل ص 503؛ وشرح عمدة الحافظ ص 662؛ وشرح المفصل 3/ 78، 79؛ والكتاب 2/ 392؛ وهمع الهوامع 2/ 139.

فَالْيَوْمَ قد صرت تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

[ثم قال:]

وَبَعْـــدُ[1] فَالمَنْطِـــقُ لِلْجَنَـــانِ[2] نِسْبَتُـــــهُ[3] كَالنَّـــــحْوِ لِلِّســـــانِ

فَيَعْصِمُ الأفكارَ[4] عَنْ غَيِّ الخَطا وَعَـنْ دَقيـقِ الفَهْـمِ يَكْشِـفُ الغِطَـا

---

(1) قوله: (وَبَعْدُ) يؤتي بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، والتقدير مهما يكن من شيءٍ فأقول بعد البسملة وما بعدها فالمنطق إلى آخره، وإنما قدرنا ذلك لأن الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح.

(2) قوله: (فَالمَنْطِقُ) أي: العلم المخصوص، وإن كان في الأصل اسمًا للإدراك الكلي، والقوة التي هي محل صدور الإدراك، وللتلفظ الذي يبرز ذلك، لأن بذلك العلم يصيب الإدراك وتتقوى القوة العاقلة وتكون القدرة على التلفظ المبرز لذلك الإدراك فهو من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به، ثم صار حقيقة عرفية في العلم المخصوص (لِلْجَنَانِ) أي القلب بمعنى اللطيفة الربانية المتعلقة بالقلب اللحماني تعلق العرض بالجوهر.

(3) قوله : (نسبته) مبتدأ ثان : أي نسبة المنطق للجنان، والمعنى أن المنطق حالة كونه منسوبًا للجنان نسبته كنسبة النحو حالة كونه منسوبًا للسان اهـ .

(4) قوله : (فيعصم الأفكار الخ) قد نظم بعضهم المبادئ العشرة، فقال :

إن مبـــــــــادئ كل فن عشره الحد والموضـــــــــوع ثم الثمره

وفضله ونسبـــــــــة والواضع والاسم الاستمـــــداد حكم الشارع

مسائـــــل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حـــــاز الشرفا

فحده: علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها التوصل إلى ذلك، وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى المجهولات، وغايته كونه يعصم الأفكار عن غي الخطأ، وقبل غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة .

وأما فضله فهو علم يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى .

وأما نسبته إلى العلوم فهو باعتبار، وموضوعه كلي لها ؛ لأن كل علم تصور أو تصديق، وواضعه إرسط بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضم الطاء .

والاسم المنطق، ويسمى أيضًا بالميزان وبمعيار العلوم، واستمداده من العقل، وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه عند قول المصنف : والخلف في جواز الاشتغال الخ، وأن المعتمد الجواز اهـ .

ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسة وما يتعلق بهما المبرهن عليهما فيه اهـ صبان .

في هذين البيتين إشارة إلى تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف فمن قال إنه آلة عرّفه بأن قال: المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

فقولهم "مراعاتها" تنبيه على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل بقيد المراعاة إذ قد يخطئ المنطقي لذهوله عن المراعاة، كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضاً.

ومن قال إنه علم قال: المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه؛ وهذا الخلاف حكاه في المطالب وهو لفظي وبالله سبحانه وتعالى التوفيق.

فهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدا[1] تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا[2]
سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ[3] المُنَوْرَقِ[4] يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ[5]

هاك بمعنى خذ، والقاعدة ما يبنى عليه الشيء، والفنون الفروع، والضمير في سميته عائد على التأليف المفهوم من السياق، والسلم المعراج وهو في الحس ما له أدراج ليتوصل به إلى سطح وشبهه، قال تعالى ﴿أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام:35]؛ وهو في

---

(1) قوله: (قَوَاعِدَا) أي: خذ قواعد هي بعض أصول المنطق، والقواعد جمع قاعدة، وهي: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، كقولنا: كل موجبة كلية تنعكس جزئية وكيفية تعريف أحكام الجزئيات أن تقول مثلاً: كل إنسان حيوان موجبة كلية، وكل موجبة كلية تنعكس جزئية فينتج من الشكل الأول كل إنسان حيوان تنعكس جزئية، وذلك مثل قولك: بعض الحيوان إنسان.

(2) قوله: (فَوَائِدَا) جمع فائدة وهو ما استفيد من العلم، والمراد بها الفروع المندرجة تحت القواعد أي تجمع القواعد فروعًا وجزئيات من فن المنطق، ويصح عود الضمير في تجمع إلى المخاطب أي تجمع أنت أيها المخاطب بسبب حفظ تلك القواعد فروعًا من فن المنطق.

(3) قوله : (بالسلم) أدخل الباء في على المفعول الثاني ؛ لأنه يجوز أن يقال : سميت ابني محمدًا وسميته بمحمد اهـ.

(4) (المُنَوْرَقِ) بتقديم النون على الراء كما هو الرواية عن المصنف، ويصح تقديم الراء ومعناه المزين المزخرف (يُرْقَى) أي: يصعد.

(5) قوله : (سماء علم المنطق) في كلام المصنف استعارة تصريحية أو مكنية، فعلى الأولى يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بالسماء بجامع عُسر التناول في كل . واستعارة اسم المشبه به للمشبه، وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجوم بجامع الاهتداء بكل تشبيهًا مضمرًا في النفس، وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئًا من لوازمه وهو السماء . إما باقيًا على معناه الحقيقي أو مستعارًا للمسائل الصعبة، وعلى كل علم من هذه الأوجه يكون قوله يرى ترشيحًا فليتأمل اهـ .

المعاني كل ما يتوصل به من قريب إلى بعيد، وهو المراد هنا على أنه حقيقة في الحس مجاز في المعاني، ووجه العلاقة هنا أن هذا التأليف لصغر جرمه وقربه وسهولة فهمه بالنسبة إلى غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة بمثابة السلم الذي يرقى به من أرض إلى سماء لأنه يعين على فهمها والدخول في علمها.

قلت: المراد أن هذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق كما مر، وأيضا فإن المنطق منه سهل ومنه صعب، فالمعاني السهلة سلم للصعبة فلا اعتراض.

والمرونق: المزين، قال الشاعر:

فهـذا عليـه رونـق الخـط وحـده وهـذا عليـه رونـق الخـط والملـك

[ثم قال:]

وَاللَّـهَ أَرْجُـو أَنْ يَكُـونَ خَالِصَـا لِوَجْهِـهِ الكَرِيـمِ لَـيْسَ قالِصَـا[1]

وَأَنْ يَكُـونَ نافِعـاً لِلْمُبْتَـدي[2] **بِـهِ إِلَـى المُطَـوَّلاتِ يَهْتَـدي**

اسم الجلالة منصوب على التعظيم بأرجو، والقالص: الناقص.

ولما كان هذا الكتاب سبباً إلى المطولات وسلماً يرقى به من هذا الفن درجات وباباً يدخل به من هذا الفن على المخدَّرات قلت في آخر البيت الثاني: (بِهِ إِلى المُطَوَّلاتِ يَهْتَدي)، ولا شكَّ أن من حفظه وفهمه يكون له سبباً في الدخول في هذا الفن ويضمن له جلّ مهماته ويعينه على فهم مطوَّلاته وبالله التوفيق.

---

(1) قوله: (قَالِصَا)، أي ناقصًا بأن لا يعوق عن إكماله عائق، وليس ناقصًا من الثواب والأجر لحب الظهور، فيكون تأكيدًا لما قبله، أو ليس ناقصًا مطروحًا في زوايا الخمول والإهمال بأن لا ينتفع به كما يشعر به ما بعده، والقالص في الأصل اسم لإحدى شفتي البعير الناقصة عن الأخرى، ثم تجوّز به إلى الناقص مطلقًا من استعمال المقيد في المطلق.

(2) قوله: (وَأَنْ يَكُونَ) ذلك التأليف (نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي) الذي أخذ في التعليم ولم يقدر على تصور المسائل، وهذا من التواضع لأنه نافع للمبتدئ ولغيره من المتوسط والمنتهي.

فَصْلٌ في جَوازِ الاشْتِغَالِ به[1]

وَالخُلْفُ في جَوازِ الاشْتِغالِ ... بِهِ عَلى ثَلاثَةٍ أَقْوالِ
فَابْنُ الصَّلاحِ وَالنَّواوي حَرَّما ... وَقالَ قَوْمٌ يَنْبَغي أَنْ يُعْلَما
وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ ... جَوَازُهُ لِكامِلِ القَرِيحَهْ[2]
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتابِ ... لِيَهْتَدي بِهِ إِلى الصَّوابِ

هذا الفصل موضوع لذكر الخلاف المذكور في جواز الاشتغال بعلم المنطق ليكون المبتدي على بصيرة من مقصوده؛ وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال كما ذكر، فمنعه النووي وابن الصلاح، واستحبه الغزالي ومن تبعه قائلاً من لا يعرفه لا يوثق بعلمه؛ والمختار الصحيح جوازه لذكي القريحة صحيح الذهن سليم الطبع ممارس الكتاب والسنة لئلا يؤول به إلى اتباع بعض الطرق الوهمية فيفسد المقدمات والأقيسة النظرية فتزل قدمه في بعض الدركات السفلية ومنه ضلت المعتزلة والقدرية وغيرهم من الطوائف البدعية فخاضوا في ذلك حتى بدّلوا وغيروا في السنة الشرعية والملة المحمدية فباؤوا بضلالة جلية وجهالة غبية، اللهم وفقنا لاتباع النبيين وتوفنا مسلمين لا مبدلين ولا مغيرين يا رب العالمين وبالله التوفيق.

---

(1) اعلم أن المنطق قسمان: قسم خال عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب و"مختصر الإمام السنوسي"، و"تأليف الكاتبي صاحب متن الشمسية " فهذا لا خلاف في جوازه، ولا يصد عنه إلا من لا معقول له، بل هو فرض كفاية لأن القدرة على رد شبه الفلاسفة لا تحصل إلا به، وردها فرض كفاية، وما يتوقف عليه الواجب واجبٌ. القسم الثاني: مختلط بشبه الفلاسفة، وهذا هو الذي جرى في الاشتغال به خلاف. والمصنف لما أراد أن يذكر حكم القسم الأول الذي أراد تأليف الكتاب فيه جره ذلك إلى ذكر حكم المنطق مطلقًا، فحكى الخلاف الواقع في القسم الثاني إلا أنه أطلق فيجب تقييد كلامه به.

(2) قوله: (وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ ... جَوَازُهُ) أي الاشتغال به (لِكَامِلِ القَرِيحَهْ) أي ذكي الفطنة، (مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ) فيجوز له (لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ) ضد الخطأ، لأنه قد حصن عقيدته، فلا يخشى عليه من الخوض في الشبه، فإن كان بليدًا أو ذكيًا ولم يمارس السنة والكتاب لم يجز له الاشتغال به، لأنه لا يؤمن عليه من تمكن بعض الشبه من قلبه كما وقع للمعتزلة، ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلا لمتبحر.

فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ العِلْمِ[1] الحَادِث

إِدْرَاكُ مُفْـــرَدٍ[2] تَصَـــوُّراً عُلِـــمْ وَدَرْكُ نِسْبَـــةٍ بِتَصْديـــقٍ وُسِـــمْ[3]
وَقُـــدِّمَ الأَوَّلُ عِنْـــدَ الوَضْـــعِ لأَنَّـــــهُ مُقَـــــدَّمٌ بِالطَّبْـــــعِ

وصف العلم بالحادث إخراج للعلم القديم إذ لا يوصف بضرورة ولا نظر.

والإدراك: وصول النفس للمعنى بتمامه من نسبة أو غيرها، وهو قسمان: إدراك مفرد وإدراك نسبة، فالأول يسمى تصوراً وهو حصول الشيء في الذهن كإدراكنا معنى العلم؛ والثاني يسمى تصديقاً.

وفيه خلاف فذهب الإمام أن التصديق إدراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات، ومذهب الحكماء أنه مجرد إدراك النسبة خاصة؛ والتصورات الثلاثة عندهم شروط. هذا معنى قولهم التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على مذهب

---

(1) قوله : (أنواع العلم) هي أربعة لأن العلم : إما تصور أو تصديق وكل منهما، إما ضروري أو نظري، وتعرض لتنويعه ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل إنه لا يحد لكونه ضروريًّا، ولأن تنويعه يتضمن تعريفه لما سيأتي أن التقسيم من قبيل الرسم اهـ .

(2) قوله: (إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ) المراد بالمفرد ما ليس وقوع نسبةٍ حكميةٍ، أو لا وقوعها كإدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة في مثل قولك: زيدٌ قائم. فإدراك زيد أي ذاتِهِ، وإدراك قائم أي معناه، وإدراك النسبة التي هي ارتباط القيام بزيد، وإدراك الموضوع مع المحمول، أو الموضوع مع النسبة، أو المحمول معها، أو مجموع الثلاثة كلٍّ منها.

(3) قوله: (تَصَوُّرًا) مفعولٌ ثانٍ لعلم فيكون المعنى إدراك المفرد (عُلِمْ) أي سمي في الاصطلاح تصورًا، وذلك صادق بإدراك واحدٍ من السبعة التي هي الموضوع والمحمول والنسبة أو اثنين من الثلاثة أو مجموعها (وَدَرْكُ) اسم مصدر بمعنى إدراك وقوع (نِسْبَةٍ) في مثل قولك: زيدٌ قائمٌ، أو عدم وقوعها في مثل قولك: ليس زيدٌ قائمًا، (بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ) أي عُلِّمَ، والمعنى وإدراك وقوع النسبة في الإيجاب وعدم وقوعها في السلب علمَ عند المناطقة بالتصديق. وإيضاح ذلك أن العلم الذي هو مطلق الإدراك إن تعلق بمفرد كالإنسان سمي تصورًا، وإن تعلق بوقوعِ نسبة المركب أو عدمِ وقوعها سمي تصديقًا كما تقدم، وهذا ميلٌ لمذهب الحكماء القائلين بأن التصديق بسيط وهو إدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها فيكون إدراك الموضوع وإدراك المحمول وإدراك النسبة التي هي ارتباط المحمول بالموضوع شروطًا للتصديق.

وأما مذهب الإمام الرازي فالتصديق هو مجموع الإدراكات الأربعة، أعني إدراك الموضوع، وإدراك المحمول، وإدراك النسبة، وإدراك وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها، فتكون الإدراكات الثلاثة الأول شطورًا عنده للتصديق أي أجزاء له، والتحقيق الأول وهو أن التصديق بسيط.

الإمام، فمذهب الحكماء أن التصديق من قولك العلم حادث مجرد إدراك نسبة الحدوث إلى العالم، ومذهب الإمام أنه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصور العالم والحدوث والنسبة.

ثم التصديق جازم وغير جازم،

فالأول: إن لم يقبل التغير فعلمٌ كالحكم بأن الجبل حجر والإنسان متحرك؛ وإن قبل فاعتقاد؛ إما صحيح إن طابق كتوحيد المقلدين من المسلمين؛ وإما فاسد إن لم يطابق كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم.

و[الثاني]: غير الجازم ما قارنه احتمال إما ظن إن ترجح على مقابله أو وهم وهو مقابله أو شك إن تساويا.

تنبيه: قال إمام الحرمين: لا يعرّف العلم بالحقيقة لتعذّره بل بالقسمة والمثال؛ وقال الرازي: هو ضروري يستحيل أن يكون غيره كاشفاً له، واختير أنه معرفة المعلوم فيشمل الموجود والمعدوم، قيل ولا يضر الاشتقاق هنا حتى يلزم الدور. انتهى

قوله: (وَقُدِّمَ الأَوَّلُ عِنْدَ الوَضْعِ) البيت هذا من الترتيب العقلي يعني أنه يجب تقديم التصور على التصديق وضعاً كما أنه مقدم عليه طبعاً، لأن كل تصديق لا بد معه من تصوّر إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره.

فإن قلت: ما ذكرته من منع تقديم التصديق على التصوّر قد نقله ابن الحاجب في تأليفه الفرعي والشيخ ابن أبي زيد وغيرهما. قلت: أجابوا عن ذلك بأجوبة منها أن المطلوب إنما هو مطلق الشعور لا تحصيل كل الماهية، وذلك يحصل بالحكم، ومنها أن المطلوب التصوّر الذهني وقد حصل وبالله التوفيق.

وَالنَّظَـرِيْ مـا احْتـاجَ لِلتَّأَمُّـلِ[1] وَعَكْسُـهُ هُـوَ الضَّـروريُّ الجَـلي[2]

---

(1) قوله: (احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ) أي النظر في الدليل كإدراك حقيقة الإنسان المحتاج إلى النظر في التعريف بالحيوان الناطق، وإدراك أن العالم حادث المحتاج إلى النظر في قولك: العالم متغير، وكل متغيرٌ حادث.

(2) قوله: (وَعَكْسُهُ) أي ما لا يحتاج إلى النظر (هو) العلم (الضَّرُورِيُّ الجَلِي) أي الظاهر، فهو ما لا يحتاج إلى النظر، وإن احتاج إلى حدسٍ أي ظنٍ، كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، الحاصل باختلاف تشكلاته بحسب القرب منها والبعد عنها، فإنه يورث ظن استفادة نوره من

أعني أن العلم الحادث قسمان ضروري ونظري، فالضروري ما يدرك بديهةً بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والنار محرقة، والنظري ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأن العالم حادث.

تنبيه: في العلوم مذاهب ثالثها أن بعضها ضروري وبعضها كسبي، وفصل في المطالع بين التصور فجعله ضرورياً وبين التصديق فجوّز فيه الأمرين.

والنَّظر: ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم. والياء في قوله (والنظري) للنسبة وسكنت للضرورة وبالله التوفيق.

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ[1] يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ[2] فَلْتَبْتَهِلْ
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلا[3]

اعلم أن الموصل إلى التصوّرات يدعى بالقول الشارح كالحدّ والرسم والمثال وسيأتي بيانه في فصل المعرّفات إن شاء الله تعالى، والموصل إلى التصديقات يسمى حجة كالقياس والاستقراء والتمثيل وسيأتي أيضاً في محله إن شاء الله.

وما في البيتين موصولة عائدها الضمير المجرور بالباء، وبه في البيت الأول يتعلق بوصل، وفي الثاني بتوصلا، وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد مبني للمفعول وبالله التوفيق.

=

نورها، أو احتاج إلى تجربة كالعلم بأن الدواء الفلاني مسهل للطبيعة عند شربه، فالعلم الضروري التصوري كإدراك وجودك، والتصديقي كإدراكك أن الواحد نصف الاثنين.

(1) قوله: (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ) أي والقول الذي وصل به إلى تصورٍ كالحد في قولك: الحيوان الناطق، والرسم في قولك: الحيوان الضاحك.

(2) قوله: (بِقَوْلٍ شَارِحٍ) أما تسميته قولاً فلأن القول هو المركب، وأما تسميته شارحًا فلشرحه الماهية، فالمعني والقول الذي وصل به إلى تصورٍ المعرف يسمى بالقول الشارح في اصطلاح المناطقة.

(3) (وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلاَ) أي والقول الذي توصل به للتصديق، وهو القياس في مثل قولنا: العالم متغير وكل متغيرٍ حادث. (بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلاَ) أي يسمى عند المناطقة بالحجة أي الدليل، لأن من تمسك به حَجَّ خصمه أي غلبه.

فَصْلٌ في أنواعُ الدلّالة[1] الوَضْعيَّة

دَلالـةُ اللَّفْـظِ عَلـى مَـا وافَقَـهْ[2] يَدْعُونَهـــا دَلالَـــةَ المُطابَقَـــةْ
وَجُزْئِـــهِ تَضَمُّنـــاً وَمـــا لَـــزِمْ فَهْـوَ الْتِـزَامٌ[3] إنْ بِعَقْـلٍ التَـزَمْ[4]

هذا الفصل موضوع لذكر أنواع الدلالة الوضعية وهي التي تكون للوضع فيها مدخل وهي ثلاثة أنواع:

لأن اللفظ إما أن يدل على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدال على المدلول؛

أو على جزء معناه فدلالة التضمن، سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول؛

---

(1) قوله : الدلالة: كون أمرٍ بحيث يفهم منه أمرٌ آخر سواء فهم بالفعل أم لا، والأمر الأول دال، والثاني مدلولٌ، والدال ينقسم إلى غير لفظ وإلى لفظٍ، فغير اللفظ إما دال بالعقل كدلالة التغير على الحدوث، أو بالعادة كدلالة المطر على النبات، والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل، أو بالوضع كدلالة الإشارة باليد مثلاً على معنى نعم أو لا، واللفظ إما دالٌ بالعقل كدلالة اللفظ على وجود اللافظ من وراء جدار، أو بالعادة كدلالة أُحّ على وجع صدرٍ، أو بالوضع كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، وهذه هي المعتبرة في المنطق، ولذا بوب لها فقط فقال: أنواع الدلالة الوضعية أي اللفظية كما تقدم، فخرج باللفظية دلالة غير اللفظ، وبالوضعية دلالة اللفظ غير الوضعية فلا يعتبر شيء من هذه الخمسة عند المناطقة وقد تقدم تمثيلها.

(2) قوله: (عَلَى مَا وَافَقَهْ) أي: على المعنى الذي وافق اللفظ بأن وضع له ذلك اللفظ لا لأقل منه ولا لزائد عليه، وسميت الدلالة على الموضوع له بتمامه دَلاَلَةَ المُطَابَقَةْ لمطابقة الدال للمدلول من قولهم: طابق النعلُ النعلَ إذا توافقتا، والدال والمدلول متوافقان ومتطابقان بحيث لا يفهم من اللفظ زيادة على المعنى، ولا يفهم المعنى من أقل من اللفظ، وذلك كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

(3) قوله: (فَهْوَ التِزَامٌ) أي دلالة التزامٍ لالتزام المعني أي استلزامه له كدلالة الأربعة على الزوجية، ودلالة العمى على البصر.

(4) قول الناظم: (إنْ بِعَقْلٍ التُزِمْ) شرط حذف جوابه لدلالة قوله فهو التزام عليه، والمعنى أن الدلالة على اللازم تسمى التزامًا إن التزم ذلك اللازم في العقل، أي الذهن، بأن لزم من تصور الملزوم في الذهن تصور ذلك اللازم فيه، سواء لزم مع ذلك في الخارج كالزوجية للأربع، أو لم يلزمه في الخارج بل كان منافيًا له فيه كالبصر للعمى، وخرج بذلك القيد في الخارج فقط دون الذهن كالسواد للغراب فلا يسمى دلالة لفظ الغراب عن السواد دلالة التزام لعدم لزوم السواد له في العقل، وإن لزمه في الخارج.

أو على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا فدلالة الالتزام لاستلزام المعنى للمدلول،

فالأول كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق إذ هو موضوع لذلك المعنى؛ والثاني كدلالة الإنسان على الحيوان؛ والثالث كدلالة الإنسان على قابل للعلم، وهذا لازم ذهناً وخارجاً ولا يشترط فيه اللزوم الخارجي لحصول الفهم بدونه كدلالة العمى على البصر، وهذا لازم له في الذهن أي مهما ذكر ذكر معه فهو مناف له في الخارج.

ودلالة المطابقة نقلية اتفاقاً وفي الآخرين أقوال، ثالثها الالتزامية عقلية والتضمن نقلية.

والتضمن والاستلزام يستلزمان المطابقة دون العكس خلافاً للإمام.

وقولنا (دلالة اللفظ) البيت أي دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه لكونه موضوعاً له تدعى دلالة المطابقة في اصطلاحهم. وقولنا (وجزئه تضمنا) مجرور معطوف على ما وافقه. أي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له تسمى تضمناً. وقولنا (وما لزم) معطوف أيضا أي ودلالة اللفظ على ما لزم معناه تسمى التزاماً. وقولنا (إن بعقل التزم) أي يشترط في الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهناً سواء لزم مع ذلك في الخارج كالأربعة للزوجية أو عقلياً خاصة كما في الضدين، أما إذا كان اللزوم خارجياً فقط كالسواد للغراب فليس بدلالة الالتزام.

وترتيب هذه الدلالات في القوة بحسب ترتيبها في البداءة فالأولى أقواها وهلم جرا.

فَصْلٌ في مباحثِ[1] الأَلْفاظ

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفاظِ حيثُ يوجدُ ... إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ
فَأَوَّلٌ ما دَلَّ جُزْؤُهُ[2] عَلى ... جُزْءِ مَعْناهُ بِعَكْسِ ما تلا
وَهْوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْرَدا ... كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدا
فَمُفْهِمُ اشْتِراكٍ الكُلِّيُّ ... كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ[3]
وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فيها انْدَرَجْ ... فَانْسِبْهُ[4] أَوْ لِعارِضٍ[5] إِذا خَرَجْ

---

(1) قوله : (مباحث) جمع مبحث، وهو هنا اسم لمكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ، أي من جهة الأفراد والتركيب وما لائمهما اهـ .

(2) قوله: (فَأَوَّلٌ) أي المركب، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل (مَا) أي هو الذي (دَلَّ جُزْؤُهُ) خرج ما لا جزء له كباء الجر ولامه وماله جزء لا يدل كزيد وعبد الله وتأبط شرًا، والحيوان الناطق، أعلامًا، وما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فإنما كان قبل جعلها أعلامًا أما بعده فصارت أجزاؤها كزاي زيد لا تدل على شيء، ودلالتها السابقة صارت نسيًا منسيًا.

(3) قوله: (فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ) بين أفراده بمجرد تعقله (الكُلِّيُّ) والمعنى فالكلي هو ما أفهم اشتراكًا بين أفراده بمجرد تعقله (كَأَسَدٍ) وإنسان وحيوان سواء لم يوجد منه فرد مع استحالة أن يوجد منه شيء كالجمع بين الضدين أو مع إمكان أن يوجد منه فرد كبحر من زئبق، أو وجد منه فرد مع استحالة كالآلة، أو مع إمكان غيره كشمس، أو وجد منه أفراد متناهية كالإنسان أو غير متناهية كصفة وموجود وشيء فإنها تصدق بصفات الله تعالى القائمة بذاته التي لا نهاية لأفرادها كما دلت عليه السنة، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما تثبت في حق الحوادث (وَعَكْسُهُ) أي عكس الكلي (الجُزْئِيُّ) فهو ما لا يفهم الاشتراك بين أفراده بحسب وضعه كزيد فإنه موضوع لمعنى مشخص لا يتناول غيره ولا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص لأنه باعتبار كل وضع لا يدل إلا على معين مشخص لا يتناول غيره ولا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص، لأنه باعتبار كل وضع لا يدل إلا على معين مشخص.

(4) قوله: (فَانْسُبْهُ) أي انسب الأول، وقد ذكر المصنف في شرحه أن أولاً مفعول لفعل محذوف كما قدرناه وأن فانسبه مفسر لذلك المحذوف. اعترض عليه بأن انسبه واقع بعد فاء الجواب، وما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه. وأجيب بأن انسبه مؤخر من تقديم، والتقدير وأولاً انسبه للذات أن اندرج فيها، وعلى هذا فيكون جواب الشرط محذوفًا لدلالة انسبه المذكور عليه قاله الملوي، ولا يخفى بعد الجواب لما فيه من التكلفات.

(5) قوله: (أَوْ لِعَارِضٍ) أي انسب لعارض (إِذَا خَرَجْ) عن الذات فلم يكن جزءًا لها بل كان خالصًا كالضاحك للإنسان، أو كان عرضًا عامًا كالماشي له فانسبه لعارض بأن تقول كلي عرضي، والنسبة

هذا الفصل في مباحث الألفاظ:

اعلم أن اللفظ قسمان: مهمل كأسماء حروف الهجاء،ومستعمل وهو قسمان:

مركب وهو ما دل جزؤه على جزؤه معناه وهو تقييدي نحو الحيوان الناطق وهو المفيد في اكتساب التصور فهو في قوة المفرد؛ وخبري في نحو زيد قائم.

ومفرد وهو عكس المركب أي ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل، وهي أقسام المفرد الثلاثة لأنه إما أن لا يستقل بالمفهومية كالحرف والأداة، وإلا فإن دلّ على زمان معين فالفعل وإلا فالاسم.

ثم المفرد إما كلي أو جزئي: فالكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه سواء استحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدين أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق وجبل من ياقوت، أو وجد منه واحد مع إمكان غيره كالشمس أو استحالته كالإله، أو كان كثيراً متناهياً كالإنسان أو غير متناه كالعدد.

والجزئي ما يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ويسمى الحقيقي كزيد فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره.

ثم الكلي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها؛ وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً كالكاتب مثلاً فإنه ليس داخلاً في حقيقة زيد وعمرو.

وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحيوانية والناطقية.

وقولنا (مستعمل الألفاظ) البيت احترازاً من المهمل. وأول في البيت الثاني مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل. وقولنا (جُزُءِ معناه) وهو بضم الزاي

=

على غير قياس، فعلم أن ما كان جزء الماهية جنسًا، أو فصلاً فهو كلي ذاتي، وما كان خارجًا عنها خاصةً أو عرضًا عامًا فهو كلي عرضي، وقضية ذلك خروج النوع كالإنسان عن الذاتي والعرضي فيكون واسطة بينهما، وهو أحد الأقوال الثلاثة. والقول الثاني: أن النوع ذاتيٌّ. وفسر الذاتي بما ليس خارجًا عن الماهية بأن كان جزءها أو تمامها. والقول الثالث: أن النوع عرضي. وفسر العرضي بما ليس داخلاً فيها بأن كان تمامها أو خارجًا عنها.

لغة في الجزء وبها قرئ قوله تعالى[1]: (ثم اجعل على كل جبل منها جزءا) وهي سبعية. وقولنا (بعكس ما تلا) عائد ما محذوف لأنه متصل منصوب بفعل؛ وتلا أي تبع. و(جزئي) في البيت الثالث محذوف التنوين للضرورة. وقولنا في البيت الرابع (فمفهم اشتراك) خبر مقدم على الكلي.

وقولنا (وعكسه الجزئي) كذلك ويحتمل العكس. والأسد مثال للكثير المتناهي. وقولنا (وأوَّلاً للذات) البيت أولا منصوب على الاشتغال وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذي طلب؛ والمعنى: أنسب الأول وهو الكلي للذات إن اندرج فيها أو للعرض إن لم يندرج فيها بل خرج، وبالله التوفيق.

وَالكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ[2] عَرَضٌ نَوْعٌ[3] وَخاصْ
وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ[4]

أعني أن الكلي على خمسة أقسام: جنس وفصل وعروض ونوع وخاصة لأنه إما أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات أو مندرجاً فيها أو خارجاً عنها.

---

(1) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة:260]

(2) قوله : (فصل) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو، فجزء الماهية يخرج النوع، والخاصة مطلقًا والعرض العام كذلك، والصادق عليها مخرج للجزء المادي كالسقف للبيت، وفي جواب أي مخرج للجنس مثاله الناطق لأنه إذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابًا عنه ؛ لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس، وهو أي الفصل قسمان : قريب، وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب ؛ كالناطق للإنسان، وبعيد : وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالحساس للإنسان اهـ .

(3) قوله: (نَوْعٌ) وهو الكلي المقول على كثيرين متحدين في الحقيقة في جواب ما هو كإنسان فإنه يصدق على زيد وعمرو وبكر فيقع جوابًا عنها في مثل قولك: ما زيد وعمرو وبكر؟ فيقال في الجواب: إنسان.

(4) قوله: (وَأَوَّلٌ) أي الجنس (ثَلاثَةٌ بِلاَ شَطَطْ) أي بلا زيادة (جِنْسٌ قَرِيبٌ) وهو ما لا جنس تحته، بل تحته الأنواع كالحيوان فإنه لا جنس تحته، وإنما تحته الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما، (أَوْ) جنس (بَعِيدٌ) وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجوهر (أَوْ) جنسٌ (وَسَطْ) أي متوسط، وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم فإن فوقه الجوهر وتحته الحيوان.

فالأول النوع: وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو؟

والثاني الجنس: إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو؟ في حال الشركة.

والفصل: إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة.

والثالث إن كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته فالخاصة؛ وإن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام.

فمثال الجنس الحيوان للإنسان، والفصل كالناطق، والنوع كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، والخاصة كالضحك، والعرض العام كالمتحرك وهو ثلاثة أقسام: لازم كالتنفس والتحرك للإنسان وسريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبطيء كالشيب والشباب.

ثم الجنس على ثلاثة أقسام: بعيد لا جنس فوقه كالجوهر ويسمى الجنس العالي وجنس الأجناس؛ وقريب لا جنس تحته وهو الأسفل والأخير كالحيوان للإنسان؛ ومتوسط وهو ما بينهما كالجسم.

وقولنا الكليات خمسة بلا نقص ولا زيادة بدليل الحصر المتقدم. وجنس وما بعده خبر مبتدأ محذوف أي وهو جنس إلى آخره. وحذف لفظ العام الذي هو نعت لعرض للعلم به. وحذفت تاء الخاصة للترخيم وإن لم تكن منادى إلاّ أنها تصلح للنداء فرخمت للضرورة كقول امرئ القيس[1]:

لَـنِعْمَ الفَتَـى تَعْشُـو إِلَـى ضَـوْءِ نَـارِهِ طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

وأول في البيت الثاني مبتدأ نكرة والمسوغ التفصيل. و"لا" في قوله (بلا شطط) زحلقت عن محلها، والشطط الزيادة كما في حديث "لها مهرها لا وكس ولا شطط" أي لا نقص ولا زيادة. و"أو" للتقسيم؛ وبالله التوفيق.

---

(1) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 142؛ وتذكرة النحاة ص 420؛ والدرر 3/ 48؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 451؛ وشرح التصريح 2/ 190؛ والكتاب 2/ 254؛ والمقاصد النحوية 4/ 280؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 69؛ ورصف المباني ص 239؛ وشرح الأشموني 2/ 477؛ وشرح ابن عقيل ص 537؛ وهمع الهوامع 1/ 181.

فَصْلٌ في بَيانِ نِسْبَةِ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني

وَنِسْبَـــةُ الأَلْفـــاظِ لِلْمَعـــاني[1] خَمْسَـــةُ أَقْسَـــامٍ بـــلا نُقْصـــانِ
تَواطُـــؤٌ تَشَاكُـــكٌ[2] تَخَالُـــفُ وَالاشْتِـــراكُ عَكْسُـــهُ التَّـــرادُفُ

اعلم أن نسبة الكلي إلى معناه خمسة أقسام وهي التواطؤ والتشاكك والتخالف والاشتراك والترادف لأنه إما أن تستوي أفراده فيه كالإنسان بالنسبة إلى أفراده فمتواطئ لتوافق أفراد معناه فيه.

---

(1) قوله : (ونسبة الألفاظ للمعاني) اعلم أن النسب الخمس الآتية أربعة أقسام ؛ لأن ثنتين منها بين معنى اللفظ وأفراده، وهما التواطؤ والتشاكك وواحدة بين اللفظ ومعناه، وهي الاشتراك، وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر، وهي الترادف، وواحدة بين معنى لفظ ولفظ آخر، وهي التباين، وما قد يقع من الحكم بالتبيان بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إليها نفسها . إذا علمت ذلك علمت أن في الترجمة قصورًا ؛ لأنها لا تفي إلا بنسبتين، ولما كان ظاهر قول المصنف : ونسبة الألفاظ للمعاني، لا يفي إلا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح إلى التكلف الآتي .

وبقي على المصنف التساوي وهو الاتحاد ما صدقا الاختلاف مفهومًا كما في الكاتب بالقوة، والضاحك بالقوة أو للعموم، والخصوص الوجهي وهو اجتماع الشيئين في مادة وانفراد كل منهما في أخرى كما في الإنسان والأبيض، والعموم والخصوص المطلق وهو اتماع الشيئين في مادة وانفراد أحدهما فقط، وهو الأعم في الأخرى كما في الإنسان والحيوان، ويمكن إدراج هاتين النسبتين في التباين بأن يرد به ما يشمل التباين الجزئي بل، والتي قبلهما في الترادف بأن يراد به الاتحاد ما صدقا سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه اهـ .

(2) يقال للمعنى: مشككٌ لأن الناظر إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى ظنه متواطئًا، وإذا نظر فيها باعتبار التفاوت ظنه مشتركًا فحصل له التشكك، ويسمى اللفظ في الأول متواطئًا كمعناه، وفي الثاني مشككًا كمعناه، وإذا نظر بين معنى اللفظٍ وبين معنى لفظٍ آخر، فإن لم يصدق أحدهما على شيءٍ مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما تخالف أي تباين كالإنسان والفرس ويسمى معناهما متباينين كلفظيهما (و) اللفظ المفرد إن تعدد معناه كعينٍ للباصرة والجارية وكمِحْفَد بوزن مِنْبَر لطرف الثوب، وللقدح الذي يكال به فالنسبة بينه وبين ما له من المعاني (الاشْتِرَاكُ) لاشتراك المعنيين في اللفظ الواحد، وإن تعدد اللفظ واتحد المعنى كالإنسان والبشر فالنسبة بين اللفظين الترادف، كما قال: و (عَكْسُهُ) أي وعكس الاشتراك وهو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى (التَّرَادُفُ) لترادف اللفظين على المعنى الواحد.

وإما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن فمشكك لتشكيكه الناظر أنه متواطئ نظراً إلى اشتراك جهة الأفراد في أصل المعنى أو غير متواطئ نظراً إلى جهة الاختلاف.

وإما أن يتعدد اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس فمتباين أي أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما.

وإما أن يتحد المعنى دون اللفظ كالإنسان والبشر فمترادف لترادفهما أي لتواليهما على معنى واحد.

وإما أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك لاشتراك المعنى فيه.

وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا وَفي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعا[1]

أعني أن اللفظ المركب قسمان طلب وخبر، والطلب إن كان فعلاً كان مع الاستعلاء أمراً ومع الخضوع دعاء ومع التساوي التماساً؛ وإلا فإن لم يحتمل صدقاً ولا كذباً كان تنبيهاً وكل ذلك إنشاء؛ ولا كلام للمناطقة في الإنشاء لأن الصدق والكذب لا يعرضان له ومدار فنهم عليهما؛ والخبر يحتمل الكذب والصدق لذاته وسيأتي إن شاء الله.

(1) (وَقَعَا) أي ثبت، وهذا التقسيم الذي مشى عليه الناظم طريقةٌ لبعضهم. والراجح تسمية الكل أمرًا أو الغرض من التقسيم هنا بيان الخبر لأن المنطقي لا يبحث إلا عن الخبر، ولا بحث له عن الطلب بأقسامه، ولما ذكر الكلي والجزئي استطرد فذكر ما يشاركهما في المادة وهو الكلّ والكليّة والجزء والجزئيّة.

فَصْلٌ في بَيانِ الكُلِّ والكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

الكُـلُّ حُكْمُنـا عَلـى المَجْمُـوعِ ... كَكُـلِّ ذاكَ لَيْـسَ ذا وُقُـوعِ[1]

وَحَيْثُمـا لِكُـلِّ فَـرْدٍ حُكِمـا ... فَإِنَّـهُ كُلِّيَّـةٌ قَـدْ عُلِمـا

وَالحُكْـمُ لِلْبَعْضِ[2] هُـوَ الجُزْئِيّـةْ ... وَالجُـزْءُ مَعْرِفَتُـهُ جَلِيَّـةْ

قد تقدم بيان الكلي والجزئي ونتكلم هنا على اصطلاحهم في الكل والكلية والجزء والجزئية:

فالكل: هو الحكم على المجموع كقولنا كل بني تميم يحملون الصخرة، وكقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة:17].

والكلية: هي الحكم على كل فرد، ككل بني تميم يأكل الرغيف.

---

(1) (الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ) أي على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعةً بحيث لا يستقل فردٌ منها بالحكم كقولنا: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة، أي هيئتهم المجتمعة من الأفراد لا كل فردٍ منهم على حدته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة:17] فإنه حَكَم بالحمل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين لا على كلٍّ منهم باستقلاله، ومثل المصنف الحكم على المجموع بقوله: (كَكُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوع) وهو معنى الحديث المروي من قوله – صلى الله عليه وسلم –: «كل ذلك لم يكن». حين قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ وكون الحديث من باب الكل يقتضي أن يكون المقصود نفي القصر والنسيان مجتمعين لا نفي كلٍّ حدته، وهذا تأويل مرجوح، والراجح أن المقصود نفي كلٍّ من القصر والنسيان على حدته، فيكون سلبًا كليًّا، لأن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين، فجوابه: إما بالتعيين، وإما بنفي كل منهما لا بنفي اجتماعهما، لأن السائل لم يعتقد الاجتماع وإنما اعتقد ثبوت واحد منهما، ولأنه قد روي أن ذا اليدين قال له: بل بعض ذلك قد كان. وهذا إنما يناقض نفي كل منهما لا نفي اجتماعهما لما تقرر من أن الموجبة الجزئية إنما تناقض السالبة الكلية، ولأن القاعدة الغالبة أن كُلاً إذا تقدمت على النفي كان الكلام من عموم السلب، وكلٌّ متقدمة هنا في قوله – صلى الله عليه وسلم – «كل ذلك لم يكن». فيكون السلب عامًا لكل فردٍ بحسب الظن لا بحسب الواقع فلا كذب، وحينئذٍ تمثيل المصنف بالكل بهذا المثال غير صحيح.

(2) قوله: (وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أي عليه (هُوَ الجُزْئِيَّةْ) نحو بعض الإنسان كاتب، وليس بعض الإنسان بكاتبٍ (وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ) أي ظاهرة فهو ما تركب منه ومن غيره كلٌّ كالحيوان فهو جزء بالنسبة للإنسان لتركبه منه ومن الناطق، ويسمى ذلك جزءًا طبيعيًّا، وكالسقف بالنسبة إلى البيت لتركبه منه ومن الجدْران، ويسمى ذلك جزءًا ماديًّا.

والجزئية: هي الحكم على بعض الأفراد.

والجزء: ما تركب منه ومن غيره كل.

وقولنا (ككل ذاك ليس ذا وقوع) إشارة إلى ما تؤوّل به حديث ذي اليدين "أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله، قال كل ذلك لم يقع" أي مجموعه وإلا فبعضه وقع، ويروى أن الراوي قال: "بل بعضه وقع".

واللام في قولنا (لكل فرد) بمعنى على أي. وحيثما حكمنا على كل فرد فذلك الكلية. واللام في (للبعض) كذلك أيضاً.

وفي البيت الأول نقل الحديث بالمعنى والجمهور على جوازه للعارف، وقال الماوردي إن نسي اللفظ جاز وإلا فلا، وقيل بجوازه بلفظ مرادف، وقيل بجوازه إن كان موجبه علماً، وقيل بالمنع مطلقاً؛ والله الهادي للصواب.

فَصْلٌ في المُعَرِّفات

لما فرغ من الكلام على مبادئ التصورات وما يتعلق بها شرع الآن يتكلم على مقاصد التصورات؛ ولما كان التصديق مسبوقاً بالتصور طبعاً بدأ بمبادئ التصورات ومقاصدها وضعاً، وسيأتي الكلام على التصديقات إن شاء الله.

واعلم أن مدار هذا الفن على العلم، إذ العلم تصور أو تصديق معه تصور، ولا يتوصل إلى التصور إلا بالقول الشارح وهو الحدود؛ كما أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة وهي البراهين.

ثم تلك الحدود والبراهين لها صورة ومادة وغاية؛ فمادتها معرفة الكليات الخمس وما يتعلق بها وتقدم الكلام عليها، وغايتها معرفة المحدود.

وها نحن نتكلم على صورته وكيفية تركيبه في هذا الفصل.

وذكر الغزالي في المستصفى قولين هل الحد عين المحدود أو خلافه، وجعله القرافي لفظياً قائلاً هو غيره إن أريد به اللفظ وعينه إن أريد به المعنى، والمُعرِّف للشيء هو الذي يلزم من تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره، قال ولا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرف موجود قبل المعرف، والشيء لا يعرف قبل نفسه ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخص لكونه أخفى، فهو مساويه في العموم والخصوص. انتهى كلام القرافي.

مُعَـرِّفٌ علـى ثَلاثَـةٍ قُسِـمْ ... حَـدٌّ وَرَسْمِـيٌّ وَلَفْظِـيٌّ عُلِـمْ

فَالحَـدُّ[1] بِـالجِنْسِ وَفَصْـلٍ وَقَعـا ... وَالرَّسْـمُ بِـالجِنْسِ وَخاصَـةٍ مَعـا

وَنـاقِصُ الحَـدِّ بِفَصْـلٍ[2] أَوْ مَعـا ... جِنْـسٍ بَعيـدٍ لا قَريـبٍ وَقَعـا

وَنـاقِصُ الرَّسْـمِ[3] بِخَاصَـةٍ فَقَـطْ ... أَوْ مَـعَ جِـنْسٍ أَبْعَـدٍ قَـدِ ارْتَبَـطْ

---

(1) قوله : (فالحد الخ) الحد في اللغة : المنع، وهو لكونه مشتملًا على الذاتيات مانع من دخول الغير فيه اهـ، ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل اهـ .

(2) قوله: (وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ) وحده كالناطق في تعريف الإنسان (أَوْ) بفصل (مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لاَ قَرِيبٍ وَقَعَا) كالجسم الناطق في تعريف الإنسان.

(3) قوله: (وَنَاقِصُ الرَّسْمِ) أي الرسم الناقص (بِخَاصَةٍ فَقَطْ) كالضاحك في تعريف الإنسان، (أَوْ) بخاصة (مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ) بالصرف للضرورة، (قَدِ ارْتَبَطْ) ذلك الجنس الأبعد بالخاصة كالجسم الضاحك في تعريف الإنسان.

وَمَــا بِلَفْظِــيٍّ لَــدَيْهِم شُهِــرا[1] تَبْديــلُ لَفْــظٍ بِرَديــفٍ أَشْهــرَا

اعلم أم المعرف على ثلاثة أقسام: حقيقي ورسمي ولفظي؛ فالحقيقي قسمان: تام وناقص. فالتام ذكر الجنس القريب والفصل كالحيوان الناطق للإنسان؛ والناقص ذكر الفصل فقط أو مع جنس بعيد، وسمي هذا النوع حقيقياً لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة فنسب للحقيقة لهذا المعنى.

والرسم قسمان: تام وناقص؛ فالتام ذكر الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك للإنسان. والناقص ذكر الخاصة وحدها أو مع جنس بعيد كالضاحك بالقابلية لا بالفعل.

والخاصة معنى كلي يلزم الشيء ولا يوحد في غيره، وهي خارجية بخلاف الفصل والجنس فإنهما ذاتيان كما تقدم، ويعرف ذلك بوضع اللغة وفرض العقل.

واللفظي تبديل لفظ بالفظ مرادف له أشهر منه عند السامع كالقمح للبر، والتقييد بالسامع زاده العراقي لعروض انعكاس الشهرة في الغة.

تنبيه: الحد لغة المنع، والرسم العلامة؛ ومنه قول جميل بن معمر[2]:

رَسْــمِ دَارٍ وَقَفْــتُ فــي طَلَلِــهْ كِــدْتُ أَقْضِــي الحَيَــاةَ مِــنْ جَلَلِــه

أي علامتها وآثارها من رماد ونحوه.

---

(1) قوله: (وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا) أي والتعريف الذي اشتهر عند المناطقة باللفظي هو: (تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِ) بلفظٍ (رَدِيفٍ) لِلمعرف (أَشْهَرَا) منه، وذلك كقولنا في تعريف البر: هو القمح. فإنه مرادف للبُرّ وأشهر منه لشهرة استعماله في ألسنة العامة والخاصة.

(2) البيت من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص 189؛ والأغاني 8/ 94؛ وأمالي القالي 246/1؛ وخزانة الأدب 10/ 20؛ والدرر 4/ 84، 199؛ وسمط اللآلي ص 557؛ وشرح التصريح 23/ 2؛ وشرح شواهد المغني 1/ 395، 403؛ ولسان العرب 11/ 120 (جلل)؛ وتاج العروس (جلل)؛ ومغني اللبيب ص121؛ والمقاصد النحوية 3/ 339؛ وكتاب العين 7/ 405؛ وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 378؛ وأوضح المسالك 3/ 77؛ والجني الداني ص 454، 455؛ والخصائص 285/1، 3/ 150 ورصف المباني ص 156، 191، 254، 528؛ وسر صناعة الإعراب 1/ 133؛ وشرح الأشموني 2/ 300؛ وشرح ابن عقيل ص 373؛ وشرح عمدة الحافظ ص 274؛ وشرح الصفصل 3/ 82، 79، 8/ 52؛ ومغني اللبيب ص 136؛ وهمع الهوامع 2/ 37.

وسمي الحد التام تاماً لكونه بالذاتيات؛ والناقص منه أي من الحد ما كان ببعض الأجزاء، وسمي ناقصاً لنقص بعضها، فالتام هو الكاشف للحقيقة كلِّها.

والرسم إنما هو باللوازم الخارجية وسمي بذلك لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها؛ وفي هذا المحل كلام وبحث يطول تتبعه فليطالع في محلّه من المطولات.

وقولنا (معرف) في البيت الأول مبتدأ وحذفت منه أل للضرورة. وقولنا (ناقص الحد) و(ناقص الرسم) دليل على أن المراد في البيت الثاني الحد التام والرسم التام، وهذا من الحذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو واقع في العربية كعكسه. وأزلنا تضعيف الصاد من الخاصة للضرورة كقول ابن البناء:

مهمـــا تـــر فـــي مـــادة الموضـــوع

خفف دال المادة للضرورة. وقولنا (مع جنس أبعد) صرف أبعد للضرورة. وارتبط معناه اقترن. وقولنا (وما بلفظي) البيت ما موصولة مبتدأ صلتها شهر؛ وفصل بين الصلة والموصول بالظرف والمجرور لأن العرب توسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتوسع في غيرها، والخبر تبديل الخ. ورديف صفة لموصوف محذوف أي بلفظ رديف. وأشهرا صفة لرديف، وحذف لفظ منه للعلم به، وتقدير البيت: والمعرف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه.

تنبيه: ما ذكرنا من التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها مبني على القول بجواز التعريف بالمفرد؛ وقال الزركشي والأصح خلافه، ولذلك عدوا التعريف من الأقوال المؤلفة.

فائدة: قيل أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطلب بدليل وهي الحدود والعوائد والإجماع والاعتقادات الكامنة في النفوس، فلا يقال ما الدليل على صحتها في نفس الأمر، ولا يقال ما الدليل على صحة هذا الحد، وإنما يرد بالنقض والمعارضة والله الموفق للصواب.

وَشَـــرْطُ كُـــلٍّ أَنْ يُـــرى مُطَّـــرداً مُنْعَكِســـاً وَظاهِـــراً لا أَبْعَـــدا

وَلا مُساوِيــــاً[1] وَلا تُجُــــوِّزا بِــــلا قَرِيْنَــــةٍ بِهــــا تُحُــــرِّزا
وَلا بِمــا يُــدْرَى بِمَحْــدُودٍ وَلا مُشْتَــرَكٍ مِــنَ القَرِينَــةِ خَــلا[2]
وَعِنْــدَهُم مِــنْ جُمْلَــةِ المَـرْدودِ أَنْ تَـدْخُلَ الأَحْكامُ في الحُدُودِ[3]
وَلا يَـجُوزُ فـي الحُـدُودِ ذِكْـرُ أَوْ وَجَـائِزٌ فـي الرَّسْـمِ فَـادْرِ مـا رَوَوْا

اعلم أنه يشترط في كل واحد من المعرفات:

ـ أن يكون جامعاً لأفراد المحدود وهو معنى مطرداً.

---

(1) قوله: (وَلاَ مُسَاوِيًا) للمعرَّف في الخفاء، كقولنا في تعريف المتحرك: هو ما ليس بساكن، (وَلاَ) أن يرى التعريف (تَجَوُّزًا) بضم الواو، أي لفظٌ تُجُوِّزَا أي لفظًا مجازيًا، ومحل امتناع المجاز إذا كان (بِلاَ قَرِينَةٍ) معينة للمراد، (بِهَا) أي بتلك القرينة (تُحُرِّزَا) بالبناء للمجهول، يعني محل امتناع التعريف بالمجاز إذا كان خاليًا عن القرينة المعينة للمراد التي يُحْتَرَزُ بها عن إرادة غير المراد، كتعريف العالم بأنه بحرٌ يدخل الحمام أو يصلى ويصوم فيمتنع لالتباس المراد بغيره، فإن كان مع المجاز قرينة تُعَيِّن المراد كقولنا في تعريف البليد: حيوان ناهقٌ يدخل الحمام ويصلي، جاز التعريف به.

(2) قوله: (وَلاَ) يكون التعريف (بِمَا) أي بلفظ (يُدْرَى) أي يعلم معناه (بِمَحْدُودٍ) أي معرف يتوقف معرفة ذلك التعريف على معرفة المعرَّف لأداء ذلك إلى الدور، فيمتنع كتعريف العلم بأنه معرفة المعلوم، مع أن المعلوم تتوقف معرفته على معرفة العلم لاشتقاقه منه، وأجيب بأن المعلوم مراد منه الذات بقطع النظر عن وصفها بالمعلومية فكأنه قيل: العلم إدراك الشيء. (وَلاَ ... مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلاَ) أي ولا يكون التعريف بلفظ مشترك، خالٍ من القرينة المعينة للمراد كتعريف الشمس بأنه عين ومحل امتناع المشترك ما لم يُرَدْ جميع المعاني الموضوع لها كتعريف القضية بأنها قولٌ يحتمل الصدق والكذب مع أن القول مشترك بين الملفوظ والمعقول، لكن لما أريد كل منهما صح التعريف.

(3) قوله: (وَعِنْدَهُمْ) الظرف خبر مقدم (مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ) جار ومجرور في محل الحال من الضمير المستتر في الخبر، أو عندهم ظرف متعلق بالمردود، ومن جملة المردود هو الخبر، والمبتدأ قوله: (أَنْ تَدْخُلَ) لتأوله بمصدر منسبك من أن وما دخلت عليه (الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ) والمعنى على الإعراب الأول: ودخول الأحكام في التعاريف كائن عندهم حالة كونه من جملة المردود، أي الممتنع، وعلى الثاني ودخول الأحكام في التعاريف كائنٌ من جملة المردود عندهم أي: المناطقة، وخصهم بالذكر لأنهم الباحثون عن ذلك، ودخول الحكم في التعريف كقولهم: الفاعل هو الاسم المرفوع، فالرفع حكمٌ من أحكام الفاعل، والحكم على الشيء متوقف على تصوره، فإذا أخذ الحكم جزءًا في التعريف توقف المعرف عليه وحصل الدور الذي هو توقف كل من الشيئين على الآخر.

ـ ومانعاً من دخول غيره في الحد وهو معنى منعكساً، هذا معناه عند القرافي. وقال الغزالي وابن الحاجب المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء.

ـ وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساوياً له؛ فالخفي كقولنا ما هو البر فتقول الحنطة، والمساوي كقولنا المتحرك ما ليس بساكن.

ـ ويحتنب فيها أيضاً الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل ما فيه إجمال؛ قال الغزالي إلا إذا كانت قرينة تدل على تفصيله فيجوز.

ـ ولا يجوز أيضا بما تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور؛ قالوا كالعلم لا يقال فيه معرفة المعلوم لأن المعلوم مشتق من العلم، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقف على معرفة على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم فجاء الدور. وقال الزركشي لا يلزم الدور من الاشتقاق يعني لاختلاف جهة التوقف أو لكونه معية وذلك يخرج عن الدور.

ـ ويجتنب أيضا في الحدود دخول الحكم لأن التصديق فرع التصور، والتصور فرع الحد فيلزم الدور.

ـ ولا يجوز أيضاً دخول "أو" في الحقيقي، قال الأصبهاني لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البدل وذلك محال، وأما في الرسم فجائز.

وقولنا (وشرط كل) البيت شرطُ: مبتدأ. وتنوين كلٍّ للعوض عن اسم. وأنْ وصِلَتُها: خبر. ومطَّرِداً: حال من ضمير يرى. ومنعكساً كذلك.

وقولنا (لا أبعدا) أي لا أبعدا منه في الفهم لكونه أخفى، وتقديم الأبعد أولى من تقديم مساوياً لأنه إذا كان يتحرز من فيه من التحديد بالمساوي فلأن يتحرز فيه من الأخفى أحرى.

وقولنا (ولا تجوزا) أي ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف. وتحرز على صيغة المجهول نعت لقرينة. ويدرى أي يعرف. وقولنا (أن تدخل الأحكام في الحدود) في محل المبتدأ، ومن جملة خبر مقدم.

وقولنا (وجائز في الرسم) خبر مبتدأ محذوف أي وذكر "أو" جائز.

وقولنا (فَادْرِ ما رَوَوْا) أي فاعلم ما رووه من التعليل.

والفرق بين الحقيقي والرسمي وهو ما تقدم من أن النوع الواحد لا يكون له فصلان، ويكون له خواص كثيرة فيجوز في قولنا الحيوان الضاحك أو الكاتب لا في الحيوان الناطق، ولا يجوز أيضاً جعل جزء المحدود جنساً له كالعشرة خمسة وخمسة وبالله التوفيق.

بَابٌ في القَضَايا[1] وَأَحْكامِها

لما فرغ من الكلام على مبادئ التصورات ومقاصدها وهو الجزء الأول طفق الآن يتكلم على مبادئ التصديقات وسيأتي الكلام على مقاصدها إن شاء الله تعالى.

واعلم أنه لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة كما مرّ، ولها أيضاً مادة وصورة وغاية، فغايتها أنها تفيد معرفة صحيح التصديق من سقيمه؛ كما أن القول الشارح يفيد معرفة صحيح التصوّر من سقيمه، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى على صور الحجج ولنتكلم الآن على مباديها وبالله التوفيق.

مـا احْـتَمَلَ الصِّـدْقَ لِذاتِـهِ جَـرى بَيْـــنَهُمُ قَضِيَّـــةً وَخَبَـــرا[2]

قد تقدم أن اللفظ المركب قسمان: طلب وخبر، وقد قدمنا الكلام على الطلب؛ وها نحن نتكلم على الخبر:

اعلم رحمك الله تعالى أن ما يحتمل الصدق والكذب لذاته يسمى في الاصطلاح قضية وخبر؛ وإنما قلنا لذاته ليدخل نحو السماء تحتنا والأرض فوقنا فإن هذا بالنظر إلى تركيبه يحتملهما، وإنما جزمنا بكذبه لمشاهدة نقيضه والله تعالى الموفق للصواب.

ثُـــمَّ القَضَـــايا عِنْـــدَهُم قِسْمـــانِ شَرْطِيَّـــةٌ[3] حَمْلِيَّـــةٌ وَالثَّـــاني

---

(1) القَضَايَا جمع قضية، من القضاء وهو الحكم لاشتمالها عليه، وأحكامها بالجر عطف على القضايا، والمراد بالأحكام: التناقض والعكس.

(2) قوله : (قضية وخبرًا) في التلويح : اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبرًا، ومن حيث إفادته الحكم إخبارًا، ومن حيث كونه جزءًا من الدليل مقدمة، من حيث يطلب بالدليل مطولبًا، ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث يقع في العلم ويسئل عنه مسألة فالذات واحدة، واختلاف العبارات بختلاف الاعتبارات اهـ .

قال الغنيمي : هذا يدل على أن النتيجة اسم للفظ المركب، وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول المعقول إذ هو الذي يلزم وهو النتيجة بخلاف الملفوظ اهـ، وقد يقال : لا بعد في تسمية الملفوظز نتيجة باعتبار على المعقول اهـ صبان .

(3) قوله : (شرطية) سميت بذلك لوجود أداء الشرط فيها لفظًا أو تقديرًا ليشمل المنفصلة، فإن قولنا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا في قوة قولنا إن كان العدد زوجًا لم يكن فردًا، وإن كان فردًا لم يكن زوجًا اهـ صبان .

كُلِّيَّـــــةٌ شَخْصِيَّـــــةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّـــا مُسَـــوَّرٌ وَإِمَّـــا مُهْمَـــلُ
وَالسُّـــورُ كُلِّيـــاً[1] وَجُزْئِيـــاً يُـــرَى وَأَرْبَـــعٌ أَقْسَامُـــهُ حَيْـــثُ جَـــرى
إِمَّـــا بِكُـــلٍّ أَوْ بِبَعْـــضٍ أَوْ بـــلا شَـــيْءَ وَلَـــيْسَ بَعْـضٌ اَوْ شِبْـهٍ جَـلا
وَكُـــلُّها[2] مُوجَبَـــةٌ أَوْ سالِبَـــهْ فَهْـــيَ إِذنْ إِلـــى الثَمـــانِ آيِبَـــهْ

يعني أن القضية فسمان شرطية وحملية:

والحملية إما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئياً معيناً كزيد كاتب، وإما أن تتميز جزئيته بذكر السور كبعض الإنسان كاتب فهي محصورة الجزئية أو تتميز كليته بذكره ككل إنسان حيوان فالمحصورة الكلية. وإما أن تكون مهملة كإنسان كاتب وهي في قوة الجزئية لتحققها فيها فتلك أربع، وكلها إما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية.

---

(1) (وَالسُّورُ كُلِّيًّا) إن دل على الإحاطة بجميع أفراده، (وَجُزْئِيًّا) إن دل على الإحاطة ببعضها، (يُرَى) أي يعلم (وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ) أي أقسام السور أربعة، (حَيْثُ جَرَى) أي وقع لأنه إما سورُ إيجابٍ كليٍّ أو جزئي، أو سور سلبٍ كليٍّ أو جزئي كما أشار إلى ذلك بقوله:
(إِمَّا بِكُلٍّ). نحو: كل إنسانٍ حيوان (أَوْ بِبَعْضٍ)، نحو: بعض الإنسان كاتبٌ (أَوْ بِلاَ ... شَيءٍ) نحو: لا شيء من الإنسان بحجر. (وَلَيْسَ بَعْضُ) الواو بمعنى أو نحو: ليس بعض الحيوان بإنسان، وقوله: (أَوْ شِبْهٍ) عطف على كل، وقوله: (جَلاَ) أي أظهر السور الإحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها، فَشِبْهُ كلٍّ جميع وعامة نحو: جميع الإنسان حيوان، وعامة الإنسان حيوان، وشبه بعضٍ فريقٌ نحو: فريقٌ من الإنسان كاتبٌ، وشبه لا شيء لا أحد ولا دَيَّار، نحو: لا أحد من الإنسان بفرس، وشبه ليس بعض ليس كل فهو من أسوار السلبي الجزئي، لأنها رفع للإيجاب الكلي نحو: ليس كل حيوانٍ بفرس.

(2) قوله: (وَكُلُّهَا) أي جميع القضايا الشخصية والكلية المسورة بالسور الكلي والمسورة بالسور الجزئي والمهملة، (مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ ... فَهْيَ إِذًا) أي إذا علمت ما سبق من كونها موجبة وسالبة (إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ) أي راجعة، وهي الشخصية الموجبة نحو زيدٌ كاتبٌ، والسالبة زيدٌ ليس بكاتبٍ، والكلية الموجبة كل إنسان حيوان، والسالبة نحو: لا شيء من الإنسان بحجر. والجزئية الموجبة نحو: بعض الإنسان كاتب، والسالبة نحو: بعض الإنسان ليس بكاتب، والمهملة الموجبة نحو: الحيوان إنسان، والسالبة نحو: الحيوان ليس بإنسان، والمهملة في قوة الجزئية، فلذلك صدق قولنا: الحيوان إنسان، والحيوان ليس بإنسان. لأنه في قوة قولنا: بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان.

واعلم أن السور هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وهو أربعة أقسام سور إيجاب كلي ككل إنسان حيوان، وسور إيجاب جزئي كبعض الإنسان حيوان، وسور سلب كلي كلا شيء من الإنسان بحجر، وسور سلب جزئي كليس بعض الإنسان بحجر. فهذه الأربع هي معاني السور وغلب التعبير باللفظ المذكور، ويجوز التعبير بغيره مع حفظ معناه ولذلك قال (أو شبه جلا) أي ظهر معناه فيه. وقوله (ثم القضايا) البيت ثم للترتيب الذكرى خاصة. وحملية معطوف على شرطية وحذف العاطف ضرورة.

(والثاني) أي والقسم الثاني من قسمي القضايا وهو الحملية قسمان أيضاً كلية وشخصية، وحذف العاطف أيضاً للضرورة؛ والأول أي القسم الأول من قسمي الحملي وهو الكلي قسمان أيضاً: إما مسور أي تقدمه سور كلي أو جزئي، وإما مهمل أي لم يسبقه سور كلي ولا جزئي.

وقولنا (وأربع) حذفت التاء من أربع وإن كان المعدود مذكراً للضرورة أي وأقسام السور أربعة حيث وجد. وقولنا (وكلها) البيت أي وكل تلك القضايا الأربع إما موجبة أو سالبة صارت ثمانية من ضرب اثنين في أربعة. وآيبة أي راجعة.

والأَوَّلُ[1] الموضوعُ في الحملِيَّهْ والآخــرُ المحمــولُ بالسَّويَّــهْ

لما فرغ من تقسيم الحملية أخذ يتكلم على تسمية جزئها، ويعني أن المناطقة اصطلحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأول موضوعاً، والمحكوم به وهو

---

(1) قوله: (وَالأَوَّلُ) في الرتبة وهو المحكوم عليه، وإن ذكر آخرًا (المَوْضُوعُ) أي الجزء المحكوم عليه سمي موضوعًا تشبيهًا له بشيء وضع ليحمل عليه كزيد من قولنا: زيدٌ قائم، أو قام زيدٌ، فزيدٌ موضوع في المثالين، وإن كان مؤخرًا في الثاني (بالحَمْلِيَّهْ) أي فيها (وَالآخِرُ) في الرتبة وإن ذكر أولاً هو (المَحْمُولُ) سمي محمولاً لأنه محكوم به، فشبه بالسقف الذي حمل على الجدار مثلاً، وقوله: (بِالسَّوِيَّهْ) أي حالة كونهما مستويين أي مصطحبين في الذكر فلا يذكر أحدهما إلا مع الآخر، والجزء الثالث من القضية هو النسبة أي ثبوت المحمول للموضوع كثبوت القيام لزيد مثلاً، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الجزأين، والرابطة إما غير زمانية كهو في قولنا: زيد هو قائمٌ، أو زمانية ككان، في قولنا: كان زيدٌ قائمًا، ولم يذكر المصنف الرابطة لعدم لزومها في القضية، إذ كثيرًا ما يستغنى عنها في لغة العرب بالإعراب، والرابط اللفظي، وتسمى القضية الحملية عند عدم الرابطة ثنائية لتركبها من جزأين وعند ذكر الرابطة ثلاثية لتركبها من ثلاثة أجزاء.

الجزء الآخر محمولاً؛ وهذا معنى قولنا (والأوَّلُ الموضوع) البيت أي والجزء الأول وهو المحكوم عليه يسمى موضوعاً والجزء الآخر وهو المحكوم به يسمى محمولاً.

فإن قلت: فلم سمي هذا أول وهذا آخر مع أنا قد نجد المحكوم به مقدماً كقام زيد. فالجواب: أنه وإن كان متقدماً وضعاً فهو متأخر طبعاً.

تنبيه: الحملية هي التي ينحل طرفاها إلى مفردين، وهي ثمانية كما تقدم. والشرطية هي التي ينحل طرفاها إلى جملتين وإليه أشار بقوله:

وَإِنْ عَلى التَّعْليقِ فيها[1] قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهـا شَـرْطِيَّةٌ وَ تَـنْقَسِـمْ
أَيْضـاً إِلـى شَرْطِيَّـةٍ مُتَّصِلَـهْ ... وَمِثْلُهـا شَرْطِيَّـةٌ مُنْـفَصِلهْ
جُـزْ آهُمـا مُقَـدَّمٌ وَتالـيْ ... أَمَّـا بَيَـانُ ذاتِ الاتِّصَـالِ
مـا أَوْجَبَـتْ تَـلازُمَ الجُزْأَيْـنِ ... وَذاتُ الانـفِصالِ دُونَ مَيْـنِ
مـا أَوْجَبَـتْ تَـنَافُراً بَيْنَهُمـا ... أَقْسـامُها ثَلاثَـةٌ فَلْتُعْلَمـا
مـانِعُ جَمْـعٍ[2] أَوْ خُلُـوٍّ أَوْ هُمَـا ... وَهْـوَ الحَقِيقِـيُّ الأَخَـصُّ فَاعْلَـما

---

(1) قوله: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا) أي القضية (قَدْ حُكِمْ) أي حكم فيها بالتعليق) أي ربط إحدى القضيتين بالأخرى، كقولنا: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا (فَإِنَّهَا شرطية) لاشتمالها على أداة الشرط أي الرابط لتشمل المنفصلة نحو: العدد إما زوج أو فرد، وأن القضية مشتملة على أداة الربط وهي إما الدالة على العناد بين الزوجية والفردية، (وَتَنْقَسِمْ) القضية الشرطية (أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةْ) كقولنا: كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، وكلما كان الإنسان ناطقًا كان الحمار ناهقًا، سميت بذلك لاتصال طرفيها أي اجتماعهما في الوجود، (وَمِثْلِهَا) بالجر عطف على مجرور إلى، (شَرْطِيَّةٍ) بدل منه، (مُنْفَصِلَةْ) وذلك كقولنا: العدد إما زوج أو فرد فهذه قضية شرطية منفصلة لانفصال طرفيها، وتعاندهما لعدم اجتماعهما في الوجود.

(2) قوله: (مَانِعُ جَمْعٍ) أي قضية مانعةُ جمع بين طرفيها، فلا يجتمعان في الوجود ويمكن ارتفاعهما ويمكن ارتفاعهما وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه، كقولنا: هذا الشيء إما أسود أو أبيض، فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد، ويمكن ارتفاعهما كأن يكون آخر (أَوْ) بمعنى الواو، أي والثاني مانع (خُلُوٍّ) أي قضية مانعة خلوٍ عن طرفيها، فلا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما، وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه، كقولنا: هذا إما غير أسود أو غير أبيض فيمكن اجتماعهما في الأحمر، ولا يمكن ارتفاعهما بأن يكون أسود أبيض معًا (أَوْ) بمعنى الواو، أي والثالث مانع(هُمَا) أي [الجمع] والخلو، عطفٌ على مانع، وأقام المضاف إليه مقام المضاف، أي قضية مانعة جمع وخلو، فلا يمكن اجتماع طرفيها ولا يمكن ارتفاعهما، وتتركب من الشيء

القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق أي وجود إحدى قضيتيها معلق على وجود الأخرى أو على نفيها؛ وهي على قسمان: متصلة ومنفصلة، والجزء الأول منمها يسمى مقدماً والثاني تالياً.

فالمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها وهي التي توجب التلازم بين جزءيها، نحو: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، وكقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ فجزآهما متلازمان.

والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق، وهي التي جزءاها متعاندان نحو: العالم إما قديم أو حديث، وزيد إما حي أو ميت، وهي على ثلاثة أقسام:

مانعة الجمع، نحو: هذا العدد إما مساو لذلك أو أكثر فيمتنع اجتماعهما، ويمكن الخلو عنهما بأن يكون أقل.

ومانعة الخلو، نحو: إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خلوه عنهما بأن لا يكون في البحر ويغرق.

ومانعتهما كالعدد إما زوج أو فرد فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد ويمتنع خلوه عنهما؛ وهذا القسم هو الحقيقي وهو أخص من قسميه لأنه مهما حكم فيه بالتنافر بين طرفيه وضعاً ورفعاً فإنه يشاركه في مثال مانع الجمع لصدقه عليه، ومانع الرفع لصدقه عليه، ويبقى كل قسم منهما مختصاً بمثاله فهما أعم وهو أخص منهما.

=

ونقيضه، كقولنا: هذا إما حيوان أو غير حيوان، أو من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا: هذا العدد إما زوجٌ أو فردٌ فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في العدد المعين ولا يمكن ارتفاعهما، (وَهْوَ) أي مانع الجمع والخلو، (الحَقِيقِيُّ) لأن التعاند فيه بين الطرفين في الصدق والكذب بخلاف ما قبله، فإن العناد في أحدهما، وهو (الأَخَصُّ) من الأولَيْن، لأن كل ما منع الجمع والخلو منع الجمع فقط ومنع الخلو فقط، فيلزم من وجود مانعة الجمع والخلو وجود كلٍّ من الآخرين، ولا يلزم من وجود منع الجمع وحده أو منع الخلو وحده منعهما معًا، وقوله: (فَاعْلَمَا) كمل به البيت.

وقولنا (وإن على التعليق) البيت إن شرطية، و(حُكِم) شرطها، والجواب (فإنها) ولذلك قرن بالفاء وجوباً لأنه لا يصلح لأن يكون شرطاً. و(أيضاً) منصوب على المصدرية من آض يئيض أيضاً إذا رجع.

وقولنا (أما بيان ذات الاتصال) البيت جواب أما: (ما أوجبت تلازم)، وحذفت الفاء من جوابها وذلك واقع نثراً ونظماً؛ أما نثراً فكما وقع في خطبته صلى الله عليه وسلم : "أما بعد ما بال رجال"، وأما نظماً فكقول الشاعر[1]:

فَأَمَّـــا القِتَـــالُ لا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُمْ وَلَكِـنَّ سَـيْرًا فِـي عِـرَاضِ المَوَاكِـب

فحذفت الفاء من قوله لا قتال وهو جواب أما.

وقولنا (أو هما) أي ومانعتهما أي مانعة الجمع والخلو والله أعلم.

(1) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص 45؛ وخزانة الأدب 1/ 452؛ والدرر 5/ 110؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص 106؛ والأشباه والنظائر 2/ 153؛ وأوضح المسالك 4/ 234؛ والجنى الداني ص 524؛ وسر صناعة الإعراب ص 265؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 107؛ وشرح شواهد المغني ص 177؛ وشرح ابن عقيل ص 597؛ وشرح المفصل 7/ 134، 9/ 412؛ والمنصف 3/ 118؛ ومغني اللبيب ص 56؛ والمقاصد النحوية 1/ 577؛ 4/ 474؛ والمقتضب 2/ 71؛ وهمع الهوامع 2/ 67.

فَصْلٌ في التَّناقُضِ[1]

لما فرغ من القضايا وأقسامها طفق يتكلم على أحكامها، فمن ذلك التناقض وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة والله أعلم.

تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي ... كَيْفٍ[2] وَصِدْقٌ واحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُها بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِها[3] المَذْكُورِ

فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةْ ... نَقِيضُها سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةْ

وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةْ ... نَقِيضُها موجَبَةٌ جُزْئِيَّةْ

يعني أن التناقض عبارة عن اختلاف قضيتين في الصدق، والكيف وهو الإيجاب والسلب، فشرطه أن لا يختلفا إلا بالإيجاب والسلب، ولابد أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة.

---

(1) قوله : (في التناقض) أي في تعريف أحكام التناقض، أشار إلى التعريف بالبيت الأول، وإلى الأحكام ببقية الأبيات .

(2) قوله: (القَضِيَّتَيْنِ فِي ... كَيْفٍ) أي إيجابٍ وسلب (وَصِدْقُ وَاحِدٍ) أي واحدةٍ من القضيتين، والتذكير باعتبار كونها قولاً، وَكَذِب الأخرى (أَمْرٌ قُفِي) أي تبع دائمًا، والمعنى أن التناقض هو اختلاف القضيتين في الكيف والحال أن صدقَ واحدةٌ منهما وكذب الأخرى أمر لزم فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين، نحو: زيد لا زيد، والمفرد والقضية نحو: زيدٌ عمرٌو قائمٌ، وبقولنا في كيف أي إيجابٍ وسلبٍ اختلاف القضيتين في الكلية والجزئية نحو: كل إنسان حيوان، بعض الإنسان حيوان واختلافهما في الموضوع نحو: زيد قائمٌ، عمرٌ قائمٌ، واختلافهما في المحمول زيدٌ قائم، زيد جالس، وبقولنا: (وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي) اختلاف قضيتين لا يلزم صدق أحدهما، بل يجوز صدقهما أو كذبهما، فالأول كقولنا: بعض الحيوان إنسان، بعض الحيوان ليس بإنسان، والثاني كقولنا: كل حيوان إنسان، لا شيء من الحيوان بإنسان.

(3) قوله : (بضد سورها) أي فسور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي، وبالعكس وسور السلب الكلي ضده سور الإيجاب الجزئي وبالعكس؛ يعني أن السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية، فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة، أعني قول المصنف فإن تكن موجبة الخ، أي ففي كلام المصنف اكتفاء اهـ صبان .

فقولنا (تناقض) مبتدأ وسوغه بالنكرة التفصيل. وقولنا (فإن تكن شخصية..) هذه قاعدة تعين في كيفية التناقض على ما اشتهر تقريره وصعب تحصيله وهي أن القضية إما أن تكون عارية عن السور فهذه إن كانت سالبة كان نقيضها موجبة كزيد قائم ليس بقائم أو الإنسان حيوان ليس بحيوان، وهذا معنى قولنا (فنقضها بالكيف) البيت أي فإن كانت القضية شخصية أو مهملة فتناقضها بحسب الكيف وهو الإيجاب والسلب بأن تبدله فإن كان إيجاباً فتناقضها بضد سورها بأن تعوّض عن سورها سوراً يناقضه، وإليه الإشارة بقولنا (وإن تكن محصورة) البيت أي وإن كانت القضية محصورة بأت تقدمها سور فتناقضها بذكر نقيض سورها.

وأقسام السور أربعة كما تقدم، فالمسوّرات أربع موجبة كلية ككل إنسان حيوان فنقيضها سالبة جزئية كليس بعض الإنسان بحيوان، وسالبة كلية كلا شيء من الإنسان بحجر فنقيضها موجبة جزئية نحو بعض الإنسان حجر.

وإن في البيتين شرطية وجوابها نقيضها فحذفت الفاء من جوابها للضرورة كقول حسان رضي الله عنه[1]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سيان

فكان من حقه أن يقول (فالله) لكن حذف الفاء للضرورة، وورد حذفها نثراً كما في الصحيح "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" أي فاستمتع.

---

(1) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص288؛ وشرح أبيات سيبويه 2/ 109؛ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب 9/ 49، 52؛ وشرح شواهد المغني 1/ 178؛ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب 2/ 365؛ ولسان العرب 11/ 47 (بجل)؛ والمقتضب 2/ 72؛ وغمني اللبيب 1/ 56؛ والمقاصد النحوية 4/ 433؛ ونوادر أبي زيد ص31؛ ولحسان بن ثابت في الدرر 5/ 81؛ والكتاب 3/ 65، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 114؛ وأوضح المسالك 4/ 210؛ وخزانة الأدب 9/ 40، 77، 11/ 357؛ والخصائص 2/ 281؛ وسرّ صناعة الإعراب 1/ 264، 265؛ وشرح شواهد المغني 1/ 286؛ وشرح المفصل 9/ 2، 3؛ والكتاب 3/ 114؛ والمحتسب 1/ 193؛ والمقرب 1/ 276؛ والمنصف 3/ 118؛ وهمع الهوامع 2/ 60.

فَصْلٌ في العَكْسِ المُسْتَوِي[1]

تكلم في هذا الفصل على حكم من أحكام القضايا وهو العكس المستوي، فالعكس المستوي عبارة عن تحويل جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم إلا الإيجاب الكلي فيعوّض عنه الإيجاب الجزئي، وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ[2] وَالكَيْفِيَّهْ[3]
وَالكَمِّ[4] إلاّ المُوجِبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوْضُها المُوجبَةُ الجُزْئِيَّهْ

---

(1) قوله: (العَكْسِ المُسْتَوِي) هو لغةً التبديل والقلب، واصطلاحًا ما ذكره المصنف بقوله: (العَكْسِ) أي: المستوي أي المساوي للأصل، وهو احتراز عن عكس النقيض.

(2) قوله : (مع بقاء الصدق الخ) بمعنى أنه لو فرض، وكان الأصل صادقًا كان العكس كذلك ؛ لأن العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم، وليس المراد صدقهما في الواقع، ولذا عبر بعضهم بالتصديق ؛ لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق اهـ صبان .

(3) قوله : (الكيفية) أي الإيجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبًا إلى آخر ما ذكره الشارح اهـ .

(4) قوله: (وَ) مع بقاء (الكَمِّ) أي إن كان الأصل كليًا فالعكس كلي، وإن كان جزئيًا فالعكس جزئي، وسيأتي أمثلة ذلك، واستثنى المصنف من بقاء الكم قَوْلَهُ: (إلاَّ المُوجَبَ) محذوف التاء للضرورة، أي الموجبةَ (الكُلِّيَّةْ) فلا يبقى فيها الكم، بل تنعكس جزئية، كما أشار إلى ذلك بقوله: (فَعَوْضُهَا) أي: المناطقة (المُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةْ) والمعنى أنه يشترط بقاء الكم في العكس، كما كان في الأصل إلا في الموجبة الكلية، نحو: كل إنسان حيوان، وكلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فلا يبقى فيهما الكم في العكس، بل تعكسهما جزئيتين فتقول في عكسِ الأولى: بعض الحيوان إنسان، وفي عكس الثانية قد يكون، إذا كان هذا حيوانًا كان إنسانًا، ولا يصح عكسهما كليتين لأن المحمول الأعم يثبت لجميع أفراد الموضوع الأخص، ولا يثبت ذلك الموضوع إلا لبعض أفراد ذلك المحمول الأعم، وكذا المقدم الأخص يستلزم التالي الأعم كليًا، ولا يستلزم الأعم الأخص إلا جزئيًا.

ثم اعلم أن القضايا شخصية، وكلية، وجزئية، ومهملة، وهي موجبات أو سوالب، فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولك: زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد، وقولك: كل إنسان حيوان، أو بعض الإنسان حيوان، أو الإنسان حيوان، عكس هذه الثلاثة بعض الحيوان إنسان. والسوالب لا ينعكس منها إلا الكلية نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وعكسها كنفسها وهو لا شيء من الحجر بإنسان، والشخصية نحو ليس زيد بحجر، وعكسها كلية، لا شيء من الحجر بزيد، وهذا إذا كان محمولها كليًا، فإن كان محمولها جزئيًا انعكست كنفسها، نحو ليس زيد بعمرو، ينعكس إلى قولنا: عمرو ليس بزيد.

وَالعَكْسُ[1] لازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا[2] المُهْمَلَةُ السَّلبِيَّهْ لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ
وَالعَكْسُ[3] فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَ لَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

اعلم أن المقصود من العكس ما كان لازماً من جهة الترتيب لا ما يتفق في بعض الأمور وإن لم يلزم في القانون الكلي؛ وكل قضية يلزمها العكس فعكسها تحويل

---

(1) قوله: (وَالعَكْسُ لاَزِمٌ لِ) لكل قضية (غَيْرِ مَا وُجِدْ بِه) ضمير لما وذكر باعتبار لفظ ما وإن كانت واقعة على قضية، أي حصل (اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ) أي السلب والجزئية، نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فلا عكس لها، لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص، فيصدق قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان، (فَاقْتَصِدْ) تكملة للبيت أي توسط في الأمور.

(2) قوله: (وَمِثْلُهَا) أي السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها القضية (المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ)، كقولنا: الحيوان ليس بإنسان، فإنه صادق ولا يصدق عكسه وهو الإنسان ليس بحيوان لما تقدم من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم، وعدم صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (لِأَنَّهَا) أي المهملة السلبية (فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ) فكما لا تنعكس الجزئية السالبة لا تنعكس المهلة السالبة، ثم إن العكس لا يكون إلا في الحمليات والشرطيات المتصلة كما تقدم تمثيل ذلك.

(3) قوله: (وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ) أي ثابت في قضية مرتبة (بِالطَّبْعِ) والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره ألا ترى أن معنى القضية الحملية ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غُيِّرَ فإذا غُيِّرَ ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم، فإذا غُيِّرَ الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي، هذا هو المرتب بالطبع، وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكري، بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها، فقولك: العدد إما زوج أو فرد لو قدمت فيه الثاني على الأول وقلت: العدد إما فرد أو زوج لا يتغير معناه، فعُلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر، وهذا معنى قول المصنف (وَلَيْسَ) أي العكس ثابتًا (فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ) وذلك هو القضية الشرطية المنفصلة فلا عكس لها، وقد علم من تقييد المصنف العكس بالمستوي أن كلامه قيد فقط، وخرج به عكس النقيض الموافق، وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكيفية والكم، فقولنا: كل إنسان حيوان عكس نقيضه الموافق كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان، ويسمى موافقًا لموافقة الأصل للعكس في الكيف، وخرج به أيضًا عكس النقيض المخالف، وهو تبديل الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع الاختلاف في الكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان عكس نقيضه المخالف لا شيء مما ليس بحيوان إنسان، وسمي مخالفًا لمخالفة العكس للأصل في الكيف.

طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم إلا الموجبة الكلية فتنعكس موجبة جزئية، لأنا لو عكسناها مثل نفسها لم تصدق.

والمقصود من هذا الفصل إنما هو ما كان لازماً على جهة الصدق فتقول في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان فلو عكستها مثل نفسها فقلت كل حيوان إنسان لم تصدق. ثم إن العكس لازم لكل قضية طبيعية الترتيب إلا التي تجتمع فيها الخستان وهما السالبة والجزئية كليس بعض الحيوان إنساناً فلا يصدق عكسها وتلحق بها المهملة السالبة لأنها في قوّتها تحقيقاً فيها كما مضى.

والسالبة الكلية تنعكس صادقة مثل نفسها كلا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان؛ والموجبة الكلية تنعكس صادقة موجبة جزئية كما تقدم؛ والموجبة الجزئية تنعكس صادقة مثل نفسها أيضاً كبعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان حيوان؛ والموجبة المهملة كالجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها كالإنسان كاتب، والكاتب إنسان.

واعلم أن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وإليه الإشارة بقولنا (والعكس في مرتب بالطبع) احترازاً من المنفصلات فإن تحويل طرفيها ليس عكساً، لأن كلا من طرفيها صالح لأن يكون مقدماً وتالياً فلا يتعين ترتيبها إلا بالوضع بخلاف الحملية والمتصلة فإن ترتيبها طبيعي، وإن انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوة؛ واحترز بالمستوى من عكس النقيض.

بابٌ في القــيَاس[1]

لما فرغ من الكلام على ما يتعلق بمبادئ التصديقات شرع يتكلم هنا على مقاصد التصديقات وهي القياس وما يتعلق به.

فالقياس: قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر، وهو قسمان: الأول ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة ويسمى اقترانياً وحملياً؛ والثاني ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى استثنائياً وشرطياً.

إِنَّ القِيــاسَ مِــنْ قَضــايا صُــوِّرا مُسْــتَلْزِماً بِالــذَّاتِ قَــوْلاً آخَــرا
ثُــمَّ القِيَــاسُ عِنْــدَهُمْ قِسْمَــانِ فَمِنْــهُ مَــا يُدْعــى بِالاقْتِــراني[2]
وَهْــوَ الَّــذي دَلَّ علــى النَتيجَــةِ بِقُــوَّةٍ وَاخْــتَصَّ بالحَمْلِيَّــةِ

---

(1) قوله: (بَابٌ فِي القِيَاسِ) وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر كتقدير المذروع على آلة الذرع، واصطلاحًا ما ذكره المصنف بقوله: (إِنَّ القِيَاسَ) قول: (مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا) أي ركب تركيبًا خاصًا حالة كونه (مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ) أي بذاته (قَوْلاً آخَرَا)، فقولنا: قولاً جنس يخرج به المفرد فإنه لا يسمى قولاً لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب، وقولنا: (صُوِّرَا مِنْ قَضَايَا) يُخرج القضية الواحدة، والمراد بالقضايا قضيتان أو أكثر ليشمل القياس البسيط وهو المركب من مقدمتين كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، والقياس المركب من أكثر من مقدمتين كقولنا: النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، وقولنا: مستلزمًا خرج به ما صور من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر، كالقضيتين المركبتين على وجه لا يُنتج لعدم تكرر الحد الوسط كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، وكالقضيتين المركبتين من ضرب عقيم لا يُنتج، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، هذا لا يستلزم شيئًا لعدم إيجاب الصغرى.

(2) قوله: (ثُمَّ) للترتيب الذكري (القِيَاسُ عِنْدَهُمْ) أي المناطقة (قِسْمَانِ) هما الاقتراني والشرط (فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أي يسمى (بِـ) القياس (الِاقْتِرَانِي) لاقتران الحدود فيه وعدم فصلها بأداة استثناء، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، وعرَّفه بقوله: (وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ) بأن كانت فيه متفرقة الأجزاء، ألا ترى أن قولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث. يدل على النتيجة، وهي العالم حادث، لكن بالقوة بمعنى أن أجزاءها متفرقة فيه لأن موضوعها موضوع الصغرى، ومحمولها محمول الكبرى، (وَاخْتَصَّ) القياس الاقتراني (بِـ) القضايا (الحَمْلِيَّةِ) فلا يركب إلا منها لا من الشرطية، وهذا رأي مرجوح، والصحيح أن القياس الاقتراني يؤلف من القضايا الحملية كما تقدم، ومن القضايا الشرطيات كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، وكلما كان النهار موجودًا كانت الأرض مضيئة، فينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة.

أي أن القياس عند المناطقة هو المركب من قضايا يستلزم لذاته قولاً آخر؛ والاقتراني منه ما كان مشتملاً على النتيجة أو نقيضها بالقوة، نحو: العالم متغير وكل متغير حادث وهو خاص بالقضايا الحملية فلهذا سمي حملياً. و(مستلزماً) حال من ضمير (صورا). و(قولاً) معمول الحال.

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ[1] فَرَكِّبَا مُقَدِّماتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
وَرَتِّبِ المُقَدِّماتِ[2] وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّماتِ بِحَسَبِ المُقَدِّماتِ آتِ

أي إذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس فركب مقدماته على ما يجب من اندراج الصغرى تحت الكبرى كما سيأتي من دلالتها على النتيجة وتأمل تلك المقدمات هل هي صحيحة أم لا لئلا يفسد القياس فإن اللازم بحسب ملزومه.

واعلم أنه لابد أن يشتمل على مقدمتين صغرى وكبرى، والصغرى مندرجة في الكبرى أي داخلة فيها وإلى هذا المعنى أشرنا بقولنا:

وَمَا مِنَ المُقَدِّماتِ صُغْرَى[3] فَيَجِبُ انْدِراجُها فِي الْكُبْرى

---

(1) قوله: (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ) أي القياس الاقتراني (فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ) أي مقدمتيه، إن تركب من مقدمتين، أو مقدمات إن تركب من أكثر (عَلَى مَا وَجَبَا) أي على الوجه الذي وجب من الإتيان بوصف جامع بين طرفي النتيجة وهو الحد المكرر، وبه حصلت المقدمتان أحداهما مشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمها والأخرى على محمولها أو تاليها، ومن اندراج الأصغر تحت الأوسط في الاقتراني.

(2) قوله: (وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ) بأن تقدم الصغرى منها، وهي المشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمها على الكبرى وهي المشتملة على محمولها أو تاليها، ويكون ذلك على الوجه الخاص ككون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول مثلاً، (وَانْظُرَا) أي انظرن (صَحِيحَهَا) أي المقدمات متميّزًا (مِنْ فَاسِدٍ) أي من فاسدها من جهة النظم بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين، إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيتين ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة (مُخْتَبِرَا) أي حالة كونك مختبرًا للمقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية، هل هي يقينية أو لا، وهذا بيان للوجه الخاص الذي ذكره سابقًا في قوله: (عَلَى مَا وَجَبَا) فلا يقال هذا تكرار لما تقدم.

(3) قوله: (وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى) أي وما هي صغرى من المقدمات (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا) أي اندراج أصغرها الذي هو موضوع المطلوب (فِي) أوسط (الكُبْرَى) مثلاً إذا قلنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، الأصغر هو إنسان، وقد اندرج في الحيوان لينسحب عليه حكمه.

وَذاتُ حَـدٍّ أَصْغَـرٍ[1] صُـغْراهُما وَذاتُ حَـدٍّ أَكْبَـرٍ كُبْراهُمـا
وَأَصْـغَرٌ[2] فَـذاكَ ذُو انْـدِراجِ وَوَسَـطٌ يُلْغَـى لَـدَى الإِنْتـاجِ

أي لابد أن تكون الكبرى أعم الصغرى وإلا لم يحصل اللزوم إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس.

ثم اعلم أن الصغرى هي المشتملة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الأصغر، والكبرى هي المشتملة على محمولها المسمى بالحد الأكبر، والطرف المكرر المشترك بينهما يسمى الحد الأوسط وهو الجامع بينهما، والحد الأصغر مندرج في الأكبر؛ وعند الانتاج يلغى الحد الأوسط ويبقى الأصغر والأكبر.

هذا مضمون الأبيات، فقولنا (وما من المقدمات) البيت ما موصولة مبتدأ وخبرها (فيجب) وصغراهما خبر مبتدأ محذوف. وتنوين أصغر وأكبر للضرورة، والله الموفق.

---

(1) قوله: (وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ) صُرِفَ للضرورة (صُغْرَاهُمَا) أي الصغرى من المقدمتين هي ذات الحد الأصغر الذي هو موضوع المطلوب كقولنا في المثال المتقدم: كل إنسان حيوان، فإنها مشتملة على الحد الأصغر وهو إنسان الذي يكون موضوعًا في النتيجة (وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا) أي وكبرى المقدمتين هي المشتملة على الحد الأكبر الذي هو محمول النتيجة، كقولنا في المثال السابق: وكل حيوان جسم فإنها مشتملة على الحد الأكبر وهو جسم الذي يكون محمولاً في النتيجة، وسمي موضوع النتيجة أصغر لأنه أقل أفرادًا غالبًا من محمولها الذي سُمِّي أكبر لكثرة أفراده، وسُمِّيَ كل منهما حدًّا لأنه طرف القضية.

(2) قوله: (وَأَصْغَرٌ) صرف للضرورة، (فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ) الأصغر مندرج في مفهوم الأكبر، بسبب اندراجه في الأوسط كما تقدم، (وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ) أي الحد الوسط، وهو المكرر في المقدمتين يترك عند الإنتاج فهو كالآلة يُؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب ويُترك عند حصوله.

فَصْلٌ في الأَشْكال[1]

الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلاءِ النَّاسِ[2] يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

يعني أن المناطقة اصطلحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار شكلاً، ومع اعتبارها ضرباً أي نوعاً من أنواع الشكل. وقوله (عند هؤلاء الناس) البيت الناس بدل أو نعت أو عطف بيان على الوجوه في المحلى بأل بعد اسم الإشارة. وعن بمعنى على. وقولنا (إذ ذاك) البيت أي وقت اعتبار الأسوار أي يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمى ضرباً.

ثم اعلم أن الأشكال أربعة باعتبار الأوسط، وبعضها أقوى من بعض، بينتها بقولي:

وللمُقدِّماتِ أَشْكالٌ فَقَطْ[3] أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ[4] وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ

---

(1) قوله : (فصل : في الأشكال) أي في ذكر الأشكال وشروطها، وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق بذلك أي من تعريف الشكل والضرب، ومن قول المصنف : وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات إلى آخر الفصل اهـ.

(2) قوله: (الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلاَءِ النَّاسِ) أي المناطقة فهو عام أريد به الخصوص (يُطْلَقُ عَنْ) أي هيئة (قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ ... مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ)، كقولنا: الإنسان حيوان، والحيوان جسم فهيئة هاتين القضيتين تسمى شكلاً أي نوعًا خاصًا من القياس، (إِذْ) تعليلية، أي لأن (ذاك) الذي اعتبر فيه الأسوار (بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ) أي يسمى ضربًا خاصًا من الشكل، فالقضيتان المتقدمتان قريبًا شكل، فإن سورتهما بالكلية قلت: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، كانا ضربًا خاصًا من الشكل الأول.

(3) قوله: (وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ) اسم فعل بمعنى انته مقدم من تأخير، (أَرْبَعَةٌ) بلا زيادة عليها، وهذه الأشكال الأربعة تَحْصُلُ من القياس (بِحَسَبِ) تكرار (الحَدِّ الوَسَطْ) فيه.

(4) قوله: (وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيا عُرِفْ)، أي حمل الحد الوسط في كل من الصغرى والكبرى، عرف عندهم بالشكل الثاني، كقولنا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان (وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ) أي وُضِع الحد الوسط في كل من الصغرى والكبرى يُسمى عندهم الشكل الثالث، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق.

وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ[1] وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

يعني أن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام:

لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى كالإنسان حيوان والحيوان حادث فهو الشكل الأول المسمى بالنظم الكامل لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة.

وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان، الفرس حيوان فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع.

وإما أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان، الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع.

وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى وهو عكس الأول كالإنسان حيوان، الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم يوافقه لا في الحمل ولا في وضع، وهذا معنى قولنا (وهي على الترتيب) البيت، وأربعة نعت لأشكال وقد قدم فقط للضرورة.

فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ[2]

---

(1) قوله: (وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ) أي والشكل الرابع هو عكس الشكل الأول، فيكون الحد الوسط فيه موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان (وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ) أي وهذه الأشكال الأربعة على الترتيب في الأكملية فأكملها الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع لأن كل واحد أوضح في الإنتاج مما بعده.

(2) قوله: (أَمَّا) الشكل (الأَوَّلُ)، (فَشَرْطُهُ) أي شرط إنتاجه الإيجاب في صغراه كلية كانت أو جزئية. (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ) موجبة أو سالبة، فيحصل من ذلك أربع صور من ضرب الموجبتين الصُّغْرَيَيْنِ في الكليتَيْنِ الكُبْرَيَيْنِ فضروبه المنتجة أربعة:

الأول: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، والنتيجة موجبة كلية وهي كل إنسان جسم.

الثاني: من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، نحو: بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق، والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الحيوان ناطق.

فَشَـرْطُهُ الإِيْجَـابُ فِـي صُغْـرَاهُ وَأَنْ تُـــرَى كُلِّيَّـــةً كُبْـــرَاهُ
وَالثَّانِ[1] أَنْ يَخْتَلِفا فِي الْكَيْفِ مَعْ كُلِّـيَّةِ الْكُبْـرَى لَـهُ شَـرْطٌ وَقَـعْ
وَالثَّالِثُ[2] الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُـــرَى كُلِّيَّـــةً إِحْـــدَاهُمَا

=

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بفرس، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس. وخرج باشتراط إيجاب الصغرى ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية، فلا إنتاج لها مع كبريات الأربع: فهذه ثمانية كلها عقيمة، وخرج باشتراط كلية الكبرى ما لو كانت الكبرى جزئية موجبة أو سالبة فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصغريين، فهذه أربعة أضرب عقيمة أيضًا، فعلم أن المنتج من الشكل الأول أربعة أَضْرُب، وأن العقيم منه اثنا عشر، ثمانية خارجة باشتراط إيجاب الصغرى، وأربعة خارجة باشتراط كلية الكبرى.

(1) قوله: (وَ) الشكل (الثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا) مقدمتاهما أي اختلافهما (فِي الكَيْفِ) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ) أي للشكل الثاني (شَرْطٌ وَقَعْ) أي واقع له فيصدق ذلك بكون الكبرى كلية موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة لم تُنتج إلا مع السالبتين الصغريين، وإن كانت سالبة لم تُنتج إلا مع الموجبتين الصغريين فضروبه المنتجة حينئذ أربعة:

الأول: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة كلية، وهي لا شيء من الإنسان بحجر.

الثاني: عكسه، نحو: لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان، والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من حجر بإنسان.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الفرس بإنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس.

والرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: ليس بعض الحيوان بإنسان، وكل ناطق إنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بناطق، وخرج بشرط اختلافهما في الكيف ما لو اتفقتا بأن كانتا موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين أو الأولى كلية والثانية جزئية أو بالعكس فلا إنتاج لها.

فهذه ثمانية أضرب خرجت باختلاف الكيف كلها عقيمة، وخرج باشتراط كلية الكبرى ما لو كانت جزئية موجبة فلا إنتاج لها مع السالبتين الصغريين، أو جزئية سالبة فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصُّغْرَيَيْنِ، فهذه أربعة عقيمة أيضًا خرجت باشتراط كلية الكبرى فجملة عقيم اثنا عشرة نوعًا كالأول.

(2) قوله: (وَ) الشكل (الثَّالِثُ) شرطه (الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا) أي المقدمتين، سواء كانت كلية أو جزئية (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا) أي المقدمتين الصغرى أو الكبرى فإن كانت الصغرى موجبة كلية

وَرَابِعٌ[1] عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ إِلاّ بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ[2]

=

أنتجت مع الكبريات الأربع لوجود الشرطين فيها، وإن كانت موجبة جزئية لم تُنتج إلا مع الكليتين الكبريين فضروبه المنتجة ستة:

الأول: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان، وكل إنسان جسم، والنتيجة جزئية وهي: بعض الحيوان جسم.

الثاني: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، والنتيجة سالبة جزئية، وهي ليس بعض الحيوان بحجر.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم، والنتيجة موجبة جزئية، وهي بعض الإنسان جسم.

الرابع: من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو: كل حيوان جسم، وبعض الحيوان إنسان، والنتيجة موجبة جزئية، وهي بعض الجسم إنسان.

الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بحجر، والنتيجة ليس بعض الإنسان بحجر.

السادس: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بكاتب، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بكاتب.

وخرج باشتراط إيجاب الصغرى ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية فلا تنتج مع الكبريات الأربع، فهذه ثمانية كلها عقيمة، وباشتراط كلية إحداهما ما لو كانت الصغرى موجبة جزئية مع الجزئيتين الكبريين الموجبة والسالبة فلا إنتاج لها فهذان ضربان عقيمان فجملة عقيم هذا الشكل عشرة، والمنتج منه ستة قد تقدمت.

(1) قوله: (وَرَابِعٌ) أي وشكل رابع شرطه (عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ) من جنس كسالبتين، أو جزئيتين أو من جنسين كسالبة وجزئية، ولو في مقدمة واحدة، ومحل هذا الشرط إن لم تكن الصغرى موجبة جزئية، فإن كانت موجبة جزئية فشرطه كون الكبرى سالبة كلية – كما يأتي – فإن كانت الصغرى موجبة كلية أنتجت مع غير السالبة الجزئية الكبرى، وإن كانت الصغرى سالبة كلية أنتجت مع الموجبة الكلية الكبرى، وإن كانت سالبة جزئية لم تنتج لاجتماع الخستين فيها فحصل من ذلك أربعة أضرب: ثلاثة مع الموجبة الكلية الصغرى، وواحد مع السالبة الكلية الكبرى أيضًا، وهذا كما عرفت في غير الصغرى التي استثناها المصنف بقوله: (إِلاَّ بِصُورَةٍ فَفِيهَا [يَسْتَبِينْ]) أي يظهر فيها جمع الخستين من جنسين في مقدمتين.

(2) فعلم من ذلك أن ضروب المنتجة خمسة:

أي إذا عدل عن هذه الأشكال وعن هذا الترتيب فذلك فاسد كما سيأتي إن شاء الله تعالى، ثم ذكر شرط إنتاج كل شكل واستغنى عن ذكر ضروبه بذكر شروطه لاستلزامه لتلك.

والضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه، وها نحن نذكر ضروب كل شكل أعني المنتجة منها ليبدو لك ما كان حاصلاً بالقوة حاصلاً بالفعل.

فشرط إنتاج الشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه المنتجة إذن أربعة:

الأول: موجبتان كليتان ككل (ج ب) وكل (ب ا) ينتج كل (ج ا).

=

الأول: من موجبتين كليتين نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، والنتيجة موجبة جزئية وهي: بعض الحيوان ناطق.

الثاني: من موجبتين الصغرى كلية والكبرى جزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الجسم إنسان، والنتيجة جزئية، وهي: بعض الحيوان جسم.

الثالث: من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو: لا شيء من الإنسان بفرس، وكل ناطق إنسان، والنتيجة سالبة كلية وهي: لا شيء من الفرس بناطق.

الرابع: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الحيوان بفرس.

الخامس: وهو صورة الاستثناء من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بحيوان، والنتيجة سالبة جزئية وهي: ليس بعض الإنسان بحجر.

وخرج باشتراط عدم جمع الخستين إن لم تكن الصورة موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية ما لو اجتمعا فلا إنتاج وذلك صادق بكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية، وبكون الصغرى سالبة كلية والكبرى غير الموجبة الكلية، وبكون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الأربع، فهذه ثمانية كلها عقيمة، وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية فيما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية ما لو كانت الكبرى غير السالبة الكلية بأن كانت موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فلا إنتاج حينئذ، فهذه ثلاثة أضرب عقيمة أيضًا، وجملة عقيم هذا الشكل أحد عشر. وقد أشار المصنف إلى منتج كل شكل ويعلم من عقيمه بأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر، من ضرب الصغريات الأربع الموجبات والسالبات في الكبريات الأربع كذلك، فإذا ذُكِرَ مُنْتِجُهَا عُلِمَ أن الباقي من الستة عشر عقيم.

الضرب الثاني: كليتان الصغرى موجبة ككل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) ينتج لا شيء من (ج ا).

الضرب الثالث: موجبتان والصغرى جزئية كبعض (ج ب) وكل (ب ا) ينتج بعض (ج ا).

الضرب الرابع: الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا) ينتج ليس بعض (ج ا) .

وإنما كانت نتيجة الضرب الأول كل والثاني لا شيء والثالث بعض والرابع ليس بعض لأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما سيأتي.

وشرط إنتاج الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلية الكبرى فضروبه المنتجة أيضاً أربع:

الضرب الأول:كليتان صغراهما موجبة ككل (جب) ولا شيء من (ا ب).

الضرب الثاني:كليتان وصغراهما سالبة كلا شيء من (ج ب) وكل (ا ب).

فالنتيجة في هذين الضربين كلية سالبة وهي لا شيء من (ج ا).

الضرب الثالث: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ج ب) ولا شيء من (ا ب).

الضرب الرابع: صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية كليس بعض (ج ب) وكل (ا ب).

فالنتيجة في هذين الأخيرين سالبة جزئية وهي ليس بعض (ج ب).

وشرط إنتاج الشكل الثالث إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين فضروبه المنتجة إذن ستة :

الضرب الأول: كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (ب ا).

الضرب الثاني: موجبتان صغراهما جزئية كبعض (ب ج) وكل (ب ا).

الضرب الثالث: موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (ب ا).

فالنتيجة في هذه الثلاث موجبة جزئية وهي بعض (ج ا).

الضرب الرابع:كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شيء من (ب ا).

الضرب الخامس: موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كبعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا).

الضرب السادس: موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ككل (ب ج) وبعض (ب ا).

والنتيجة في هذه الثلاث الأخيرة سالبة جزئية وهي ليس بعض (ج ا).

وشرط انتاج الشكل الرابع عدم اجتماع الخستين فيه ولو في مقدمة واحدة إلا في صورة واحدة من ضروبه وهي أن تكون الصعرى موجبة جزئية فيجب فيها حينئذ أن تكون الكبرى سالبة كلية إذ لو جعلناها موجبة جزئية لم ينتج لعد دلالة المقدمتين على النتيجة، فضروب الرابع المنتجة إذن خمسة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان ككل (ب ج) وكل (ا ب).

الضرب الثاني: موجبتان صغراهما كلية ككل (ب ج) وبعض (ا ب).

والنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية وهي بعض (ج ا).

الضرب الثالث: كليتان صغراهما سالبة نحو لا شيء من (ب ج) وكل (ا ب). والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من (ج ا).

الضرب الرابع:كليتان صغراهما موجبة ككل (ب ج) ولا شيء من (ا ب).

الضرب الخامس:صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كبعض (ب ج) ولا شيء من (ا ب).

ونتيجة هذين الضربين سالبة جزئية وهي ليس بعض (ج ا).

(تنبيهات) الأول: هذه الحروف المذكورة قد اشتهر اصطلاح المناطقة على التعبير بها للاختصار فمعنى كل (ج ب) مثلاً كل إنسان حيوان.

الثاني: زعم بعضهم أن الأشكال ثلاثة وأن الرابع هو الأول منها بعينه قدمت فيه الكبرى لموافقته له في الصورة، وليس كذلك: إذ الأشكال تتغير باعتبار موضوع النتيجة ومحمولها ولا يتغير ذلك إلا بتغير النتيجة ولو كان هو الأول لاتحدت نتائجها ونتائج هذا عكس الأول لأن المطلوب في قولنا كل (ج ب) وكل (ا ج) بعض (اب) ولو جعلناه من الأول لنتج كل (ا ب).

وقولنا (والثان أن يختلفا) البيت حذفت الياء من لفظ الثاني للوزن وذلك جائز حتى نثراً كقوله تعالى: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ٩﴾ [الرعد:9]. والثاني مبتدأ وأَنْ وصِلَتُها مبتدأ ثان وله شرط خبره. وقولنا (إلا في صورة) البيت أي شرط الرابع انتفاء اجتماع الخستين أي السلب والجزئية إلا في صورة ففيها تستبين الخستان أي تظهر فيها لزوماً. وقولنا (صغراهما موجبة) البيت أي وتلك الصورة أن تكون صغراهما كذا الخ والله الموفق للصواب.

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ ... كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُنْتِجا
وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ المُقَدِّماتِ[1] هكَذا زُكِنْ
وَهذِهِ الأَشْكالُ بِالحَمْلِيِّ[2] ... مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
وَالحَذْفُ في بَعْضِ المُقَدِّماتِ[3] ... أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

يعني أن ضروب الشكل الأول المنتجة أربعة كما تقدم، والضروب المنتجة للثاني أربعة أيضاً، وهذا معنى قولنا (كالثاني) أي كعدد ضروب الثاني فهو على حذف مضافين.

ثم قال (فستة) أي ثم الشكل الثالث ضروبه المنتجة فثُمَّ للترتيب الذكرى.

---

(1) قوله: (وَتَتْبَعُ النَّتِيْجَةُ الأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ ..) أي من مقدمتي القياس، وهو ما فيه سلب أو جزئية، فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كقولنا: كل إنسان ناطق، ولا شيء من الناطق بصاهل، كانت النتيجة سالبة وهي: لا شيء من الإنسان بصاهل، وإن كانت إحدى المقدمتين جزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق، كانت النتيجة جزئية وهي: بعض الحيوان ناطق (هَكَذَا زُكِنْ) أي علم.

(2) قوله: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيّ) أي وهذه الأشكال الأربعة (مُخْتَصَّةٌ) بالحملي من القضايا (وَلَيْسَ) ما ذكر من الأشكال الأربعة بالشرطي وهذا رأي ضعيف، والصحيح جريان الأشكال لأربعة في الحمليات والشرطيات كما تقدم التنبيه عليه والتمثيل له.

(3) قوله: (وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ) أي حذف إحدى المقدمتين (أَوِ النَّتِيْجَةِ لِعِلْمٍ) بالمحذوف (آتٍ) أي جائز، كقولنا: هذا يحدّ لأنه زان، فإن المعنى وكل زان يُحدّ، فقد حذفت الكبرى [الكبرى] وكقولنا: هذا زان، وكل زان يحدّ، فقد حذفت النتيجة، لأن المعنى هذا يحدُّ، فحذفت للعلم بها من القياس.

ثم قال (ورابع) البيت أي والشكل الرابع منتج لخمسة ضروب، فرابع مبتدأ نكرة والمسوّغ التفصيل.

وقوله (وغير ما ذكرته..) أي هذا الذي ذكرته من ضروب الأشكال إنما هو المنتج، وإلا فضروب كل شكل منتجها وعقيمها ستة عشر لأن كل مقدمة لابد أن تكون مسورة بإحدى الأسوار الأربعة ثم تتعاقب الأسوار فيقع بعضها في محل الآخر أربع تعاقبات وأربعة في أربعة بستة عشر، لكن ما فصلناه منها منتج وغيره عقيم، وليس هذا المختصر محلاً لاستيفاء عقيمها؛ وأيضاً فهذا المختصر إنما وضعناه في معظم أوقات العجلة والضيق، وذلك في وسط الشتاء سنة 941هـ، وقد وضع أهل هذا الفن لتفصيل المنتج من العقيم جداول فلتطالع من محلها، وغرضنا الاختصار.

وقولنا (وتتبع النتيجة الأخس) البيت هو السلبية والجزئية. و(زكن) أي علم.

ثم اعلم أن الأشكال مختصة بالقياس الحملي وإليه أشار بقوله (وهذه الأشكال) البيت.

ثم اعلم أنه يجوز حذف بعض المقدمات للعلم بها وهكذا النتيجة، وإليه الإشارة بقولنا (والحذف) البيت، والحذف مبتدأ وخبره آت. فمثال حذف الصغرى هذا يحد لأن كل زان يحد؛ ومثال حذف الكبرى هذا يحد لأنه زان. ومثال حذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد، وهذا رمان وكل رمان يحبس القيء.

وَتَنْتَهِي[1] إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

---

(1) قوله: (وَتَنْتَهِي) أي المقدمات (إِلَى) ذي (ضَرُورَةٍ) إن لم تكن هي ضرورية، (لِمَا) يلزم على تقدير عدم انتهائها إلى ضرورة (مِنْ دَوْرٍ)، وهو توقف الآخر على ما يتوقف عليه (اوْ تَسَلْسُلٍ) وهو ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية له، (قَدْ لَزِمَا)، فلزوم الدور فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف عليه ذلك المتأخر، ولزوم التسلسل فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها، فإن انتهى الأمر إلى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكف. مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد ينقسم إلى متساويين، وكل منقسم كذلك زوج، ومثال ما مقدماته نظرية قولك: العالم صفاته حادثة، وكل من صفاته حادثة فهو حادث، فنستدل على الصغرى بقولنا: صفاته متغيرة، وكل متغير حادث، والأولى من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة، ونستدل على الثانية منهما بالتغير إن كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئًا، أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزًا، والجائز لا يقع إلا حادثًا، ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا: كل من كان صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث،

يعني أن المقدمات لابد أن تنتهي إلى ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك، وهما مستحيلان. والدور: توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. والتسلسل: توقف الشيء على أشياء غير متناهية. واللام في قولنا لم للتعليل. ومن لبيان الجنس وهو مصدوق ما.

=

وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث، فقد انتهينا إلى الضرورة، ولا عبرة باعتبار بعض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فإن ذلك مكابرة.

فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيِّ[1]

هذا هو القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الشرطي المسمى بالاستثنائي، وهو قسمان أيضاً متصل ومنفصل. فالمتصل هو الذي يحكم فيه بلزوم قضية أخرى أولا للزومها وهو الذي يكون فيه حرف شرط نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:22]؛ وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالي كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس.

وَمِنْـهُ[2] مَـا يُـدْعَى بِالاسْتِثْنَـاءِ يُعْـرَفُ بِالشَّـرْطِ بِـلا امْتِـرَاءِ
وَهْـوَ الَّـذِي دَلَّ عَلَـى النَّتِـيْجَةِ أَوْ ضِـدِّهَا بِالفِعْـلِ لا بِالقُـوَّةِ

أي من القياس قسم يسمى بالقياس الاستثنائي وهو المعروف بالشرطي لكونه مركباً من قضايا شرطية وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل، نحو لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة ولو لم يكن النهار موجوداً لما كانت الشمس طالعة، والنتيجة في الأخير ونقيضها في الأول مذكوران بالفعل.

وقولنا (بالقوة) احترازاً من الاقتراني وقد تقدم. وقولنا (ومنه) معطوف على (منه) المتقدم.

ثم اعلم أن المتصل إما أن يستثنى عين مقدمه أو نقيضه أو نقيض التالي أو عينه:

---

(1) قوله : (فصل في القياس الاستثنائي) وهو المؤلف من مقدمتين : إحداهما شرطية، وتسمى كبرى، والأخرى تدل على وضع : أي إثبات أحد طرفيها أو رفعه : أي نفيه، وطرفاها مقدمها، وتاليها وتسمى صغرى اهـ ملوي .

(2) قوله: (وَمِنْهُ) أي القياس (مَا) أي الذي (يُدْعَى) أي يسمى (بِالِاسْتِثْنَائِي) لاشتماله على أداة الاستثناء وهي لكن - كما سيأتي - (يُعْرَفُ) ذلك القياس الاستثنائي (بِالشَّرْطِي) لاشتماله على مقدمة شرطية، وتُسمى الكبرى، والمشتملة على أداة الاستثناء صغرى.

(بِلاَ امْتِرَاءِ) أي شك، كمَّل به البيت، وعرف القياس الاستثنائي بقوله: (وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا) أي نقيضها بأن تكون مذكورة فيه أو نقيضها (بِالفِعْلِ) أي بصورتها (لاَ بِالقُوَّةِ) أي لا تكون متفرقة الأجزاء كما في القياس الاقتراني، فإن نتيجته قد ذُكرت، لكنها متفرقة الأجزاء في مقدمتيه موضوعها في الصغرى ومحمولها في الكبرى. وأما القياس الاستثنائي ففيه عين النتيجة، أو نقيضها بصورته كما يأتي.

فاستثناء عين مقدمه ينتج عين تاليه نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود.

واستثناء نقيض تاليه يستلزم نقيض مقدمه نحو: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآءَالِهَةٌ﴾ الآية.

وأما عكس هاتين الصورتين وهما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فلا يلزم فيهما إنتاج لاحتمال أن يكون التالي أعم من مقدمه إذ يلزم من ثبوت الأخص ثبوت الأعم ومن نفي الأعم نفي الأخص بخلاف العكس، فإذا قلت: مهما كان هذا إنساناً فهو حيوان فلا يلزم منه لكنه حيوان فهو إنسان أو لكنه ليس بإنسان فليس بحيوان لما تقدم. وإلى هذا أشرنا بقولنا:

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ[1] ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ[2] وَلا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

يعني إن كان الشرطي متصلاً أنتج وضع مقدمه أي ثبوته وضع تاليه. وقولنا (وضع ذاك) إشارة إلى المقدم بدليل ذكر التالي؛ ورفع تاليه ينتج رفع مقدمه بخلاف العكس فلا يلزم فيهما إنتاج وتقدمت الأمثلة.

وقولنا (لما انجلى) إشارة إلى الفرق بينهما وهو التعليل المذكور قبل، فاللام للتعليل، وحيث لم يكن التالي أعم بل تساويا لزم من ثبوت هذا ثبوت هذا والعكس، وإنما كان كذلك لخصوص المادة لا لخصوص صورة الدليل.

---

(1) قوله: (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ) أي القضية الشرطية، وذَكَّرَ باعتبار كونها قولاً (ذَا اتِّصَالِ) أي هي ذات اتصال أي متصلة (أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ) المقدم أي إثباته (وَضْعَ التَّالِي) أي إثباته.

(2) قوله: (وَ) أنتج (رَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ) مثال ذلك كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، فقد أنتج إثبات المقدم إثبات التالي لأن المقدم ملزوم، والتالي لازم، ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ولو قلت في هذا المثال: لكنه ليس بحيوان أنتج فهو ليس بإنسان، لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم، فعلم أن المنتج منه ضربان (وَلاَ يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا) أي لا يلزم الإنتاج من عكسهما أي من وضع التالي أو رفع المقدم، فلو قلت في المثال المتقدم: لكنه حيوان لم ينتج إنه إنسان لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم، ولا يلزم من إثبات الأعم إثبات الأخص، وكذا لو قلت: لكنه ليس بإنسان لا ينتج شيئًا لأن رفع الأخص لا يوجب رفع العام، والملزوم هنا أخص من لازمه، وهذا معنى قوله: (لِمَا انْجَلَى). أي لما اتضح من أن التالي لازم، وقد يكون أعم من ملزومه، فلا يلزم من إثباته إثبات ملزومه، ولا من نفي ملزومه نفيه، فهذان الضربان عقيمان.

تنبيه: حيث يستثنى عين المقدم فأكثر ما يستعمل في الشرطية بلفظ "إن" فإنها موضوعة لتعليق الوجود بالوجود؛ وحيث يستثنى نقيض التالي فأكثر ما يؤتى بـ"لو" فإنها وضعت لتعليق العدم بالعدم وهذا يسمى بقياس الخلف وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

ثم اعلم أن القياس المنفصل ما كان مؤلفاً من قضايا منفصلة وهي المتعاندة وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي؛ ومانع جمع؛ ومانع رفع.

فإن كان حقيقياً وهو مانع الجمع والرفع نحو العدد إما زوج أو فرد أنتج وضع كلّ من طرفيه رفع الآخر لامتناع الجمع والعكس لامتناع الخلو.

وإن كان مانع جمع أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر لامتناع الجمع بخلاف العكس لإمكان الخلو.

وإن كان مانع الخلو فعكسه أن ينتج رفع أحدهما وضع الآخر لامتناع الخلو لا العكس لإمكان الجمع وإليه أشرنا بقولنا:

وَإِنْ يَكُنْ[1] مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذا

---

(1) قوله: (وَإِنْ يَكُنْ) القياس الشرطي (مُنْفَصِلاً) أي إن تكن القضية الشرطية منفصلة فهي على ثلاثة أقسام: حقيقية، ومانعة جمع، ومانعة خلو. فإن كانت حقيقية (فَوَضْعُ ذَا) أي أحد طرفيها (يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ) الآخر (وَالعَكْسُ كَذَا) أي ورفع أحد طرفيها يُنتج وضع الآخر كقولنا: الموجود إما قديم أو حادث لكنه قديم، يُنتج أنه ليس بحادث، أو لكنه حادث، يُنتج أنه ليس بقديم، فلو قلت: لكنه ليس بقديم، أنتج أنه حادث، أو أنه ليس بحادث أنتج أنه قديم، فقد أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر، ورفع أحد الطرفين ووضع الآخر، وهو المراد بقوله: (وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ). أي في الحقيقية، فإن كانت المنفصلة مانعة جمع فقد أشار إليها بقوله: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) أي الشرطي بمعنى القضية الشرطية (مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا) أي أحد طرفيها (زُكِنْ) أي علم. (رَفْعٌ لِذَاكَ) أي الطرف الآخر لمنعها الجمع بينهما (دُونَ عَكْسٍ) فلا يلزم من رفع أحد طرفيها وضع الآخر لجواز الخلو عنهما، مثال ذلك أن تقول: هذا إما أسود أو أبيض لكنه أسود، يُنتج أنه غير أبيض، أو لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود، ولو قلت: لكنه ليس بأسود لم ينتج أنه أبيض ولا غير أبيض، وكذا لو قلت: لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود أو غير أسود، وإن كانت القضية المنفصلة مانعة خلو فقد أشار إليها بقوله: (وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ) أي وإن كانت القضية الشرطية مانعة خلو (فَهْوَ عَكْسُ ذَا) أي فالقضية مانعة الخلو عكس مانعة الجمع بمعنى أن رفع أحد طرفيها يُنتج وضع الآخر لمنعها الخلو عنهما، ووضع أحد طرفيها لا ينتج شيئًا لجواز الجمع بينهما، مثالها أن تقول: هذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض،

وَذَاكَ فِـيْ الأَخَـصِّ ثُـمَّ إِنْ يَكُـنْ مَـانِعَ جَمْـعٍ فَبِوَضْـعِ ذَا زُكِـنْ
رَفْـعٌ لِـذَاكَ دُونَ عَكْـسٍ وَإِذَا مَانِـعَ رَفْـعٍ كَـانَ فَهْـوَ عَكْـسُ ذَا

أي وإن يكن القياس الشرطي منفصلاً فوضع كل من طرفيه ينتج رفع الآخر والعكس إن كان حقيقياً، هذا معنى قوله (وذاك في الأخص)؛ وإن يكن مانع جمع فوضع كل يوجب رفع الآخر دون عكس أي لا يوجب رفع كل وضع الآخر لجواز الخلو، وإن كان مانع رفع فهو عكس مانع الجمع كما تقدم.

وقوله (فبوضع...) جواب إن يكن. و(رفعٌ) نائب فاعل زكن. و(مانعَ) خبر كان مقدم. (فهو عكس) جواب إذا.

=

يُنتج أنه غير أسود، أو لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض، فقد لزم من رفع أحد طرفيها ثبوت الآخر، ولو قلت: لكنه غير أبيض لم يُنتج أنه أسود ولا غيره، أو قلت: لكنه غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا غيره.

فَصْلٌ في لَـوَاحِقُ القِيَاسِ[1]

لما فرغ من القياس أي المفرد شرع فيما يلحق به فمن ذلك القياس المركب، وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدم أخرى نتيجة أخرى إاى هلم جرًا.

وسمي مركباً لكونه مركباً من حجج متعددة نحو قولك: كل (ج ب)، وكل (ب ا)، وكل (ا د)، وكل (د ط)، فكل (ج ط).

وهو قسمان: متصل النتائج وهو ما تذكر فيه النتائج؛ ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجها.

وَمِنْـهُ[2] مَـا يَدْعُونَـهُ مُرَكَّبَـا لِكَوْنِـهِ مِـنْ حُجَـجٍ قَـدْ رُكِّبَـا
فَرَكِّبَنْـهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْلَمَـهْ[1] وَاقْلِـبْ نَتِـيْجَةً بِـهِ مُقَدِّمَـهْ

---

(1) قوله : (فصل: في لواحق القياس) وقد ذكر المصنف الأقيسة جميعها ما عدا قياس الخلف، وحاصله إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، ويسمى قياس الخلف ؛ لأنه يؤدي إلى الخلف، أي المحال على تقدير عدم حقية المطلوب، وقيل لأن المطلوب يأتي من خلفه الذي هو نقيضه، ويتركب من قياسين :

أحدهما :اقتراني، والآخر استثنائي، تلخيصهما لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه، ولو تحقق نقيضه لتحقق بحال ينتج لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق، فالمطلوب متحقق مثلًا تقول لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي ؛ لتحقق وجوب الصلاة عليه الذي هو محال فتجعل هذه النتيجة إحدى مقدمتي القياس الاستثنائي، والمقدمة الثانية قولك : لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب، وإنما كان القياس المركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط ؛ لأنهما لما كانا في الظاهر مخالفين له جعلا ملحقين به، وإن كانا في الحقيقة يرجعان إليه اهـ صبان . وقوله : لواحق جمع لاحق، أي ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال، وهو أربعة : القياس المركب، وقياس الخلف، وقياس الاستقراء، وقياس التمثيل، وسيأتي ذلك في كلامه ما عدا قياس الخلف، فالإضافة في لواحق القياس جنسية لا استغراقية اهـ .

(2) قوله: (وَمِنْهُ) أي القياس، (مَا) أي الذي (يَدْعُونَهُ) أي يسمونه (مُرَكَّبًا) وهو ما أُلِّفَ من أكثر من مقدمتين (لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ) أي أقيسة بسيطة (قَدْ رُكِّبَا)، أي أُلِّفَ، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، وكل حساس نام، وكل نام جسم وكل جسم مركب.

يَلْـــزَمُ مِـــنْ تَرْكِيْبِـــهَا بِأُخْـــرَى نَتِيْجَـــةٌ إِلَـــى هَلُـــمَّ جَـــرَّا
مُتَّصِـلَ النَّتَـائِجِ[2] الَّـذِي حَـوَى يَكُـونُ أَوْ مَفْصُولَـها كُـلٌّ سَـوَا

أي ومن القياس قسم يسمى بالقياس المركب سمي بذلك لتركبه من حجج متعددة. و(منه) خبر (ما) مقدم. و(ما) موصولة مبتدأ. واللام للتعليل. وإن شرطية شرطها (تُرِد). وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم قبله عليه وهو قولنا (فركبنه)؛ هذا مذهب جمهور البصريين ومذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد من البصريين أنه إذا تقدم هو الجواب نفسه، والأول أصح.

وقوله (واقلب) البيت، نتيجة مفعول أول لاقلب والثاني مقدمه. ويلزم نعتها. ومتصل خبر يكون. وحوى أي اشتمل عليها؛ والله الموفق للصواب.

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُـلِّيْ[1] اسْـتُدِلْ فَـذَا بِالاسْـتِقْرَاءِ عِنْـدَهُمْ عُقِـلْ

=

(1) قوله: (فَرَكِّبْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ) أي إن ترد معرفة القياس فركبه من أكثر من مقدمتين كما تقدم، (وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ) أي في القياس المركب (مُقَدِّمَهْ) أي اجعل النتيجة الحاصلة من المقدمتين الأوليين مقدمة لقياس ثان، فقل: فكل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، فكل إنسان حساس، فهذه نتيجة المقدمتين الأوليين فاجعلها مقدمة صغرى وضمها لما بعدها، فقل: كل إنسان حساس، وكل حساس نام، واستخرج من هاتين نتيجة فقل: كل إنسان نام، ثم اجعل هذه مقدمة لقياس ثاني فقل: كل إنسان نام. وكل نام جسم وهكذا، وهذا معنى قوله:

(يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا) أي النتيجة (بِأُخْرَى) أي مع مقدمة أخرى، أي فيحصل منهما (نَتِيْجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا)، اسم فعل بمعنى أقبل يستوي فيه الواحد والأكثر فتقول: هلم يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، وجرا مصدر جره إذا سحبه هذا أصل معناه، ثم تُجُوِّزَ بهلم عن طلب الإقبال إلى الإخبار بالاستمرار، وبجرا عن السحب الحسي إلى التعميم المعنوي والمعنى هنا وانته إلى أن يستمر قلب النتيجة مقدمة استمرارًا عامًا شاملاً لجميع الأقيسة البسيطة التي تؤخذ من القياس المركب.

(2) قوله: (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ) بالنصب خبر يكون (الَّذِي حَوَى) النتائج بأن ذكرت فيه، (يَكُونُ) أي يُسمى بذلك لاتصال نتائجه بالمقدمات (أَوْ) بمعنى الواو (مَفْصُولَهَا) معطوف على متصل النتائج، أي ويكون القياس منفصلها إن لم يحو النتائج، أي لم تذكر فيه بل طويت كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس .. وهكذا إلى آخر القياس المتقدم من غير استخراج نتيجة لكل مقدمتين، وسُمِّيَ منفصل النتائج لعدم ذكرها فيه، (كُلٌّ) من متصل النتائج ومنفصلها (سَوَا) في إفادة المطلوب.

وَعَكْسُهُ[2] يُدْعَى القِيَاسَ المَنْطِقِيْ وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ[3] حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ
وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ[4] بِالدَّلِيْلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

نبه في هذه الأبيات على نوعين مما يلحق القياس وهما الاستقراء والتمثيل.

=

(1) قوله: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّي) خففت ياؤه للضرورة (اسْتُدِلْ) أي استدل بجزئي على كلي، بأن تُصُفِّحَتِ الجزئيات وحكمت بحكمها على الكلي، (فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ) أي علم، كما إذا تصفحنا جزئيات من الحيوان كالإنسان والفرس والحمار فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ، فحكمنا بحكم تلك الجزئيات على كليها وهو الحيوان، وقلنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، ثم إن كان المتصفح أكثر الجزئيات سمي الاستقراء ناقصًا، كالمثال المتقدم، وإن كان المتصفح جميع الجزئيات كان استقرأنا جزئيات الحيوان فوجدنا بعضها ماشيًا وبعضها غير ماشي، ووجدنا الماشي يموت وغير الماشي كذلك، وحكمنا على كليه وهو الحيوان وقلنا: كل حيوان يموت. سمي استقراءً تامًا.

(2) قوله: (وَعَكْسُهُ) أي الاستقراء الذي تقدم أنه الاستدلال بحكم الجزئيّ على الكليّ وهو الاستدلال بحكم الكلي على الجزئي (يُدْعَى) أي يُسمى (القِيَاسَ المَنْطِقِي) فالقياس المنطقي (وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) أول باب القياس عند قوله: (إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا).

(فَحَقِّقِ) المعلوم، فالقياس استدلال بحكم الكلي على الجزئي كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم. فإنه استدل بثبوت الجسمية للحيوان الكلي على ثبوتها للإنسان الذي هو جزئي من جزئيات الحيوان، والاستقراء استدلال بحكم الجزئي على الكلي كما عُلم مما سبق.

(3) قوله: (وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ) خففت ياؤه للضرورة (حُمِلْ) أي حيث حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه (لِجَامِعٍ) مشترك بينهما كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة للإسكار، (فَذَاكَ) الحمل (تَمْثِيْلٌ جُعِلْ) أي يُسمى هذا الدليل تمثيلاً: وقد عرفه السعد بقوله: هو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما، لِيُثْبَت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى.

(4) قوله: (وَلاَ يُفِيدُ القَطْعَ) أي اليقين (بِالدَّلِيلِ) أي بنتيجة الدليل (قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ) والدليل إظهار في محل الإضمار، أي بنتيجتهم أما قياس الاستقراء فلجواز أن يكون قد بقي جزئي من جزئيات على خلاف ما استقرأته، قالوا: وقد وجد أن التمساح يحرك فكه الأعلى عند المضغ فلم تكن النتيجة في الاستقراء، وهي كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ قطعية، وأما قياس التمثيل فلأنه لا يلزم من تشابه أمرين في معنى تشابههما في جميع الأحكام.

فالاستقراء: هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا كل حيوان يحرك فكَّه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان.

وعكس الاستقراء هو الاستدلال بالكلي على الجزئي المفيد للقطع وهو القياس المنطقي المراد من هذا الفن وقد تقدم ذكره.

والتمثيل: إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما، وهو ضعيف أيضاً لأن الدليل إذا قام في المستدل عليه أغنى عن النظر في جزئي غيره لكن يصلح لتطبيب النفس وتحصيل الاعتقاد.

وإلى هذا كله أشرنا بقولنا: (وإن بجزئي...) أي وإن استدل بجزئي على كلي فهو المعروف عندهم بالاستقراء.

وقوله (وحيث..) البيت أي وإن حمل جزئي على جزئي لعلة جامعة بينهما فهو التمثيل.

وهو والاستقراء لا يصلحان إلا لبحث الفقهاء، ولا يفيدان إلا الظن، وإلى هذا أشرنا بقولنا (ولا يفيد القطع) البيت والله الموفق للصواب.

أَقْسامُ الحُجَّةِ

[وهي تقسيم للقياس باعتبار مادته]

ذكر في هذا الفصل تقسيم الحجة باعتبار مادتها فإن الحجة قسمان نقلية وعقلية.

والحجة العقلية خمسة أقسام برهانية وجدلية وخطابية وشعرية وسفسطائية وتسمى المغالطة، وإلى هذا أشار بقوله:

وَحُجَّـــةٌ[1] نَقْلِيَّـــةٌ عَقْلِيَّـــةْ أَقْسَـــامُ هَـــذِي خَمْسَـــةٌ جَلِيَّـــةْ

خِطَابَـــةٌ شِـــعْرٌ وَبُرْهَـــانٌ جَـــدَلْ وَخَـــامِسٌ سَفْسَطَـــةٌ نِلْـــتَ الأَمَـــلْ

---

(1) قوله: (وَحُجَّةٌ) مبتدأ سَوَّغَ الابتداء به قصد الجنس، وهي إما (نَقْلِيَّةٌ) وهي ما كانت من الكتاب والسنة والإجماع، وإما (عَقْلِيَّةٌ)، وقد ذكرها بقوله: (أَقْسَامُ هَذِي) الحجة العقلية (خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ) أي ظاهرة:

أولها (خَطَابَةٌ) وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة لصدورها من معتقد كولي أو من مقدمات مظنونة كقولنا: كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم، ونحو: فلان يسار العدو فهو مسلم للثغر. ونحو: فلان يطوف بالليل بالسلاح فهو متلصص، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطاب والوعاظ.

وثانيها (شِعْرٌ) وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر مقوية سيالة، أو تنقبض منها النفس نحو العسل مِرّة مُهَوِّعَة، ونحوه الورد صِرْم بغلي قائم في وسطه روث، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب، ويزيد الانفعال بأن يكون على وزن من أوزان الشعر أو بصوت طيب.

(وَ) ثالثها (بُرْهَانٌ) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية كما يأتي.

رابعها (جَدَلٌ) وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فقد يكون الشيء مشهورًا عند قوم دون آخرين، ومن مقدمات مسلمة عند الناس وعند الخصمين. كقولنا: هذا ظلم، وكل ظلم قبيح. وكقولنا: هذه مراعاة للضعفاء، وكل مراعاة للضعفاء محمودة. والغرض منه إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراكه البرهان.

(وَخَامِسٌ) أي خامسها (سَفْسَطَةٌ) وهي قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو: هذا ميت، وكل ميت جماد، فهذا جماد، وشبيهة بالحق وليست به كقولنا: في صورة فرس على حائط هذا فرس، وكل فرس صاهل. (نِلْتَ الأَمَلْ) جملة دعائية تكملة للبيت.

فالخطابة ما تألف من مقدمات مقبولة وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه الصدق وليس بنبي أو لصفة جميلة كزيادة علم أو زهد؛ أو من مقدمات مظنونة نحو هذا يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا لص.

والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه.

والشعر ما تألف من مقدمات متخيلة لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة.

والغرض من الشعر تأثر النفس.

والجدل ما تألف من مقدمات مشهورة وهي ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية، نحو: هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح، وهذا كاشف عورته كل كاشف عورته مذموم فهذا مذموم.

والغرض من الجدل إما إقناع قاصر عن البرهان أو إلزام الخصم ودفعه.

والسفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به، وتسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال؛ أو شبيه بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة كقولنا في شخص يخبط في البحث هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم؛ أو من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جماد.

فهذه أربعة من أقسام الحجة والخامس البرهان وهو المفيد للعلم اليقيني كما تقدم وإليه أشرنا إلى قولنا:

[الكلام على البرهان]

أَجَلُّـهَا[1] الْـبُرْهَانُ مَـا أُلِّـفَ مِـنْ مُقَدِّمَـاتٍ بِاليَقِـيْنِ تَقْـتَرِنْ
مِـنْ أَوَّلِيَّـاتٍ مُشَاهَـدَاتِ مُجَرَّبَـاتٍ مُتَوَاتِـرَاتِ
وَحَدَسِيَّـاتٍ وَمَحْسُوسَـاتِ فَتِلْـكَ جُمْلَـةُ اليَقِيْنِيَّـاتِ

أي أجل الحجج الخمس البرهان وهو ما تركب من مقدمات يقينية.

ثم ذكر أن اليقينيات ستة.

أولها: الأوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من جزأيه.

ثانيها: المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه، فإن البهائم تدركه.

---

(1) قوله: (أَجَلُّهَا) أي أقسام الحجة، (البُرْهَانُ) فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة. وعرف البرهان بقوله: وهو (مَا أُلِّفَ) أي رُكِّب من مقدمات (بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ) أي يقينية فخرج به باقي أقسام الحجة من الجدل وغيره، وبيت يقينيات (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) أي المقدمات اليقينية هي الأوليات أي الضروريات التي لا يتوقف حكم العقل فيها على استعانة بحس أو غيره، بل بمجرد تصور الطرفين يحكم العقل فيها كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.

(مُشَاهَدَاتِ) وهي ما لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن، وتسمى وجدانيات كالعلم بأنك جائع، أو غضبان أو متلذذ أو متألم.

و(مُجَرَّبَاتٍ) وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى، كقولنا: السقمونيا مسهلة للصفراء.

و(مُتَوَاتِرَاتِ) وهي ما يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع يُؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا: سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يديه.

(وَحَدَسِيَّاتٍ) بتحريك الدال للضرورة، وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حدس أو ظن مستند إلى أمارة كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس، لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها.

(وَمَحْسُوسَاتِ) وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر، قولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة.

(فَتِلْكَ) المذكورات (جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ) التي يتألف البرهان منها لإنتاج اليقين.

ثالثها: التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء والنانخاه تهضم الشبع والتبخير يبزر البصل يسقط سوس الأضراس، وقد يعم كعلم العامة بأن الخمر مسكر، وقد يخص كعلم الطبيب بإسهال المسهلات.

رابعها: المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما.

خامسها: الحدسيات وهي ما يجزم به لعقل الترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس.

سادسها: المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة.

فهذه جملة اليقينيات التي يتألف البرهان منها.

فقوله (من أوليات) من لبيان الجنس وهو اليقين.

ثم اعلم أن المتكلمين اختلفوا في الربط بين الدليل والنتيجة على أربعة أقوال أشرنا إليها بقولنا:

وَفِـــيْ دَلالَـــةِ المُقَدِّمَـــاتِ[1] عَلَـــى النَّتِيْجَـــةِ خِـــلافٌ آتِ

---

(1) قوله: (وَفِي دَلاَلَةِ المُقَدِّمَاتِ) العلم أو الظن بها (عَلَى) العلم أو الظن بـ (النَّتِيجَةِ) أي في الارتباط بينهما (خِلاَفٌ آتِ) ذكره في البيت بعده، ولما كان للدليل ارتباط بالمدلول سُمِّيَ ذلك الارتباط دلالة، ثم ذكر الخلاف بقوله:

(عَقْلِيٌّ) أي الارتباط بينهما عقليّ لا يمكن تخلفه فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين، بمعنى أن الله تعالى إن شاء أوجد بقدرته العلم أو الظن بالمقدمتين أو العلم أو الظن بالنتيجة، ولا تتعلق القدرة بالعلم أو الظن بالمقدمتين بدون العلم أو الظن بالنتيجة، فهما متلازمان تلازمًا عقليًا كتلازم العرض أو الجوهر لا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا لإمام الحرمين.

(أَوْ) بمعنى الواو أي والثاني أن الربط بينهما (عَادِيٌّ) بمعنى أنه يجوز تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بأن ينتهي شخص في البلادة إلى أن يعلم المقدمتين ولا يعلم النتيجة لعدم تفطنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وفي التصوير نظر إذ من الشروط التفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط، وهذا القول للشيخ الأشعري. (أَوْ) بمعنى الواو أي والثالث أن الارتباط بينهما (تَوَلُّدُ) بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين، إذ التولد أن يُوجِد فعل لفاعله فعل، وهذا القول للمعتزلة وهو باطل لقيام البرهان

عَقْلِـــيٌّ أَوْ عَـــادِيٌّ أَوْ تَـولُّـــدُ أَوْ وَاجِـــبٌ وَالأَوَّلُ المُـؤَيـــدُ

الأول: مذهب إمام الحرمين وهو الصحيح فلا يمكن تخلفه وإليه أشرت بقولي (والأول المؤيد) أي المقوى.

والثاني: مذهب الأشعري قال عادي يمكن تخلفه، والقولان للقاضي أيضاً.

والثالث: للمعتزلة قالوا بالتولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثرها بالنظر.

والرابع: للحكماء.

وإنما ذكرت هذا الخلاف تتميماً للفائدة.

=

على أنه لا تأثير للعبد في شيء من الأفعال الاختيارية (أَوْ) بمعنى الواو: أي والرابع أن الارتباط بينهما (وَاجِبٌ) بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة، وهذا للفلاسفة، وهو باطل لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة وأنه تعالى هو الفاعل المختار (وَالأَوَّلُ) من هذه الأقوال هو (المُؤَيَّدُ) القوي لعدم ورود شيء عليه.

خَاتـــــمَةٌ

خاتمة الشيء ما يختم به، ولما كان هذا الفصل آخر الموضوع قلت فيه خاتمة، ولما كان الخطأ كثيراً ما يعرض للبرهان لاختلال شرط من شروطها أو حكم من أحكامها جعل للتنبيه على ذلك فصل يخصه.

واعلم أن الخطأ قسمان، تارة يكون بخطأ مادته وتارة يكون بخطأ صورته؛ والأول إما من جهة اللفظ أو المعنى.

أما اللفظ فكالاشتراك نحو هذا عين، وكاستعمال المتباينة كالمترادفة نحو السيف والصارم فيغفل الذهن عما به الافتراق فيجري اللفظين مجرى واحد فيظن أن الوسط متحد .

وأما المعنى فكالتباس الصادقة بالكاذبة أيضاً، وذلك نحو الحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته نحو هذا لون واللون سواد فهذا سواد، وهذا سيال أصفر والسيال الأصفر مرة فهذا مرة؛ ويسمى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى كل مرة سيالاً أصفر ظن أن كل سيال أصفرمرة.

ومنه الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال أو وقت نحو هذه رقبة وكل رقبة مؤمنة؛ وفي الأعشى هذا مبصر والمبصر مبصر بالليل.

ومنه إجراء غير القطعي كالوهميات وغيرها مما ليس قطعياً مجرى القطعي.

ونحو جعل العرضي كالذاتي نحو هذا إنسان والإنسان كاتب.

ونحو جعل النتيجة إحدى مقدمتي البرهان بتغييرها ويسمى مصادرة عن المطلوب كهذا نقلة وكل نقلة حركة فهذا حركة.

والقسم الثاني من قسمي الخطأ يكون خطؤه في صورته، وذلك كالخروج عن الأشكال الأربعة بأن لا يكون على تأليفها لا فعلاً ولا قوةً. وكانتفاء شرط من شروط الإنتاج كما تقدم، وإلى هذا أشرنا بقولنا:

وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا[1] فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا

---

(1) قوله: (وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا) أي في أي مكان وجد، فهو إما (فِي مَادَةٍ) بتخفيف الدال للضرورة وهي كل من مقدمتيه، (أَوْ) في (صُورَةٍ) أي هيئة المقدمتين (فَالمُبْتَدَا) أي الأول منهما وهو

فِيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَـايُنٍ مِثْـلَ الرَّدِيْـفِ مَأْخَـذَا
وَفِـيْ المَعَـانِيْ لاَلْتِبَـاسِ الكَاذِبَـهْ بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـافْهَمِ المُخَاطَبَـهْ
كَمِثْـلِ جَعْـلِ العَرَضِـيْ[1] كَالذَّاتِـيْ أَوْ نَـاتِجٍ إِحْـدَى المُقَدِّمَـاتِ
وَالحُكْـمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْـمِ النَّـوْعِ[2] وَجَعْـلِ كَالقَطْعِـيِّ غَيْـرِ القَطْعِـيْ
وَالثَّـانِ[3] كَـالخُرُوجِ عَـنْ أَشْكَالِـهِ وَتَـرْكِ شَـرْطِ النُّتْـجِ مِـنْ إِكْمَالِـهِ

=

خطأ المادة، إما (فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ) مثل قولك: هذا قرء – وتريد الحيض –، وكل قرء يجوز الوطء فيه – وتريد الطهر – فلم يتكرر الحد الوسط فكذبت النتيجة، (اوْ كَجَعْلِ ذَا) بالألف. قال المؤلف: على لغة القصر في الأسماء الستة (تَبَايُنٍ) مع لفظ آخر (مِثْلَ الرَّدِيفِ) له (مَأْخَذَا) أي من جهة المأخذ كقولك: هذا صارم – مشيرًا إلى سيف غير قاطع – وكل صارم سيف، فحقيقة السيف تباين حقيقة الصارم، لأن السيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعًا أو لا، والصارم هو السيف بقيد القطع فكانت النتيجة كاذبة لأن الصارم في الصغرى أريد به غير القاطع، فلم يصح حمل السيف عليه في الكبرى، بل هو محمول على الصارم الذي هو القاطع من جنس السيف فلم يتكرر الحد الوسط. (وَ) الخطأ للبرهان (فِي المَعَانِي لِ) أجل (التِبَاسِ) القضية (الكَاذِبَهْ بِ) قضية (ذَاتِ صِدْقٍ). وقوله: (فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ) تكملة للبيت.

(1) قوله: (كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِي) بإسكان الياء للضرورة (كَالذَّاتِي) كقولنا: الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك لا يثبت في مكان واحد، فإحدى المقدمتين كاذبة إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد، وإن أريد بالمتحرك في الأولى المتحرك بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات كانتا صادقتين لكن لم يوجد تكرر فلم تصدق النتيجة. (أَوْ) كجعل (نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ) أي جعل النتيجة عين إحدى المقدمتين كقولنا: هذه نقلة، وكل نقلة حركة، فهذه حركة، فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقلة.

(2) قوله: (وَ) من الخطأ في المعنى (الحُكْمُ لِلْجِنْسِ) أي عليه (بِحُكْمِ النَّوْعِ) كقولنا: كل فرس حيوان، وكل حيوان ناطق، فكل فرس ناطق، وهو كذب، ويُسمى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى أن كل ناطق حيوان، توهم أن كل حيوان ناطق، وليس كذلك، فجاء الخطأ (وَ) من الخطأ في المعاني (جَعْلُ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِي) بالجر بإضافة جعل وفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور الذي هو مفعول ثاني للمصدر، أي وجعل غير القطعي مثل القطعي كهذا ميت، وكل ميت جماد.

(3) قوله: (وَالثَّانِ) حذفت منه الياء تخفيفًا وهو خطأ الصورة: أي هيئة المقدمتين (كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) أي أشكال القياس الأربعة نحو: كل إنسان حيوان، وكل فرس جسم. فهذا خطأ في هيئة المقدمتين لعدم تكرر الوسط فيهما، والقياس الاقتراني لا بد فيه من مكرر، (وَ) ك (تَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ) الإنتاج الذي هو (مِنْ إِكْمَالِهِ) أي إكمال خطأ الصورة مثل كون الصغرى في الشكل الأول سالبة، أو

قد تقدم جميع ذلك مستوفى، وقوله (كجعل ذا) على لغة القصر في الأسماء الستة. و(مأخذا) تمييز لمثل. واللام في (للجنس) بمعنى على.

وقوله (كالقطعي غير القطعي) فيه فصل مضاف شبيه بالفعل بمعمول المجرور وهو واقع نظماً ونثراً أما نثراً فكقوله عليه السلام : "هل أنتم تاركوا لي صاحبي"، وأما نظماً فكقول الشاعر[1]:

لأَنْـتَ مُعْتَـادُ فِـي الهَيْجَـا مُصَـابَرَةٍ يَصْـلَى بِهَـا كُـلُّ مَـنْ عَـادَاكَ نِيرَانَـا

والضمير في قولنا (من إكماله) يعود إلى القسم الثاني وهو خطأ في الصورة والسلام.

وهذا آخر ما قصدنا جمعه من أمهات المسائل المنطقية، فالحمد لله على ما أنعم وألهم على إكمال هذا الموضوع على الهيئة المرضية، نسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً في نيل الثواب الجسيم، ومن الأعمال التي لا تنقطع بالاضطجاع تحت التراب، وأن يجعله من الأعمال التي تكون سبباً في صرف العذاب ومناقشة الحساب. إنه رؤوف رحيم تواب، وهو الموفق للصواب وعنده حسن المآب.

هَـذا تَمَـامُ الغَـرَضِ المَقْصُـودِ[2] مِـنْ أُمَّهَـاتِ المَنْطِـقِ المَحْمُـودِ

أمهات المنطق أصول مسائله، وأم الشيء أصله، ولذلك قيل لمكة أم القرى لأنها أم الأرض ومنها نشأت.

وكان هذا الفن محموداً لأنه يصون الفكر عن الخطأ، ويميز صحيح العلم النظري من سقيمه، ولا جرم أن ما كان بهذه الصفة في غاية ما يكون من الشرف والمحمدة والله الموفق للصواب.

=

الكبرى فيه جزئية نحو: لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس جسم، ونحو: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان صاهل، وفي التعبير بالإكمال حسن اختتام، وهو أن يذكر شيئًا يُشعر بالإتمام وانقضاء المقصود.

(1) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 485.

(2) قوله: (هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ) صفة كاشفة أي هذا آخر التأليف الذي قصدناه، (مِنْ) بيانية أو تبعيضية، (أُمَّهَاتِ) أي قواعد (المَنْطِقِ المَحْمُودِ) أي الخالي عن شُبَهِ الفلاسفة.

قَـدِ انْتَهَـى بِحَمْـدِ رَبِّ الفَلَـقِ[1] مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ المَنْطِـقِ

هذا البيت لوالدنا سيدي الصغير بن محمد رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه ومن عذاب النار صانه ووقاه، أخبرني بأنه قاله في منامه بعد أن أخبرته بهذا الموضوع فأمرني بإدخاله فيه فأدخلته رجاء بركته طالباً من الله حصول الملكة متوسلاً إليه بخير من على سبيل الهدى سلكه.

نَظَمَـهُ العَبْـدُ الـذَّلِيْلُ المُفْتَـقِر[2] لِرَحْمَـةِ المَـوْلَى العَظِـيْمِ المُقْتَـدِرْ

الأَخْضَـرِيُّ[3] عَابِـدُ الرَّحْمـنِ المُرْتَجِـيْ مِـنْ رَبِّـهِ المَنَّـانِ

مَغْفِـرَةً تُحِيْـطُ بِالذُّنُـوبِ وَتَكْشِـفُ الغِطَـا عَـنِ القُلُـوبِ

وَأَنْ يُثِـيْبَنَا[4] بِجَنَّـةِ العُلَـى فَإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَضَّـلا

المفتقر بالتاء أبلغ من الفقير لدلالة التاء على الطلب، والأخضري نعت لعبد وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر عن أعالي أسلافنا أن نسبنا للعباس بن مرداس السلمي الذي قال منشداً[5]:

أَتَجْعَـلُ نَهْبِـي ونَهْـبَ العُبيـ ـد بَـينَ عُيَينَـةَ والأَقْـرع

فَمَـا كَـانَ حصْـنٌ وَلَا حـابسٌ يَفُوقَـانِ مـرْدَاسَ فـي مَجْمَـعِ

---

(1) قوله: (قَدِ انْتَهَى) ملتبسًا (بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ) أي الصبح، (مَا رُمْتُهُ) أي الذي قصدته (مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ) إضافة العلم إلى المنطق من إضافة المسمى إلى الاسم، وهذا البيت لوالد المصنف أمره بإدخاله فأدخله رجاء بركته.

(2) قوله: (نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ) أبلغ من الفقير، (لِرَحْمَةِ) أي إنعام (المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ) أي التام القدرة فهو أبلغ من القادر.

(3) قوله: (الأَخْضَرِيُّ) قال المؤلف في شرحه هو تعريف لنسبنا بناءً على ما اشتهر في ألسنة الناس وليس كذلك، بل المتواتر من أسلافنا، وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس (عَابِدُ الرَّحْمَنِ) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (الْمُرْتَجِي) أي المؤمل (مِنْ رَبِّهِ) أي مالكه ومربيه (المَنَّانِ) أي المنعم بجميع النعم أو المعدد للنعم، وأما النهي عن المنة فللمخلوق، وأما الخالق فيفعل ما يشاء.

(4) قوله: (وَأَنْ يُثِيْبَنَا) أي يجازينا (بِجَنَّةِ العُلا) أي بدخولها مع السابقين (فَإِنَّهُ) سبحانه وتعالى (أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا). أنعم، وإنعامه تعالى على العباد تفضلاً منه لا وجوبًا عليه.

(5) الأبيات من المتقارب، وهي للعباس بن مرداس في ديوانه ص 84؛ ولسان العرب 1/ 774 (نهب)، 3/ 277 (عبد)؛ وتاج العروس 4/ 319 (نهب)، 8/ 335 (عبد).

وَمَـــا كُنْـــتَ دُونَ امْـــرِئٍ مِنْهُمَـــا وَمَـــنْ يخفـــض اليَـــومَ لا يُرفَـــعِ
لقـــد كُنْـــتُ فِـــي الحَـــرْبِ ذَا أدرع فَلَـــم أُعْـــطَ شَـــيئًا وَلَـــمْ أُمْنَـــعِ

وقولنا (وتكسف الغطا) البيت أي تزيل حجب رين الذنوب، المحدقة بأنوار القلوب، الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب؛ فكم من قلب بذلك محجوب، فانحصر في سجن الدائرة الجسمانية، لعزوبه وجهله بالدائرة الروحانية، والحقائق النورانية، والفتوحات الربانية، فصار مملوكاً للشهوات النفسانية، فسلك المسالك الشيطانية، فبقي مغموراً في ظلمات جهله، مكبلاً في سجن هواه وقبيح فعله، محجوباً عن لطائف عقله، إلا من وفقه الله وغفر له، وتاب عليه بجوده وفضله، نسأله سبحانه وتعالى وهو خير مسؤول، وخير مأمول، أن يزيل عنا بفضله ظلمات بصائرنا التي عاقتنا عن إصلاح بواطننا، وشغلتنا بظواهرنا، وأن يقذف في قلوبنا نوراً يهدينا به عند تراكم الهوى إلى صراط مستقيم. إنه غفور رحيم.

وَكُـنْ[1] أَخِـيْ لِلْمُبْـتَدِيْ مُسَـامِحَا وَكُـنْ لإِصْـلاحِ الفَسَـادِ نَاصِـحَا
وَأَصْـلِحِ الفَسَـادَ بِالتَّأَمُّـلِ[2] وَإِنْ بَدِيْهَـةً فَـلا تُبَـدِّلِ
إِذْ قِيْـلَ كَـمْ مُزَيِّـفٍ صَحِيْحَـا لأَجْـلِ كَـوْنِ فَهْمِـهِ قَبِيْحَـا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ[3] العُـذْرُ حَـقٌّ وَاجِـبٌ لِلْمُبْـتَدِيْ

---

(1) قوله: (وَكُنْ) المراد بها الناظر في هذا الكتاب (أَخِيْ) ناداه بالإخوة استعطافًا له ليخفف الاعتراض واللوم ويلتمس له المعذرة (لِلمُبْتَدِي) هو الآخذ في التعليم (مُسَامِحًا) أي كن مسامحًا للمبتدي غير معترض عليه، بل التمس له المعذرة أو أصلح ما ينبغي إصلاحه بأن تلحق بهامشه في الحال التي تُوهِم الخطأ فيها كقولك: لعل المراد كذا. إذ ربما يكون ما جعلته صوابًا هو الخطأ، فلا يهجم ببادئ الرأي على التخطئة، هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئًا ولم يأمن من وقوع الخطأ، (وَكُنْ لإِصْلاحِ) اللام بمعنى الباء أو في (الفَسَادِ) الذي يظهر لك (نَاصِحًا) لا تأت بعبارات فيها سوء أدب.

(2) قوله: (وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ) هذا إذن من المصنف لمن رأى خللاً أن يصلحه بعد التأمل، وإمعان النظر لمن يكون أهلاً لذلك (وَإِنْ بَدِيهَةً) أي وإن كان الإصلاح ذا بداهة ببادئ الرأي (فَلاَ تُبَدِّلِ) ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلاف ما ذكر.

(3) قوله: (وَقُلْ لِمنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي) بلامين، (العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلمُبْتَدِي)، (وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ) أي عذر (مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ) لكون هذا السن يقل فهم من فيه العلم،

وَلِبَنِـيْ إِحْـدَى وَعِشْـرِيْنَ سَنَـةْ مَعْـذِرَةٌ مَقْبُولَـةٌ مُسْتَحْسَنَـةْ
لا سِـيَّمَا فِـيْ عَاشِـرِ القُـرُونِ ذِيْ الجَهْـلِ وَالفَسَـادِ وَالفُتُـونِ
وَكَـانَ فِـيْ أَوَائِـلِ المُحَـرَّمِ تَأْلِيْـفُ هَـذا الرَّجَـزِ المُنَظَّـمِ
مِـنْ سَنَـةِ إِحْـدَى وَأَرْبَعِـيْنْ مِـنْ بَعْـدِ تِسْعَـةٍ مِـنَ المَئِيْـنْ

لا شك أن مسامحة المبتدي والاعتذار له مما ينبغي لكل عاقل، وذلك لقصور همته وعدم كمال عقله وتوغله في العلم، وأنا أذنت لكل من رأى هذا الموضوع فوجد فيه خللاً أن يصلحه إن كان أهلاً لذلك بعد أن يتأمل وإلا فقد قيل[1]:

كـم مـن مزيـف قـولاً صحيحـاً وآفَتُـهُ مـن الفهـم السقيـم

فاعذرني يا أخي، وانظره بعين الرضا؛ وإنما ذكرت هذا تنبيهاً على شياطين الطلبة الذين يمرضون الصحيح ويصححون السقيم، وما ذاك إلا لعدم إنصافهم وقلة تقواهم وعدم مراقبتهم للجليل الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ويعلم خائنة الأعين.

والمؤمن يلتمس العذر لأخيه، وقد قال عليه الصلاة والسلام: "حسب المؤمن من الشر أن يحقر أخاه المسلم"، ويقال من ضاق صدره اتسع لسانه، والحق لا يعرف بالرجال، والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلاً عن غيرهم.

وإذا كان العذر من حق المبتدئ في الزمن المتقدم فكيف في هذا الزمان الصعب الذي انقرض فيه أكابر العلماء ولم يبق فيه إلا حثالة الحثالة، وغلبت العجمة على قلوب الأنام حتى كاد العلم ينقرض بانقراض أهله.

=

(لَاسِيَّمَا) أي مثل الشخص الذي هو (فِي عَاشِرِ القُرُونِ)، وفي القرون أقوال أشهرها أنها مائة سنة، فهذا القرن ينبغي أن يُعذر فيه الشخص أكثر مما كان قبله، (ذِي الجَهْلِ) وهو انتفاء العلم بالمقصود أي صاحب الجهل لكثرة جهله بسبب تأخر الزمان وتتابع الفتن التي لم تكن في العصر الخالية (وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ) جمع فتنة.

(1) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تاج العروس 14/ 51 (كفر).

فإن قلت: إذا كان الأمر كما ذكرت فلم تجاسرت وتجارأت على شيء لا تقدر عليه. قلت: حملني على ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عز وجلّ حصول المأمول من الفنون.

قوله (عاشر القرون) يعني من سني الهجرة. وفي القرن أحد عشر قولاً قيل لكل عقد من العشرة إلى الثمانين فتلك ثمانية أقوال، وقيل مائة وإياه أعني، وقيل مائة وعشرة، وقيل من إلى مائة وعشرين.

وعاشر القرون هو قرننا هذا الذي ظهرت فيه الفتن واشتد فيه البأس وقوي فيه النحس، واشتد فيه طغيان الكافرين وانتشر فيه ظلم الظالمين وكثرت فيه شرار الخلائق ولم يبق إلا آثار الطرائق، والناس فيه ساهون مهطعون لحطام الدنيا معرضون عن الدرجات العليا مسابقون فيه إلى هواهم ليوقعهم في أهوى المهاوي وأسوأ المساوي، وليس لهم تفكر في هاذم اللذات ولا تأهب فيما بعد الممات، كأنهم في الدنيا مخلدون وهم للفناء مشاهدون يخدم الواحد منهم يخدم الواحد منهم طول عمره على منفعة ساعة ويضيع منفعة الأبد، فما أشغلها من إضاعة!.

فلو استيقظ هذا النائم ونظر بعين قلبه وفكّر في مآل أمره لسارع للطاعة، واشتغل بالسنة والجماعة، لكن كثر ذنبه وقسا قلبه وظهر عيبه فخذله ربه فلم تنفع فيه موعظة ولا صار من أهل اليقظة. إن كان قبل هذا الزمان عبدة الأوثان فأهل هذا الزمان عبدة الشيطان، شاع الشر وانتشر لقرب هجوم الآيات الكبر.

اللهم وفقنا لما تحبه وترضاه ولا تجعلنا ممن اتخذ إلهه هواه واحشرنا في زمرة أوليائك وجملة أصفيائك يوم لا يستغنى إلا بك، يوم لا ملجأ منك إلا إليك، يوم لا خير إلا لديك، وأعنا على هذا الزمان الصعب الذي كسفت فيه شموس الحق وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق، وسدّ الأفق دخان الهوى وانتشر في الأقاليم واستوى فلا حرص ولا حزن إلا على الدنيا.

ترى الواحد إذا ضيع من الدنيا مثقال حبة تأسف عليه وتحيّر، وتكدّر قلبه وتغيّر، ويضيع من خير الآخرة ما لا نسبة للدنيا بحذافيرها منه فلا يخطر له ذلك ببال؛ وما ذلك إلا من علامة الخذلان والضلال، ومن علامات الخسران والنكال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: "لا يبقى من الإسلام إلا اسمه ولا من القرآن إلا رسمه"

اللهم وفقنا لاتباع السنة يا ذا الفضل والمنة، وأسعدنا بلقائك بلا محنة، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

ثُـمَّ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ سَرْمَـدَا[1] عَلَـى رَسُـولِ اللَّهِ خَيْـرِ مَـنْ هَـدَى
وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ الثِّقَـــاتِ السَّـــالِكِيْنَ سُبُـــلَ النَّجَـــاةِ[2]
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ[3] أَبْرُجَا وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى

قد تقدم في الخطبة الكلام على ما يتعلق بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم .

وقولنا (ما قطعت) البيت، ما مصدرية ظرفية. ولفظ أبرج جمع قلة والمراد الكثرة لأنها اثنا عشر برجاً، في كل برج ثلاثون درجة تقطع الشمس كل يوم درجة، وتقطع الفلك في سنة، ويكون طول الملوين وقصرهما بحسب الميل الشمالي والجنوبي لاتساع القوس وضيقه في الآفاق الماثلة التي لها عرض، وأما القمر فيقيم في كل برج ليلتين وثلثاً، ويقطع الفلك في شهر.فسبحان مكون الأكوان.

تم بحمد الله وكفى والصلاة والسلام على مولانا محمد المصطفى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(1) قوله: (ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ) تقدم معناهما، (سَرْمَدَا) أي دائمًا (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ) - صلى الله عليه وسلم - (خَيْرِ مَنْ هَدَى) أي دَلَّ الخلق على طريق الحق.

(2) قوله: (سبل النجاة) وهي امتثال أوامر واجتناب المنهيات فشبه امتثال الأوامر، واجتناب المنهيات بالطرق الحسية واستعير لها لفظ السبل استعارة تصريحية، أو شبهت النجاة بما له سبيل حسي على طريق الاستعارة بالكتابة، والسبل تخييل، والسلوك على كل حال ترشيح .

(3) قوله: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ) أي مدة قطع شمس النهار، (أَبْرُجَا) وهو جمع قلة أريد منه الكثرة، لأن البروج التي في السماء اثنا عشر برجًا الحمل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت، وتقطع الشمس الفلك في سنة، وتقطع كل يوم درجة، وتقيم في كل برج ثلاثين يومًا (وَ) ما (طَلَعَ البَدْرُ) أي مدة طلوع البدر أي القمر (المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى) ويقطع الفلك في كل شهر ويقيم في كل برج ليلتين وثلثًا، فسبحان مكون الأكوان.

فهرس

مقدمة التحقيق	5
العلامة الشيخ عبد الرحمن الأخضري	7
السُّلَّمُ المُنَوْرَقُ	16
الفرق بين (المُنَوْرَق) و (المُرَونَق)	18
نظم السُّلَّم المُنَوْرَق في عِلْمِ المَنْطِقِ للأَخْضَرِيّ	19
وصف النسخ الخطية	27
منهج التحقيق	28
صور النسخ الخطية	29
مقدمة المصنف	37
شرح المقدمة	38
فَصْلٌ في جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ	48
فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ العِلْمِ الحَادِثِ	49
فَصْلٌ في أنوَاعُ الدّلالةِ الوَضْعِيَّةِ	52
فَصْلٌ في مباحِثِ الأَلفاظِ	54
فَصْلٌ في بَيانِ نِسْبَةِ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني	59
فَصْلٌ في بَيانِ الكُلِّ والكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ	61
فَصْلٌ في المُعَرِّفاتِ	63
بَابٌ في القَضايا وَأَحْكامِها	69
فَصْلٌ في التَّناقُضِ	75
فَصْلٌ في العَكْسِ المُسْتَوي	77
بابٌ في القِيَاسِ	80
فَصْلٌ في الأَشْكالِ	83

فَصْلٌ فِي القِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيّ 93
فَصْلٌ في لَوَاحِقُ القِيَاسِ 97
أَقْسامُ الحُجَّةِ 101
[الكلام على البرهان] 103
خَاتِـمَةٌ 106
الفهرس **114**